جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا"

إعداد
كفاح حرب محمد عوده

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين.

2009م

أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا"

إعداد

كفاح حرب محمد عوده

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2009/6/1م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. حماد حسين / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى ذكرى أبي وأمي الحبيبين رحمهما الله

إلى زوجي ورفيق عمري

عبدالله داود

إلى بلسم روحي، ومهجة فؤادي ....ابنتي وأبني

هبه. يوسف

إلى أختي الحبيبة

انتصار

إلى إخوتي الأعزاء عناوين حب وعطاء

الشكر والتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور: نايف أبو خلف الذي وجهني ووقف إلى جانبي طيلة فترة انجاز هذا البحث.

وكذلك إلى لجنة المناقشة الدكتور حماد حسين ممتحناً خارجياً والدكتور رائد نعيرات ممتحناً داخلياً.

والى د.عبد الخالق عيسى الذي دقق البحث لغويا

والى الأستاذ سمير محمود على ترجمته لملخص البحث إلى اللغة الانجليزية

وإلى الأهل والأصدقاء جميعا على تعاونهم وسعة صدرهم

وأخيرا إلى أختي وأبنائي على ما لقيته منهم من مساندة وقدرة تحملهم لانشغالي عنهم

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجيا وتكتيكيا"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	المقدّمة	1
	أهمية الدراسة	2
	أهداف الدراسة	3
	مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
	فرضيات البحث	4
	منهج الدراسة	4
	حدود الدراسة	5
	الدراسات السابقة	6
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي / مفهوم الدولة والتغير السياسي		**9**
1 .1	مقدّمة	9
2 .1	الإطار النظري	10
1 .2 .1	فكر التغيير السياسي قديماً	10
2 .2 .1	نظريات التغيير السياسي	12
3 .1	الإطار المفاهيمي	17
1 .3 .1	التغيير السياسي	17
1 .1 .3 .1	مفهوم التغيير	19
2 .1 .3 .1	أنماط التغيير السياسي	21
1 .2 .1 .3 .1	الأنماط السلمية (النمط الإنتخابي نموذجا)	22
2 .2 .1 .3 .1	الأنماط العنيفة	24
2 .3 .1	النظام السياسي	32
1 .2 .3 .1	البعد الإجرائي	32

الرقم	الموضوع	الصفحة
1. 3. 2. 2	البعد السلوكي	33
1. 3. 2. 3	مقومات النظام السياسي	34
1. 3. 3	مفهوم الحكم الذاتي	35
1. 3. 4	مفهوم الدولة	37
1. 3. 4. 1	الدولة فكريا	39
1. 3. 4. 2	الدولة في الفكر العربي والفكر الإسلامي	41
1. 3. 5	مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية	43
1. 3. 5. 1	الديمقراطية وتطور المفهوم	43
1. 3. 5. 2	التعددية السياسية وحداثة المفهوم	46
الفصل الثاني: مراحل تطور المشروع الوطني الفلسطيني		**52**
2. 1	مقدّمة	52
2. 2	الكيان السياسي الفلسطيني	56
2. 2. 1	حكومة عموم فلسطين	57
2. 2. 2	منظمة التحرير الفلسطينية	59
2. 3	الكيان السياسي والوطنية الفلسطينية	63
2. 4	المشروع الوطني الفلسطيني	66
2. 5	محطات المشروع الوطني الفلسطيني	67
2. 5. 1	البرنامج المرحلي	67
2. 5. 2	مشاريع التسوية السياسية/ بدائل للمشروع الوطني الفلسطيني	72
2. 5. 3	إعلان الاستقلال	79
الفصل الثالث: موقف التنظيمات الفلسطينية من المشروع الوطني الفلسطيني		**82**
3. 1	مقدّمه	82
3. 2	تنظيمات منظمة التحرير والمشروع الوطني الفلسطيني	83
3. 2. 1	موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	84
3. 2. 1. 1	تطور حركة فتح سياسيا	85
3. 2. 1. 2	السجال الفلسطيني _ الفلسطيني	88
3. 2. 1. 2. 1	موقف فتح من التسوية السياسية	89

الرقم	الموضوع	الصفحة
3. 2. 1. 2. 2	مستقبل الضفة الغربية و قطاع غزة	93
3. 2. 1. 2. 3	تشكيل حكومة المنفى	95
3. 2. 2	موقف الفصائل الفلسطينية الأخرى المنضوية في إطار م.ت.ف	97
3. 2. 2. 1	موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	98
3. 2. 2. 2	موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين	101
3. 3	الحركات الإسلامية الفلسطينية خارج إطار منظمة التحرير والمشروع الوطني	103
3. 3. 1	موقف حزب التحرير الإسلامي من المشروع الوطني الفلسطيني	104
3. 3. 2	موقف حركة الجهاد الإسلامي	105
3. 3. 3	موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس)	107
3. 3. 3. 1	نشأة حماس	108
3. 3. 3. 2	موضوعات السجال الفلسطيني _الفلسطيني	112
3. 3. 3. 2. 1	موقف حماس من القيادة الموحدة للانتفاضة	113
3. 3. 3. 2. 2	موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية	115
3. 3. 3. 2. 3	موقف حماس من العملية السلمية	116
3. 3. 3. 2. 4	موقف حماس من السلطة الوطنية الفلسطينية	118
3. 3. 3. 2. 5	موقف حماس من الانتخابات التشريعية	121
3. 4	الخلاصة	124
الفصل الرابع: تداعيات أحداث قطاع غزة على المشروع الوطني الفلسطيني		**126**
4. 1	مقدّمة	126
4. 2	السلطة الوطنية الفلسطينية	127
4. 2. 1	خلفية النشأة	127
4. 2. 2	التحولات في البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية	129
4. 2. 2. 1	المرحلة الأولى	130
4. 2. 2. 2	المرحلة الثانية	131
4. 3	خطوة حماس الأسباب والدوافع	136
4. 3. 1	من وجهة نظر حماس	136

الرقم	الموضوع	الصفحة
4. 3. 2	من وجهة نظر السلطة الفلسطينية	142
4. 4	واقع النظام السياسي الفلسطيني بعد خطوة حماس	147
4. 4. 1	سيطرة حماس على قطاع غزة	147
4. 4. 2	الإعلان عن حالة الطوارئ وتشكيل حكومة تسيير الأعمال	148
4. 4. 3	تعطيل المجلس التشريعي	149
4. 5	الموقف الإسرائيلي من الواقع الفلسطيني الجديد	152
4. 6	الموقف الدولي والإقليمي من الواقع الجديد	155
4. 6. 1	موقف الولايات المتحدة الأمريكية	156
4. 6. 2	موقف الاتحاد الأوروبي	157
4. 6. 3	الموقف العربي	158
4. 7	تداعيات الانقسام على القضية الفلسطينية	159
4. 8	تداعيات الانقسام على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة	163
4. 9	تداعيات الانقسام على البنية السياسية للسلطة الفلسطينية وعلى عملية التحول الديمقراطي	166
4. 10	استشراف المستقبل	169
	الاستنتاجات والتوصيات	**174**
	قائمة المصادر والمراجع	**176**
	Abstract	**b**

أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني

"استراتيجيا وتكتيكيا"

إعداد

كفاح حرب محمد عوده

إشراف

د. نايف أبو خلف

الملخص

الدراسة لأحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني هي محاولة لتحليل وفهم المحددات والتطورات السياسية التي أحاطت المشروع الوطني الفلسطيني الذي أُقرَّ في وثيقة إعلان الاستقلال عام 1988، والوقوف على حالة التغير السياسي العنيف الذي قادته حركة حماس في قطاع غزة، وتداعيات حالة الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة على بنية النظام السياسي للسلطة، وعلى مستقبل القضية الفلسطينية.

إن المقاربة التي اعتمدتها الدراسة تقوم على توصيف وتحليل المعطيات السياسية الداخلية والخارجية التي أسهمت في تشكيل السياسة الفلسطينية الحالية في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بوصفها واقعا سياسيا قائما، وتحليل معطيات ومتطلبات التغير السياسي الذي تمثل بدخول حركة حماس على النظام السياسي الفلسطيني، باستخدام الاقتتال الداخلي.

فقد استندت الدراسة في معالجة الموضوع على مراجعة الأدبيات السابقة والأدلة التاريخية ذات الصلة ومعطيات الواقع وتحليلها للوصول إلى تداعيات حالة التغيير السياسي الجديد على تمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

وتقدّم الدراسة بالتحليل السياسي عرضا لنشأة الكيانية الفلسطينية، وتطور مفهوم الوطنية الفلسطينية عبر مسيرة النضال الفلسطيني، وكيفية الحفاظ على وجودها، من خلال تثبيت حق الشعب الفلسطيني في حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

وتحاول الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي الذي يتعلق بتأثير ما قامت بـــه حركـــة حماس في قطاع غزة على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافيا وسياسيا، بالإضـــافة إلـــى مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تتعلق بتأثير الخطوة على وحدة الهدف الفلســـطيني المتمثـــل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتداعيات الانقسام على القضية الفلســـطينية، وعلـــى البنيـــة السياسية للسلطة الفلسطينية وعلى عملية التحول الديمقراطي، إضافة إلى التأثيرات الاجتماعيـــة المتعلقة بعلاقة التنظيمات الفلسطينية بعضها ببعض.

وتقدّم الدراسة تحليلا معمقا للإجابة على أسئلة الدراسة في أربعة فصول، يبدأ الفصـــل الأول بالإطار النظري والعديد من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، كـــالتغير السياســـي، ومفهوم الدولة، ومفهوم الحكم الذاتي.

وتطلَّ الدراسة في الفصل الثاني على تطور الكيان السياسي الفلسطيني،وارتباطه بمفهوم الوطنية الفلسطينية، ثم تبلور المشروع الوطني الفلســـطيني والمنعطفـــات التـــي تـــدرج فيهـــا والتحديات التي واجهها.

وتتناول في الفصل الثالث مواقف التنظيمـــات الفلســـطينية مـــن المشـــروع الـــوطني الفلسطيني، وتعرض مواقف تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف الحركات الإســـلامية التي ما زالت خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

أما الفصل الرابع والأخير فتعالج فيه التطورات السياسية للنظام السياســـي الفلســـطيني للسلطة الفلسطينية منذ إنشائها ومرورا بالتحولات على البنية السياسية للسلطة في ظـــل دخـــول حركة حماس النظام السياسي للسلطة، وصولا إلى الأسباب والدوافع التي وقفت خلـــف أحـــداث حزيران 2007 وتداعيات حالة الانقسام على القضية الفلسطينية، وعلى فكـــرة إقامـــة الدولـــة الفلسطينية المستقلة، وعلى البنية السياسية للسلطة الفلسطينية وعملية التحول الديمقراطي.

وتنتهي الدراسة بطرح عدد من الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليهـــا الباحثـــة، وأبرزها:

- دخلت البنية السياسية للسلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي على مفهوم الازدواجية السياسية، مما عزز الإشكاليات القانونية والشرعية. واستوجب معها البحث عن صيغ توافقية توحد المحددات السياسية والصلاحيات القانونية لسلطة حكم ذاتي محدود. أما الانقسام السياسي والجغرافي الناجم عن الانقلاب السياسي في قطاع غزة، فقد تسبب بتراجع السلطة الوطنية الفلسطينية في شرعية البناء المؤسساتي وقانونيته، حيث أصبحت السلطة أمام نموذجين مختلفين للسلطة التنفيذية، ترافقت مع تعطيل السلطة التشريعية. لذا نجد في العودة إلى الحوار الوطني ضرورة أساسية لإنهاء حالة الانقسام، وآلية مناسبة للذهاب إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، تعيد وحدة البنية السياسية للسلطة الفلسطينية من خلال ضمان قيام سلطة واحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- هددّت أحداث حزيران 2007 المتمثلة بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة فكرة المشروع الوطني الفلسطيني، حيث كشفت النقاب عن وجود رؤية سياسية منافسة، استطاعت أن تفرض نفسها كسلطة أمر واقع، الأمر الذي تسبب بإرباك مبدأ وحدة الصف الوطني الفلسطيني، وأدى إلى تشتيت وشرذمة الهوية الوطنية الفلسطينية. وللحد من مخاطر الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني هنالك ضرورة ملحة للوفاق الوطني بالتوافق على آليات تنفيذ الشراكة والتعددية، كأساس لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

- توافق موضوع الانقسام مع الرؤية الإسرائيلية القائمة على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة. حيث استطاعت إسرائيل توظيف الانقسام لصالحها من خلال استثماره كنقطة ارتكاز لتخطي التمثيل الفلسطيني. مما يتطلب الإسراع في إعادة اللحمة وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني استناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني، بوصفها وثيقة سياسية رئيسية يمكن أن تشكل مخرجًا سياسيًا لجميع الأطراف الفلسطينية، للبناء عليها لإنهاء حالة الانقسام، ولتعزيز مفهوم التمثيل الفلسطيني المستقل.

المقدمة

دخل المشروع الوطني الفلسطيني على مدى الأربعين عاما السابقة منعطفات عديدة، فقد تدرّج من مشروع قومي عربي مع نشوء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 تحت الشعار الاستراتيجي تحرير كامل الأرض الفلسطينية باعتبار إسرائيل عدواً للعرب جميعا ليتحول بعد سنوات قليلة – بعد هزيمة 1967واحتلال الأراضي الفلسطينية– إلى إستراتيجية ثورية بقيادة الحركات الوطنية الفلسطينية التي تسلمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968، ومن ثم تبني منظمة التحرير الفلسطينية التوجّه السياسي عام1974 القائم على البرنامج المرحلي، كان على أثره الاعتراف الدولي والإقليمي والعربي بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده كافة.

وشكل مفهوم الدولة الفلسطينية المستقلة أساساً للمضي في برنامج سياسي يحاكي الواقع الدولي والعربي والإقليمي، فكان إعلان البرنامج المرحلي عام 1974 في المجلس الوطني بدورته الثانية عشرة، ليحدد هدف الحد الأدنى لجميع القوى والأطراف الفلسطينية المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ ذلك الوقت اعتبر خيار الدولة الفلسطينية المستقلة خيار الممكن على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها مدينة القدس.

وفي ثمانينات القرن الماضي، شهدت الساحة الفلسطينية تنامي قوى فلسطينية تعمل خارج نطاق منظمة التحرير الفلسطينية، وترفع شعار قيام الدولة الإسلامية كإستراتيجية، لتصبح العلاقة ما بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية محور المسألة الداخلية على صعيد السياسية الفلسطينية وقد برزت بوضوح في العلاقة التنافسية ما بين حركة "حماس" وحركة "فتح" بتحديد كل طرف مواقفه من القضية الفلسطينية وسبل حلها.

وتمحور شكل الصراع والتنافس بين الحركتين بالأساس حول دخول حركة حماس في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وطريقة العلاقة مع السلطة الفلسطينية. حيث انتقلت حركة حماس من المعارضة إلى السلطة بعد الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي. مما أدخل العلاقة بين الطرفين في مأزق، كون الحركتين تتحليان بشرعية تبني عليها المواقف والآراء.

فقد شكلت أحداث غزة صورة جديدة للصراع بين الطرفين، وصل حدّ الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية تشابك العلاقات الداخلية في الساحة السياسية الفلسطينية، وهو ما تود الباحثة إعداد دراسة علمية لنظر إلى الأحداث في سياق تأثيرها المباشر على وحدة الوطن الفلسطيني، وإمكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة المشروع الوطني الفلسطيني ما بعد تاريخ 2007/6/14باعتبار ذلك اليوم نقطة تحول مهمة في تاريخ الشعب الفلسطيني، وذلك لظهور وقائع جديدة، نتجت عن اختلاف بالمفاهيم والمنطلقات لقوى سياسية مختلفة متصارعة، تمسّ القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بعامة والمشروع الوطني الفلسطيني بخاصة، سواء على المستوى الداخلي الفلسطيني أو المستوى الخارجي(عربيا وإسلاميا ودوليا).

إن ظهور حالة الانفصال في مفهوم الشرعية الفلسطينية داخل السلطة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يرتبط بهذا التحول الجديد أو ربما التغير الجديد من تراجع في مفاهيم أو معايير الديمقراطية المتبعة، كما التوتر والتصدع والانقسام في مفهوم الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الفلسطيني حيث الانقسام الجديد، يتعدى كونه انقساما جغرافيا بين قطاع غزة والضفة الغربية فهو يشكل انقساما سياسيا يرتبط بشكل رئيسي بالمشروع الوطني الفلسطيني، الذي يدعو إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة، كوحدة جغرافية وسياسية واحدة)، والمقر والمعترف به دوليا، وعربيا، وفلسطينيا، منذ الاعتراف بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 للشعب الفلسطيني.

وعليه، فإنّ دراسة الهوية الفلسطينية المشتركة بين أفراد المجتمع الفلسطيني بما يؤكد ضمان التماسك والقوه الرابطة للكل الفلسطيني، يعني دراسة فكرة الحفاظ على الوحدة الفلسطينية وشرعية استمرارها من خلال الوقوف على الصعوبات والتحديات التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني في المرحلة الجديدة التي تتزاحم فيها المستجدات والمتغيرات

الخارجية والداخلية. وعلية ترى الباحثة أن دراسة علمية تحاول الوقوف على ما أقدمت عليه حركة حماس من إحداث شرخ في الشرعية الفلسطينية القائمة بعمق التأثير على المشروع الوطني. يمكن أن تضيف رؤية علمية بعيدة عن التوجيه المؤطر للتنظيمات التي تزخر بها الساحة الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة الوقوف على الرؤى والتطلعات التي يحملها الشعب، على مدى عقود، للمشروع الوطني الفلسطيني بوصفه هدفاً استراتيجياً، إضافة إلى تحديد المخاطر والمشكلات التي يفرزها الانقسام الجغرافي والسياسي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في حالة استمراره على مقومات الصمود الوطني لشعب ما زال يعيش مرحلة التحرر، إلى جانب مرحلة البناء.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إنّ تفاقم الصراعات الداخلية على السلطة الفلسطينية القائمة، شكل جدلاً واسعاً امتد من وجود سلطتين منفصلتين في شطري الوطن، وقائمتين على رؤيتين منفصلتين، وتأثير ذلك على الكيانية الفلسطينية القائمة على وحدة المشروع الوطني الفلسطيني، وهو إقرار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي أقر من قبل المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974، فيما سمي بالبرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) والقائم على تعزيز الوحدة الوطنية، وبما يضمن تكاتف الكل الفلسطيني لتحقيق نقطة الانطلاق نحو إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني، بإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم الحصول عليها.

وعليه فانَّ الدراسة ترتكز على السؤال الرئيسي الآتي:

ما تأثير ما قامت به حركة حماس في قطاع غزه على وحدة الضفة الغربية وقطاع غزه جغرافيا وسياسيا؟

الأسئلة الفرعية

1- ما تأثير خطوة حركة حماس على وحدة الهدف الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

2- ما هي تداعيات الانقسام الفلسطيني الداخلي على القضية الفلسطينية ؟

3- ما تأثير ما أقدمت عليه حركة حماس على البنية السياسية للسلطة الفلسطينية والمتمثلة بالبناء المؤسساتي القائم؟

4- كيف أثرت أحداث قطاع غزة على عملية التحول الديمقراطية في أراضي السلطة الفلسطينية؟

5- ما تأثير أحداث قطاع غزة على علاقة التنظيمات الفلسطينية، وبخاصة ما بين حركة فتح وحركة حماس باعتبارهما أكبر التنظيمات في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزه؟

فرضيات الدراسة

1- إن عدم الحفاظ على وحدة الجغرافيا بين الضفة الغربية وقطاع غزة يفقد الشعب الفلسطيني إمكانية تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

2- إن وجود سلطتين متناحرتين في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، يحدث تراجع السلطة الفلسطينية في شرعية البناء المؤسساتي القائم منذ وجود السلطة على الأرض الفلسطينية، ويؤثر سلبا على عملية التحول الديمقراطي.

منهج الدراسة

يعرف منهج البحث بأنه" طريقة موضوعية يتّبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر، ويقصد تشخيصها، وتحديد أبعادها، ومعرفة أسبابها، وطرق علاجها، والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها، فالمنهج فن تنظيم الأخطار، سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة لنا، أو لإثبات

حقيقة نعرفها"[1].وللوقوف على الظواهر السياسية كما هي مجريات الأحداث في قطاع غـزة لا بد من دراسة المشروع الوطني الفلسطيني، وتأثير التغير السياسي الناجم عن ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة على مفهوم الهدف الفلسطيني الرئيس بإقامة الدولة الفلسطينية المسـتقلة. ولبلوغ هذا المقصد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لدراسة الواقع أو الظاهرة كما توجـد في الواقع بالوصف الدقيق والمعبر عنه كيفيا وكميـا[2]. والاعتمـاد علـى مـنهج الاسـتقراء الاستنتاجي الذي يتطلب الوقوف على الحقائق والبيانات والدراسات والنصوص بأنواعها المتعلقة بإشكالية الدراسة ثم إخضاعها إلى التحليل والتصنيف مع إيجاد العلاقة فيما بينهما.

بعد اختيار منهج الدراسة فان الباحثة ستستعين بمجموعة من المصـادر التـي تخـص الموضوع إضافة إلى الأدبيات والدراسات السابقة، كما ستقوم بإجراء المقابلات الخاصـة مـع المختصين والمعنيين بالشؤون الفلسطينية، للتعرّف إلى الآراء المختلفة، في محاولة لتقديم دراسة ذات قيمة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية، وتسعى الباحثة أيضـا إلـى التعـرف إلـى آراء الباحثين والسياسيين والمفكرين، بالإضافة إلى التصريحات الإعلامية والبيانـات التـي تخـدم موضوع الدراسة.

حدود الدراسة

ستنحصر الدراسة في حدودها الزمانية على الفترة التي أعقبت الانتخابات التشريعية في كانون الثاني عام 2006، ومرورا بالأحداث التي مرَّ بها قطاع غزة في حزيران 2007، ومـا رافقها من مواقف خارجية وتداعيات سياسية على القضية الفلسطينية وإقامة الدولة، ومـا آلـت إليه البنية السياسية للسلطة الفلسطينية حتى نهاية 2008.

الحدود المكانية: الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[1] بدوي، عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، القاهرة، دار النهضة، 1963، ص97.

[2] ذوقان، عبيدات وعدس، عبد الرحمن وكايد، عبـد الحـق، **منـاهج البحـث العلمـي مفهومـه أدواتـه أسـاليبه**، عمان، دار مجدلاوي،1982، ص 183.

الدراسات السابقة

يرى خالد الحسن في كتاب (فلسطينيات) (5) حول مفهوم السياسة والنضال المرحلي ب"أن النضال عمل وتخطيط، وينطلق من منهج فكري سليم، منهج يفهم السياسة على أنها فن الصدق مع الشعب وليس فن الكذب معه، وأنها فن تحقيق الممكن في إطار العدالة....فن الممكن لا يعني التخلي عن الهدف، وفن الممكن قد ينتقل بنا من سياسة النضال المباشر إلى سياسة النضال المرحلي.... فالنضال المرحلي هو نضال ناتج عن عدم توازن القوى".

يرى الكاتب سميح فرسون في كتابه (فلسطين والفلسطينيون) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية "أن التحليل الأمثل لتطور عقيدة منظمة التحرير الفلسطينية وإستراتيجيتها السياسية ومخططاتها للسلام يتطلب إلقاء الضوء في الخلافات والانقسامات الداخلية التي تركت أثارها على السياسات الفلسطينية.منذ أن سيطرت المنظمات الفدائية على منظمة التحرير، والمنظمة هذه تهيمن عليها فتح والإستراتيجية التي تسير عليها...كانت فتح شعوبية وقومية، كما كانت تعارض صياغة برنامج عقائدي خاص بها. كانت الصيغة الواضحة الوحيدة لدى فتح، عدا هدف التحرير، هي الصيغة الخاصة بطريقة التحرير:من خلال العنف الثوري،أي حرب التحرير الوطني...".

أما إبراهيم أبراش في كتاب (فلسطين في عالم تغيّر) فيرى أنّ التحول من التسوية كتكتيك في إطار قومية القضية إلى التسوية السلمية كإستراتيجية في ظل تراجع البعد القومي للقضية "تحولين استراتيجيين يبدوان متناقضين استجدا على القضية الفلسطينية وأثرا على نهج التعاطي معها منذ منتصف السبعينات: الأول هو تصاعد الوطنية الفلسطينية بمستلزماتها ونتائجها كالتأكيد على الهوية الوطنية واستقلال القرار الفلسطيني وتبلور شكل من الكيانية الفلسطينية، والثاني هو تراجع البعد القومي للقضية- بمفهومه الكلاسيكي الذي يجعل الوحدة وتحرير فلسطين شرطان متلازمان – وتوالي المؤشرات الدالة على أن القضية الفلسطينية لم تعد الشغل الشاغل للحكومات العربية ولا حتى للشعوب العربية. وما بين الوطنية الفلسطينية الصاعدة كحقيقة فرضت نفسها على العالم من جهة وأفول البعد القومي وما يترتب عليه من

استحالة قيام حرب تحرير عربية تقضي على إسرائيل من جهة أخرى، انبثق فكر التسوية السلمية، تسوية حاولت أن تستثمر تراجع البعد القومي والعجز الرسمي العربي وفي نفس الوقت تلحظ دورا هامشيا للوطنية الفلسطينية الصاعدة، تسوية لا مانع في تجاوز التعامل السابق مع الفلسطينيين كمجرد لاجئين ولكنها في نفس الوقت تحد من طموحاتهم وأهدافهم الوطنية وتحاصر فكر ونهج الثورة، كانت التسوية التي تجعل من قرارات الشرعية الدولية أساسا للحل هي الإطار المناسب لتقريب مواقف مختلف الأطراف.....كان على م.ت.ف حتى تكون مقبولة سياسيا وحتى تحول دون شطب المشروع الوطني والكيانية الفلسطينية أن تنتهج نهجا سلميا وان تتحول من خطاب التسوية كتكتيك ومناورة إلى التسوية كخيار استراتيجي، وان تجعل من قرارات الشرعية الدولية سقفا لمطالبها، الأمر الذي فرض عليها أن تدفع ثمنا باهظا لتقبل في لعبة التسوية.....كانت حرب لبنان نقطة تحول في مسيرة الصراع في المنطقة أبانت عن عدم واقعية شعار الترابط المصيري بين فلسطين والأمة العربية...لقد فرضت حرب لبنان على الثورة الفلسطينية أن تتعاطى ايجابيا مع نهج التسوية ومبادرات السلام، ليس إيمانا منها إن المبادرات صادقة وفاعلة وان مجرد قبول م.ت.ف بها سيؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، بل حتى تحافظ على وجودها كتجسيد للكيانية والهوية الوطنية الفلسطينية وأملا منها أن يكون القبول بتهج التسوية حماية من محاولات شطبها وإلغاءها من الخريطة السياسية".

ويقول وهيب الشاعر في كتابه (الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية) "للسيادة الوطنية مقتضيات ومستحقات لكي تأتي انعكاسا لمتطلبات الهوية الفلسطينية، فالرغبة في الاستقلال والسيادة الوطنية، والنضال من أجلهما، ونشوء القوى والنخب الاجتماعية والسياسية، المنظمة والقائدة لهذه الكيانية والسيادة الوطنية، هي من النتائج الطبيعية لقوى الدفع الكامنة في الهوية الوطنية.... الهوية الوطنية ليست خيارا، بل هي حقيقة إن وجدت، أو فقيدة إن لم توجد، وهي بالإضافة إلى ذلك وفي جوهرها خصوصية جماعية، وليست خصوصية فردية. وبذلك تشكل الهوية الوطنية مادة الدفاع عن المجتمع وكيانه".

ويعتبر الكاتب عماد جاد في العدد 169 من مجلة السياسة الدولية تحت عنوان "إسرائيل...واستغلال الانقسام الفلسطيني" أحداث غزة عبارة عن "طوق نجاة لحكومة أولمرت". ويصف ما وقع من سيطرة حركة حماس على مؤسسات السلطة الفلسطينية وأفراد الأمن الفلسطيني عبارة عن "فك ارتباط بين الضفة الغربية وقطاع غزة" حيث كرست التطورات الجديدة على الساحة الفلسطينية حالة الانفصال بين الضفة الغربية التي ما زالت تحت سيطرة مؤسسات السلطة الفلسطينية، وبين قطاع غزة والذي أصبح تحت سيطرة حركة حماس باعتبار حكومة إسماعيل هنية المقالة من رئيس السلطة الفلسطينية بمرسوم رئاسي لا زالت قائمة. كل ذلك في ظل عجز عربي عن أداء دور في حل الأزمة، واقتصاره على توجه مصري سعودي أردني يساند السلطة الوطنية، ويعتبرها السلطة الشرعية. كما جاءت التصريحات الأمريكية والأوروبية لتصب في رفع الحصار المفروض على السلطة منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة في مارس 2006.

فقد أصبحت الرؤية الإسرائيلية لما بعد انقلاب حركة حماس ترتكز على حصار غزة وتكرّس الانفصال ما بين القطاع والضفة الغربية من خلال رسم صورة "الكيان الأصولي" المنبوذ والقائم على تحديد ملامح كيانه الجديد باعتباره "كياناً أصوليا" وفي الجانب الآخر العمل على الاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة في الضفة الغربية، مع رفع الحصار عنها، وتحويل الأموال، مع انفتاح دولي متزامن مع حصار قطاع غزة، من أجل أن يتم تحويل فكرة الانفصال إلى واقع ملموس ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الانفصال الكامل في ظل التباعد الجغرافي، إضافة إلى استغلال الانفصال الجغرافي للدفع باتجاه استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، من أجل تسوية سياسية تدور في حدود ما عرض في كامب ديفيد الثانية عام 2000، والتي رفضها ياسر عرفات في حينه.

أما باسم الزبيدي في مقالة له بعنوان "هل يمكن لخريف انابوليس أن يصنع ربيع الفلسطينيين" المنشور في وكالة معا بتاريخ 30-10-2007 يصف الفلسطينيين اليوم "مبعثرين ومتشتتين على ما يريدون، وتاهوا جميعا في تفاصيل سلطة أسيرة سخف معناها الاحتلال،وغطسوا في صراعات داخلية مخلخلة".

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

مفهوم الدولة والتغير السياسي

1. 1 مقدمة

تستند أهمية التحولات والتغيّرات التي تمر بها النظم السياسية على الغايات السياسية المتنوعة والمتعددة، كما أن البحث في التحوّل أو التغيّر في نظام سياسي محدد، ولفترة زمنية معينة، تتطلب فهما لخصوصية النظام بما ينفرد به عن النظم السياسية الأخرى في الزمان أو المكان.

ويقتضي البحث العلمي لأحد أنماط التغير السياسي في نظام محدد عدم فصل المنطلقات الفكرية للظاهرة السياسية في حدّ ذاتها عن التطورات التاريخية في المراحل والحقب الزمنية المختلفة. إن فهم عملية التغيير في نظام سياسي يعتمد على التفسير العلمي للمفاهيم والمصطلحات التي يتم تداولها واستخدامها ضمن العملية السياسية الجديدة، وأن تحليل الظاهرة السياسية يتطلب من الباحث فهماً للدوافع السلوكية والشخصية لمتخذي القرار السياسي، وعدم الاكتفاء بالأعراض أو الجوانب السطحية التي قد تنحصر في الإطار القانوني أو التاريخي، وذلك لإدراك عمق الظاهرة السياسية.

والنظر إلى دراسة، أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة بوصفها ظاهرة تغير سياسي، تتطلب من الدارس ربط النظريات السياسية القديمة التي ركزت على مسألة التحول والتغير السياسي، بالنظريات الحديثة التي جاءت على العملية السياسة نفسها. فقد انطلقت النظريات السياسية قديما من محور الوصف، ومحور القانون، لفهم التحول والتغير الذي يمرّ بالنظام السياسي، من مثل نظرية العقد الاجتماعي، ونظرية التطور الاجتماعي، ونظرية الغاية الإجتماعية... الخ، لكن النظريات الحديثة التي رافقت ظهور علم السياسة المقارن، جاءت بمنطلق جديد يستند على العملية السياسية نفسها، مثل نظرية السياسة الجمعية، ونظرية النخبة، ونظرية الطبقة، ونظرية تحليل النظم.

وإلى جانب النظريات السياسة القديمة والحديثة، يحتاج البحث إلى إطار مفاهيمي يقف على المفاهيم والمصطلحات المتعددة التي يمثل تفسيرها وتأصيلها علميا فهما حقيقيا لأبعاد انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة في المجال الجغرافي والسياسي والإجتماعي والإقتصادي من جراء ظاهرة تحول سياسي تتعرض لها الساحة السياسية الفلسطينية قد يؤدي استمرارها إلى تغيير سياسي. سواء مفهوم التغير بشكل عام، والتغيير السياسي، بالاطلاع على بعض أنماط التغيير السياسي العنيفة والسلمية. والمفاهيم السياسية التي فسرت المنظومة السياسية. وعلية فيحتاج البحث إلى تأصيل كل من مفهوم النظام السياسي ومقوماته، ومفهوم الحكم الذاتي، ومفهوم الدولة، إضافة إلى مفهومي الديمقراطية والتعددية السياسية.

1. 2 الإطار النظري

لقد ارتبط فكر التغيير السياسي قديما ونظريات التغيير السياسي حديثا بالإطار العلمي الذي يحاول تفسير الظواهر السياسية المختلفة التي مرّت أو قد تمرّ بها المجتمعات الإنسانية.

1. 2. 1 فكر التغيير السياسي قديما

استنادا على اتجاهات الفكر السياسي سواء ارتبط بالإطار الزمني للفكرة أو مدى واقعية الفكرة السياسية، وفي محاولة لتحديد جوهر المفهوم ومضمونه في عبارات اصطلاحية ومعاني كيفية، فإن وصف وتحليل النظريات السياسية المتعددة للحراك المجتمعي قد ظهر قديما مع مفهوم "القانون الطبيعي" و "العقد الاجتماعي" و"الحقوق الطبيعية للفرد". ويعدّ "جان بودان" المفكر الفرنسي أول من تبنى **مفهوم القانون الطبيعي** ليبرر السيادة، وكانت رؤيته مبنية على أن علاقات الناس لا بدّ أن تخضع للقوانين الطبيعية أو العدالة الطبيعية التي تجمع ما بين المعتقدات والعقل والقواعد الأخلاقية[1] وبالرغم من تأييد بودان للحكم المطلق إلا أنه اختلف مع ميكيافلي في كون الحاكم أو الأمير يجب أن يخضع للقوانين الإلهية والطبيعية. وحينما عرّف الدولة ركز على ثلاثة أركان هيَّ الأسرة، والحكومة الشرعية، والسيادة.

---

[1] على، جمال سلامه، **أصول العلوم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص108

فقد قارن الأسرة بالدولة لإظهار أهمية السيادة المطلقة، فالسلطة لا تكون لأكثر من حاكم،وإلا نتج عن ذلك تضارب في إصدار الأوامر، مما يؤدي إلى الدخول في حالة الاضطراب والفوضى. وما الشرعية الحكومية إلا ميزة للدولة عن عصابة اللصوص حيث المواءمة والانسجام مع القوانين الطبيعية تكسب الدولة صفة الشرعية، وتميزها عن العصابة. والسيادة هي من يعبر عن السلطة المطلقة الدائمة للدولة باعتبارها سمة رئيسية[1].

وكان تركيز "بودان" منصباُ على السيادة نتيجة إيمانه أن حالة التمزّق التي عانت منها فرنسا جرّاء الخلافات الدينية لا يمكن الوقوف في وجهها إلا من خلال تحقيق وحدة البلد من خلال تركيز السلطات في وحدة الدولة. ونقطة البداية التي ربطت ما بين السلطة المطلقة وحقوق الأفراد وحريتهم تسييد القوانين الطبيعية على القوانين الوضعية.

وعندما حاول "توماس هوبز" تفسير نشأة الدولة بناءً على حالة التصارع بين الناس، وجد أن نشأة الدولة تقوم على عقد تنازل بمقتضاه الجماعة عن الحقوق الطبيعية لشخص الحاكم الذي يتمتع بموجب العقد بسلطة مطلقة[2].. وبذلك برّر سلطة الدولة على أسس علمية ومنطقية بعيدة عن الوسيط الديني.

وفي محاولة لإثبات العلاقة ما بين القوانين والمجتمعات جاء "منتسكو" في كتابه (روح القوانين) بإثبات أن الدولة لا توجّه بالأهواء فقط، لكن تأتي بالقوانين التي تفرضها طبيعة البلد، والموقع الجغرافي، والمساحة، ونوع الحياة السكانية، والديانة، والميول،الخ.....مما هيّأ الظروف لأصحاب **نظرية التطورّ التاريخي** التي تنص على أن القانون، نتج عن التطور التاريخي للعلاقات الاجتماعية والحاجات الاقتصادية[3]، وعلى رأسهم المفكر "سافيني" الذي يربط الماضي بالحاضر من خلال نشأته وتطوره بالتوافق مع تقاليد الجهة المنظمة له.

---

[1] على، جمال سلامه، **أصول العلوم السياسية، مرجع** سابق، ص 109

[2] المرجع السابق، ص114.

[3] المرجع السابق، ص120.

أما **نظرية الغاية الاجتماعية**، وزعيمها المفكر "أونج" فقد انتقدت نظرية التطوّر التاريخي الذي ركّز على أن تطوّر القانون ليس تطورا آليا، ولكنّه مرتبط بالهدف المنشود، والغاية منه، حيث القانون وسيلة الحفاظ على المجتمع؛ لذا فهو بحاجة إلى مجهود وكفاح عنيف من قبل الإنسان لإبقائه في دائرة التطور والتحديث، خوفا من تحييده عن غايته الأساسية.

واستندت **نظرية العقد الاجتماعي** عند "جان جاك رسو" على تحديد صاحب الحق والسلطان الشرعي، والانتقال من الحياة الطبيعية الخالية من السلطان إلى المجتمع القائم على أساس العقد الاجتماعي، حيث الشعب صاحب السيادة، باعتبار أن الشعب هو جميع من قبل بالعقد الاجتماعي من أجل إنشاء الكيان السياسي "الدولة" وبموجبه تصبح السيادة مقترنة بالشخصية المعنوية لتمثل الإرادة العامة. وبذلك وجّهت نظرية العقد الاجتماعي الفكر السياسي نحو مفهوم الديمقراطية.

1. 2. 2 نظريات التغير السياسي

مع التقدم العلمي والتكنولوجيا في منتصف القرن الماضي، شهد علم السياسة منعطفا كبيرا بالانتقال من النظريات المرتبطة بالقانون والوصف إلى النظرة الجديدة لعلم السياسة المقارنة، حيث ركزت النظريات الحديثة على تحليل العملية السياسية بما يتلاءم مع ظهور المفاهيم السياسية، كالتنمية السياسية، والتغيير السياسي، والتحديث...الخ. وسوف تقف الباحثة عند بعض النظريات؛ ومنها نظرية السياسة الجمعية، ونظرية النخبة، ونظرية الطبقة، ونظرية البنيوية، ونظرية تحليل النظم السياسية.

انطلقت **نظرية السياسة الجمعية** بدراسة الجماعات المختلفة التي تؤثر في سير النظام السياسي من رؤية ابن خلدون الذي أرجع تأثير اتفاق أو صراع جماعات المصالح إلى ازدهار واضمحلال الحضارة العربية الإسلامية. وقد ركزت النظرية على دراسة مؤسسات الدولة ودراسة مصالح الجماعات المشتركة تعاونا أم صراعا، كنقطة أساسية في فهم العملية السياسية، مع استثناء تأثير الفرد، إلا في حدود ما يمثّله من خلال جماعته، والمقصود بالجماعة الأفراد

المرتبطون بمصلحة واحدة، ويقومون بالتفاعل مع باقي الجماعات من أجل تحقيق مصـــلحتهم، في محاولة للتأثير على الدولة. ويرى أصحاب المصالح المشتركة في بلورة الجماعة والبحـــث عن السيطرة والقوة داخل الدولة، عوامل تحفّز استمرار تشكيل الجماعات[1].

غير أنّ الجماعات مختلفة ومتباينة في مدى ديمومتهـــا وتأثيرهـــا ومنهـــا؛ جماعـــات مترابطة المصالح، وجماعات غير مترابطة المصالح، وجماعات المصالح المؤقتة، وجماعـــات المصالح المؤسسية. لكنّ الجماعات الأكثر أهمية في التأثير على صنع السياسية هي جماعـــات مترابطة المصالح لما تمتاز به من ترابط وتنظيم يساهم في التأثير الفعال في صـــنع القـــرارات السياسية من خلال مدى قوّة الجماعة داخل النظام السياسي. فمثلا في الـــدول الناميـــة، تنفـــرد جماعة دون غيرها بالتأثير في السياسات العامة، ويرتبط استقرار النظام السياسي علـــى مـــدى التعاون بين مصالح الجماعات، أو مدى اختلافهم الذي قد يصل درجة الصراع، وبخاصة عندما يصل اعتقاد الجماعات إلى درجة الوقوف على قدم المساواة مع نظام الحكم، مما يسمح باهتزاز الثقة بين النظام السياسي والجماعة التي تحظى بثقل داخل المجتمع.

أما **نظرية النخبة** التي تعدّ من النظريات المتقدّمة في دراسة السياســـة والمجتمـــع فقـــد ذهبت إلى مفهوم الصراع على قاعدة أن المجتمع السياسي قائم على فئتين أساسيتين فئـــة مـــن يَحكم، وفئة من يُحكم. والخلاف بين النخب ناتج عن اخـــتلاف القـــدرة علـــى الإقنـــاع وقـــوة السيطرة[2].

وعند العودة إلى أصول نظرية النخبة؛ يمكن إرجاعها من الناحية النظرية ألى كتابـــات أفلاطون وأرسطو، ولكن من الناحية العملية يمكن العودة إلى بدايات تكوين الدولة، حيث ظهرت بجلاء بالممارسة العملية من خلال العملية السياسية في النظم السياسية.

وعلى الرغم من الاختلاف في وصف النخبة إلا أن جميع المهتمين بالنظرية أجمعـــوا على أهمية النخبة في صنع السياسة للدول والمجتمعات، منطلقين من آراء ماركس و"ســـيمون"،

---

[1] ظاهر، أحمد، **أبجديات علم السياسية**، دار الكندي، إربد، 1994، ص236.

[2] المرجع السابق، ص239.

وقد تكون النخبة عسكرية، أو دينية، أو اقتصادية، أو ذوي القدرة والكفاءة، حيث العلاقة ما بين النخبة والدولة تظهر على شكل سيطرة النخبة على القرارات السياسية من خلال دعم المؤسسة العسكرية، والاعتماد على الخليط السياسي، وتقلّد المناصب التشريعية، وتحقيق هويتها.أما وجهة النظر الأخرى، فالنخبة مجموعة أفراد تتميز بصفات تساعدها على أن تحكم وفي الوقت نفسه نخبة أخرى لا تحكم [1] ويأتي التحول والانتقال بين النخب إما من خلال تجاوز الذات للتقدم والتطور، أو من خلال التغيير الثوري في عودة إلى المفاهيم الأساسية التي تقوم على أساسها النخبة لفهم الواقع وطريقة التعامل معه، بما يضم من قوة وولاء وشعور وطني.

وقد ركز "مشيل" احد الباحثين في العلاقة بين السياسة والمجتمع في دراسته على عمق تأثر الأحزاب السياسية بالنخبة الفئوية[2] التي هي المسيطر الفعلي على الأحزاب السياسية. وجاء بمفهوم التنظيم ليؤكد دور الفئة في صناعة الحزب والسيطرة عليه[3].وربط "رايت ملز" النخبة بأصحاب النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري، ممن يؤثرون في صناعة القرار السياسي، ونظر روبرت دول إلى النخبة على أنها "مجموعة قليلة تظهر في أعمالها ووظائفها من خلال تناقضاتها واختلافاتها حول قضية سياسية معينة"[4].

لقد ساهمت نظرية النخبة في فهم كيفية صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول النامية، حيث يظهر عمل النخبة بجلاء ووضوح، نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في تمثيل الحزب الواحد أو الطبقة الدينية.

وتعود **نظرية الطبقية** إلى أفلاطون وأرسطو عندما تحدّثا عن الطبقة والطبقية بوصفها منهجا من مناهج الحكم، بينما ذهب المفكرون من أمثال ماركس وسميث وفيبر إلى استخدام الطبقة في تفسير الصراع والتنافس الاجتماعي والاقتصادي. وقد استخدم أفلاطون مفهوم الطبقة ليدلل على عدالة المجتمع، بينما كان ماركس أول من ربط الطبقة بالأيدولوجيا، عندما استند

---

[1] ظاهر، احمد، **أبجديات علم السياسة**، مرجع سابق، ص240.

[2] المرجع السابق، ص 240.

[3] المرجع السابق، ص242.

[4] المرجع السابق، ص240

على أن الطبقة ركيزته للأيدولوجيا الماركسية[1]. وكان اهتمامه بالثورة والتغيير من خلال تركيزه على وسائل الإنتاج.لذا يعتبر أول من عرف الطبقة ضمن نظامه الفكري الماركسي الذي هو نظام اقتصادي قبل كونه نظاماً سياسياً واجتماعياً، معتمدا على الفجوة بين طبقة من يملك ومن لا يملك في إحداث الثورة والتغيير، وبذلك جعل ماركس من الطبقة أداة رئيسية للتغيير والانتقال من مجتمع إلى آخر، حيث شكل مفهوم الطبقة عند ماركس المفهوم الرئيسي في عملية التغيير على اعتبار أنها المحرك الأساس للمجتمع.

لكن "داهرندنورف" في منتصف القرن الماضي فرّق ما بين المفهوم الوصفي للشريحة الطبقية والمفهوم التحليلي للطبقة، مرتكزا على أن الخلاف لم يعد يستند على التوزيع الاقتصادي كما تحدّث ماركس، لكن التباين والاختلاف بين الطبقات سببه توزيع القوة والسلطة. وقد استند على تعريفه للسلطة الشرعية والعلاقة التي تربط القمة بالقاعدة على قواعد وأسس عديدة، ومنها تملّك وسائل الإنتاج كأحد تلك القواعد[2].

وتنطلق **نظرية تحليل النظم السياسية** من تحليل بيئة النظام السياسي، وعلاقة البيئة المجتمعية الداخلية والخارجية بالنظام وعلاقات التأثير والتأثر على اعتبار أن النظام السياسي لا يعيش في فراغ. وتحليل النظم السياسية هو الإطار الذي يَتّخذ من النظام وحدة التحليل ويهتم بقضايا مثل بيئة النظام، وقدرته على الاستمرار وتوزيع المنافع، والبنية (structure) كمفهوم هي كل كيان مكون من مجموعة أجزاء متراصة، بهدف الكشف عن موقع كل جزء من الكل وحجمه وتماسكه مع الأجزاء الأخرى التي تشاركه في الكيان السياسي نفسه[3].

لذا يتأثر النظام على الصعيد الداخلي من مجموعة الأنظمة المتمثلة في الاتجاهات والأفكار والسلوك ضمن البنيات الجغرافية والسياسية والاقتصادية، وعلى الصعيد الخارجي

---

[1] ظاهر، أحمد، **أبجديات علم السياسة**، مرجع سابق، ص243.

[2] الخطيب، نعمان أحمد. **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص71.

[3] ثابت، عادل. **النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص38.

يتأثر من البنية السياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية وموازين القوى. وكلّ نظام سياسي حسب ديفيد أيستن يواجه مجموعة من المطالب والتهديدات الأمر الذي يستدعي التكيف والاستجابة مع هذه المطالب والتهديدات لضمان استقراره ووجوده والوصول إلى حالة الاتزان[1]. وبمعني آخر النظرة إلى الحياة السياسية كنظام سلوكي في وسط من المؤثرات الداخلية، وقدرة على الاستجابة للعمليات السياسية من خلال فهم صدى ما يصدر عن الوسط.

ولدراسة مدى تأثير التغير السياسي على الهدف الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية، لا بد من الوقوف على حالة الانقسام الداخلي الفلسطيني ما بعد خطوة حركة حماس في 14 حزيران 2007. لكنّ الاستناد على إحدى النظريات السابقة دون غيرها لتفسير أحداث حزيران عام 2007 في قطاع غزة يعتبر من الناحية العملية أمرا غاية في الصعوبة، لأن تداعيات وتطورات الوضع القائم لا تقف عند توازنات القوى والحركات الفلسطينية الداخلية فحسب، بل تتعدى ذلك بكثير لتؤثر على مستقبل القضية الفلسطينية وتحديدا الصراع مع إسرائيل.

أما من الناحية النظرية، فإن **نظرية السياسة الجمعية** تصنّف حركة حماس ضمن الجماعات المترابطة المصالح التي تمتاز بالترابط والتماسك والتنظيم الجماعي الممتد إلى الأصول الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي مكّن الحركة بداية من زيادة قوّتها الجماعية في الساحة الفلسطينية منذ انطلاقتها وحتى أحداث حزيران. ثم اعتماد الحركة في خطواتها المتتالية منذ وجود السلطة الفلسطينية على جانبين أساسيين، هما: تراكم حضورها وقوتها في الشارع الفلسطيني، والتعامل بالنديّة مع النظام الفلسطيني الحاكم. وعليه يمكن تفسير ظاهرة تقسيم مناطق السلطة الفلسطينية التي أقيمت أساسا بناءً على اتفاق أوسلو إلى جزئيين (بأيدي فلسطينية) جزء بقي قائم تحت سقف شرعية السلطة الفلسطينية، والجزء الثاني أصبح يخضع ل(لحكومة الفعلية) التي تمثلها حركة حماس.

---

[1] ثابت، عادل. **النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، مرجع سابق، ص26.

ولفهم تأثير أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة كظاهرة جديدة على المشروع الوطني الفلسطيني الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر، يمكن أن يتضمن البحث أربعة محاور رئيسية تواجه الكل الفلسطيني:

المحور الأول يتعلق بمشكلة الأصالة التي تعبّر عن تحديد الهوية الفلسطينية من خلال النظر إلى الآخر"الاحتلال الإسرائيلي" والنظر إلى الذات "الكل الفلسطيني".

المحور الثاني ما يعبّر عن مشكلة الاستمرارية التي تعني علاقة الفلسطينيين بماضي قضيتهم وحاضرها ومستقبلها.

المحور الثالث مشكلة المنهج الفكري العام الذي يحدّد منحى القضية الفلسطينية.

المحور الرابع مشكلة أدوات التعبير حيث الأدوات التي تعبر عن المرحلة الحالية وعلاقتها بمفهوم الشخصية الوطنية الفلسطينية وارتباطها بالمشروع الوطني بالأساس، إضافة إلى تعقيدات المعادلات السياسية الإقليمية والدولية.

1. 3 الإطار المفاهيمي

شكّلت المفاهيم والمصطلحات السياسية الأساس الناظم للعمليات السياسية فيما بين أفراد المجتمع الواحد، أو بين مجتمع سياسي وآخر. وعليه سنتوقف عند بعض تلك المفاهيم ذات الصلة بالعملية السياسية التي أثر وتأثر بها النظام السياسي الفلسطيني بعد أحداث 14 حزيران 2007 في قطاع غزة، التي أهمها التغيير السياسي وأنماطه، والنظام السياسي، والحكم الذاتي، والدولة، والتعددية السياسية والديمقراطية.

1. 3. 1 التغيير السياسي

على الرغم من حداثة مفهوم التغيير السياسي، إلا أن جذور المفهوم في الفكر الاجتماعي والفكر السياسي تعود إلى تعاقب النظم عند أفلاطون ونظام الحكم عند أرسطو والكاريزمية في فكر ماكس فيبر حتى الفكر الماركسي الذي رسّخ التغيير السياسي بالممارسة العملية.

وعندما رسم أفلاطون النظام المثالي للدولة، أدرك أن التغيير لا بّد منه، وظهرت نظريته الأصيلة حول الثورة والتحّول السياسي الذي اعتمد في تفسيره على التغيير الثوري كقوّة طبيعية وليست أمرا عارضا. ويأتي التغيير ذاتيا عن طريق الأجيال المتعاقبة والسلوك المتنوع للناس. حيث إن التغيير الاجتماعي عند أفلاطون زاوج ما بين العامل الشخصي واللاشخصي[1] فقدّر مدى التحول الذي تؤديه قوى التغيير في نظم الحكم مع التركيز على الفئة الحاكمة كقوة فاعلة ودافعة في حركة التطور الاجتماعي.

ويرتكز التغيير الثوري على بدهيات، أن الدولة تخضع للتغيير كما كل شيء ظهر للوجود فهو يفنى، ويأتي تغيير الدولة من تغيير أجيال الحكام على اعتبار أن الدولة ترتبط بالشخصيات الحاكمة. وتدخل بذلك المسيرة الحتمية للمراحل المتلاحقة من التيمقراطي والاوليجاركي والديمقراطي والاستبدادي. فقد ركز على أهمية الطبقة بوصفها أداة تطوّر اجتماعي سياسي.حيث اعتبر أفلاطون الأب الشرعي لنظرية انقسام المجتمع إلى طبقتين ونظرية الصراع الطبقي القائم على أسس من التناقضات الطبقية. فقد وصف حركة التغيير في نظام الحكم على أساس طبقة صاعدة وطبقة هابطة[2].وازدياد الصراع بين الحزبين (الفتنة) في ظل المجتمع الديمقراطي ناتج عن حركة جدلية قائمة على تطور الحكم وتغيير أشكاله بفعل صراع الأضداد.

وجاء أرسطو على موضوع الثورة(التغيير) من خلال عرض الأسباب العامة التي تقف وراء تغيير النظم، وقد افترض أن السبب في تعدد النظم قائم على حقيقة اتفاق الجميع على مبدأ الولاء للعدل، وإجلال المساواة النسبية للدولة وللحكم. لكنّ العجز والاختلاف يأتي في التفسيرات الفعلية أثناء التطبيق على أرض الواقع[3].. فمثلا يرى الديمقراطيون المساواة بين أفراد المجتمع مساواة مطلقة، فيما يعتبر المجتمع الأوليجاركي الأغنياء أنفسهم متفوقين تفوقاً مطلقاً حيث يصبح العدل المطلق لدى الجانبين سببا أساسيا للفتنة.

---

[1] نصر، محمد عبد المعز، **في النظريات والنظم السياسة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص45.

[2] المرجع السابق، ص51.

[3] المرجع السابق، ص60.

وعن مصادر الثورة، يرى أرسطو أنّ التغيير قد يكون موجها ضد النظام أو الدستور لتغيير طبيعتها والاحتفاظ بنظام الحكم، أو لإجراء تعديل أو تغيير على أجزاء من الدستور. وفي كلتا الحالتين يعود السبب للتغيير الثوري إلى فكرة المساواة وعدم المساواة. فمنهج أرسطو العلمي قاعدة تميز ما بين أصول وأسباب التغيير بالقوة، سواء كانت الدوافع السيكولوجية وتحديدا الرغبة في المساواة وعدم المساواة، أو الأشياء المتنافس عليها من ربح وخسارة وشرف وعار وما إلى ذلك، أو الظروف الأولية من خوف وإهمال مقصود وإغفال التغيرات الصغيرة وعدم تجانس العناصر التي تتكون منها الدولة... الخ.

وبقي الفكر السياسي مرتبط بأفكار أفلاطون وأرسطو حول مفهوم التغيير السياسي إلى أن ظهر الفكر الماركسي الذي نقل الفكر السياسي من إطار التفكير المثالي إلى دائرة أوسع وأشمل تربط فكر التغيير السياسي بمناحي الحياة المختلفة.

وجاء ماركس برؤيته الشمولية لجوانب الحياة المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية. فتغير النظام السياسي من وجهة نظره، تقوم على أن التطور الداخلي للنظام القائم سيحمل عوامل القضاء عليه من الداخل نتيجة ضرورة النمو والتطور للقوى الاجتماعية، وقد سماها مبدأ التطور. حيث يرجع إلى العلاقة الجدلية في فلسفة هيجل الذي يرجع التطور الاجتماعي إلى أسبقية الفكر على الواقع[1] وما ينجم عنها من صراع بين الطبقات يصل حدّ التناقض، وربما يكون العنف وسيلة التغيير المستخدمة للوصول إلى قلب النظام السياسي.

1. 3. 1. 1 مفهوم التغير

تميزت المجتمعات البشرية بخاصية مشتركة فيما بينها تمثلت بالانتقال من حال إلى حال، نتيجة الحركة والتغيير.أما الحركة السياسية منها، منذ بداية القرن العشرين فقد ارتبطت بوجود حركات وتيارات سياسية، تنتظم في إطار أسس فكرية ومنطلقات أيدولوجية، وتنشد كل منها إثبات الذات التنظيمية من خلال التأثير في الواقع المعيشي، وفي محاولات متكررة تهدف

[1] محفوظ، مهدي، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1994، ص260.

إلى واقع جديد يتوافق ومبادئها ومنطقاتها. لذا يعبر المعنى العام للتغيير عن الحراك وعدم الثبات أو الجمود، لكنّ الاختلاف والتعدد لحالات التغيير إنما يقتصر على المناهج والتفاصيل في المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بدراسة التغيير؛ من منطلق الهدف، أو من منطلق الأسس، أو من منطلق الطرق أو من منطلق المنهج.

ويرتكز الهدف من التغير بالأساس على الحالة الطبيعية للاختلاف والتنوع بين نظرة المجتمع ضمن حركة ممنهجة، تقودها القوى والحركات الفاعلة والمؤثرة بالمجتمع في محاولة للوصول بالأفكار والمبادئ إلى حّيز الوجود. وتنطلق المشاريع التغيرية على أسس محددة وفي مجال محدد[1] سواء في المجال الفكري، أو المجال السياسي، أو المجال الاقتصادي، أو المجال الاجتماعي.

أما المراحل التي يمرّ بها التغيير، فتنطلق عادة من حالة إدراك الواقع المعيشي وما يشوبه من نقص في الإمكانيات وزيادة في المتطلبات، يمكن أن تبنى عليها محفزات ودوافع التغيير، وبخاصة إذا ما تلازم الإدراك بالوعي والمعرفة التي تمكّن المجتمع من تقييم الواقع وتقويمه. للوصول إلى صورة محددة الملامح ومبنية على وعي ومعرفة.

ونتيجة أهمية الوعي والمعرفة لعملية التغيير، يبدو أن أولى الخطوات العملية للتغيير تبدأ من الجانب الفكري، حيث الوعي الفكري لدى النخب القادرة على التأثير في عامة الناس. لذا يعدّ نقل الوعي الفكري من النخبة إلى العامة احد أهم مراحل التغيير. ممّا يولّد الوعي الجماعي الرافض لحالة الجمود والداعي إلى إحداث التغيير. بذلك نستطيع تقسيم مراحل الوعي إلى مرحلة وعي النخب، ثم مرحلة وعي العامة.

لكنّ إدراك الواقع لا يشكل وحده الدافع والمحفز للتغيير لدى عامة الناس، إلا إذا ما تلازم مع رؤية بديلة لما سيكون عليه الواقع الجديد، إضافة إلى ما يحمله من محفّزات مادية ومعنوية قادرة على نقل الوعي الفكري سواء للواقع القائم والبديل من دائرة النخب إلى دائرة

---

[1] السباتين، نجاح يوسف، **مفاهيم النهضة الإسلامية**، عمان، دار الإسراء، 2004، ص4.

العامة. ويقسم الوعي الفكري، الذي يشكّل أساسا للتغيير إلى وعي بالواقع، ووعي بالواقع البديل[1]. مما يعني أن أيّ عملية تغيير عبارة عن صورة متكاملة من العناصر والأساليب والأسس والأهداف، تسير وفق خطة منظّمة ومدروسة تضع نصب عينيها الغاية من التغيير. أما الشروع في عملية تغيير غير محددة الأهداف فيعني تحويل التغيير إلى غاية، وهذا لن يؤدي بالمجتمع إلى واقع أفضل.

والاختلاف والتباين بين المناهج المتعددة للتغيير تستهدف بالأساس الوسائل التي تسعى من خلالها لإحداث التغيير، وليس الغاية في حد ذاتها، كتعبير عن صورة الحراك المجتمعي الساعي إلى الانتقال من واقع إلى واقع جديد يتلاءم والأهداف المتبناة. وإذا كان هذا مفهوم التغيير بشكل عام، فإن التغيير السياسي حدد بأنه " عملية التحول في الأبنية أو العمليات أو الغايات السياسية بما يؤثّر على توزيع وممارسة القوة السياسية"[2]. حيث يمكن فهم التغيير السياسي من خلال معرفة المفاهيم والقواعد الأساسية التي تساعد في تحليل النظام السياسي وفهمه.

1. 3. 1. 2 أنماط التغيير السياسي

تعددت أساليب وأشكال التداول على السلطة عبر التاريخ، وحسب وجهة نظر أرسطو ترجع فكرة الربط ما بين النظام السياسي ونمط القيادة السياسية إلى التنوع والاختلاف في النظم السياسية، من مرحلة إلى أخرى أو من مجتمع إلى آخر. وعلى الرغم من تداخل واختلاط الأنماط من الناحية العملية، إلا أن ما عرف عن الدراسة النظرية لتلك الأنماط هو حصر العلاقة بين الحكام والمحكومين في نمطين: يتمثل الأول في أنماط التغيير السلمي بغض النظر عن نظام الحكم القائم، سواء كان الكاريزما أو الوراثة أو التعين والانتخابات؛ أما الثاني، فيعبر عن أنماط

---

[1] عطيات، أحمد، **الطريق**، ط2، بيروت، دار البيارق، 1996، ص23.

[2] إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1992،ص50.

التغيير العنفي القائم على استخدام القوة، سواء كانت تسميت الحالة الثورة أو الانقلابات العسكرية أو الانقلابات السياسية، أو أخذت منحى الحروب الأهلية أو الحركات الانفصالية.

وفي تبويب آخر، قسمّت أنماط التغيير السياسي لحركة الحكومات استنادا إلى كونها وسيلة ديمقراطية أو غير ديمقراطية. إلا أن البحث سيعرّج على النمط الانتخابي باعتباره أحد أنماط التغيير السلمي وأحد الوسائل الديمقراطية، إلى جانب الوقوف على أنماط التغيير العنفي.

1. 3. 1. 2. 1 الأنماط السلمية: (النمط الانتخابي نموذجاً)

التغيير السياسي بالطرق السلمية حالة طبيعية تتناغم مع حركة المجتمعات السياسية وتعتبر الانتخابات أحد أهم الوسائل المستخدمة في التغيير السياسي بالطرق السلمية، البعيدة عن استخدام العنف. في حين اقتصرت، حركة التغيير السياسي قديما في أروقة الملك أو الحاكم وبعيدا عن أي تأثير من عامة الشعب على تلك الأنظمة، انفردت النظم السياسية الديمقراطية بالاحتكام إلى إرادة الشعب من خلال التعاطي مع وسيلة الانتخابات كأحد الطرق التي تعطي فرصة المشاركة والمنافسة على السلطة لجميع القوى السياسية المؤثرة والقادرة على دخول العملية السياسية، ولكن ضمن الاعتماد أساسا على مبدأ التعددية السياسية الذي يشكل قاعدة التغيير السياسي بالطريقة السلمية.

والنمط الانتخابي في النظم السياسية الديمقراطية اعتمد العديد من الضوابط والمحددات التي ساهمت في تعزيز عملية التغيير السياسي بطريقة سلمية استطاعت أن تستمر وتتطور في العديد من الدول والحكومات، وبخاصة في الدول الغربية. ويتم حصر شروط وخصائص النمط الانتخابي، بالرغم من تعدد وتنوع أشكال وطرق العملية الانتخابية، في العديد من المحددات التي تم مراعاتها.

ويرتبط النمط الانتخابي في الأنظمة الديمقراطية بالعديد من الشروط من بينها[1]:

[1] الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، القاهرة، دار النهضة العربية،1978،ص521.

1- وجود بدائل أمام الناخبين للاختيار من بينهم قاعدة أساسية.

2- توفر حرية المعرفة أمام الناخب للبدائل الإنتخابية كي يتمكن من الاختيار.

3- توفير الفرصة أمام المواطن للاطلاع على برامج المرشحين كافة.

4- المحافظة على سرية الاقتراع.

5- المحافظة على تساوي أصوات الناخبين، بغض النظر عن الفروق الاجتماعية والاقتصادية بينهم.

6- تحديد آلية الاقتراع المستخدمة في العملية الانتخابية يجعلها بعيدة عن أي تشويش أو غموض.

خصائص النمط الانتخابي

قبل الشروع في تعداد خصائص النمط الانتخابي بشقيها المزايا والعيوب، لا بدّ من الإشارة إلى أن استخدام قاعدة التنافس الحرّ تعتبر أهم ما يميز هذا النمط عن غيره من أنماط التغيير السياسي.

فبعض مزايا النمط الانتخابي[1]:

1- يسمح بالتغيير المنظم والدوري للسلطة الحاكمة على قاعدة الفترة الزمنية المحدّدة لكل فترة رئاسية وبرلمانيه، مما يسهم في إحداث التغيير والتطوير الذي يحتاجه النظام السياسي.

2- يتمتع النظام الانتخابي بالوقت الكافي لفترة الخلافة السياسية، وبما يسمح التعرف إلى الرؤية السياسية لتلك الخلافة.

3-يسمح بالإبقاء على حالة التوازن للمنافسة، فلا تنافس مطلق ولا منع للتنافس، أي التنافس الذي يبقي فيه الحسم للشعب ليكتسب صفة الشرعية.

---

[1] الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، مرجع سابق، ص520.

4- لا يستطيع الرئيس استخدام السلطة الجماهيرية لتغيير النظام بالرغم من صفة السلطة التراكمية التي تضفيها على الرئاسة

5- يزيل الخوف من فراغ السلطة، حيث الضوابط القانونية للرئاسة التلقائية، سواء بإحالتها مباشرة إلى نائب الرئيس، أو من خلال إجراء الانتخابات قبل انتهاء المدّة القانونية.

6- يستطيع النمط الانتخابي تحقيق الاستقرار الحيوي المبني على حالة التجدد والتكيف مع المحيط السياسي العام، والمحافظة على العملية السياسية من الضغوط والمطالب التي تعصف بالنظام السياسي ككل.

7- يتمتّع بوجود ضوابط، تحّدد المدّة القانونية التي تربط الرئاسة القائمة والرئاسة القادمة من العملية الانتخابية.

ومع المزايا العديدة التي تمتّع بها النمط الانتخابي كأحد أهم أنماط التغيير السياسي السلمي، لكنّه قد تميّز بالعديد من العيوب والسلبيات من مثل، استخدام الغش والتزوير أثناء العملية الانتخابية نتيجة استخدام النفوذ والقدرة.

وعلى الرغم من ذلك، بقي النمط الانتخابي هدفا حقيقيا للنظم السياسية المتقدمة، حيث ارتبط مفهوم الحفاظ على الوجود المؤسساتي بالوعي الجماهيري لأهمية استخدام النمط الانتخابي في العملية السياسية.

1. 3. 1. 2. 2 الأنماط العنيفة

لقد شكّلت القوّة عبر التاريخ أحد أشكال وأساليب الحصول على السلطة، وقد أخذت ممارسة العنف صور وأشكال متعددة من القتل، والاغتيال، والنفي والحروب الأهلية والاضطرابات الشعبية.

ومن أشهر ما عرفه التاريخ عن تلك الصور حرب المائة عام في فرنسا التي استخدمت الحبس والقتل وسيلتين تنظم من خلالهما حركة التغيير للسلطة العليا في فرنسا، أما

الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الأثيوبية فقد جاءتا بصورة أخرى، شكّلت عصبة لها قدرات عسكرية غير منظمة سميت لاحقا ب(الكوديللو)* وأهم صفاتها، أنها لا تستطيع استخدام السلطة الجماهيرية لتغيير النظام.

والشكل الآخر لاستخدام القوة في التغيير السياسي ظهر عندما تم اغتصاب السلطة من قبل الحراس في الدولة العثمانية[1]. لكن السيطرة المنظّمة من قبل الجيش التي سميت بالانقلاب العسكري، فيرجع استخدمه قديما من قبل جنرالات الرومان التي كونت الارستقراطيات النخب المحاربة.أما الصورة الحديثة للانقلابات العسكرية فالأمثلة كثيرة، ومنها ما حدث في إيطاليا عام 1926، وفي الأرجنتين عام 1930، وفي سوريا عام 1949 وهو أول انقلاب عسكري في الوطن العربي.

وللتمييز بين أنماط التغيير العنيف التي تقف على إحداث التغيير السياسي يمكن تصنيفها في أربعة أنماط؛ الأول: النمط الثوري والثاني: نمط الانقلاب السياسي أو ما عرف الكوديللو الكوديللو الجديد، والثالث: نمط الانقلاب العسكري، والرابع: نمط الحروب الأهلية.

1. 3. 1. 2. 2. 1 النمط الثوري

يعتبر النمط الثوري أحد أنماط التغيير العنيف التي تعتمد على استخدام القوة في إحداث التغيير السياسي. وعلى الرغم من كون هدف الثورة الوصول إلى التغيير الشامل بالارتباط الوثيق مع الجماهير، إلا أنّ الثورة حسب ما عرّفها "صموئيل هنتجتون" " تغيير داخلي وعنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي

---

* جاءت كلمة **الكوديللو** من فرانسيسكو فرانكو الذي قام بانقلاب على حكم الجبهة الشعبية في اسبانيا، فوصل إلى السلطة بعد حرب أهلية استمرت ثلاث سنوات 1936–1939، حكم جزءاً من اسبانيا عن طريق حزب "الفلانج"، وجعل من نفسه أبا وزعيماً للأمة. وقد ارتبط حكمه بالعداء للفن والفكر والثقافة حيث قتل الشاعر الاسباني "لوركا" واستمر حكمه حتى وفاته سنة 1975.وتعني الكوديللو باللغة الاسبانية"زعيم الأمة" عن مجلة الوطن،21 يوليو 2007،ع588.

[1] زرقوته، صلاح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1993، ص125

والقيادات"[1] أما نظرة "صموئيل فاينر" فتقوم على أنّ "الثورة تأتي إلى السلطة على أكتاف حركات شعبية منظمة" وتسعى إلى التغيير الشامل، وفي المحصلة تؤدي إلى قلب كيان المجتمع، بمعنى أن الثورة نمط من أنماط التغيير السياسي الذي يعتمد على التغيير من خلال الحركات الشعبية.

1. 3. 1. 2. 2. 2 الانقلاب السياسي بشقيه الكوديللو والكوديللو الجديد

الكوديللو، كلمة ارتبطت بالرجل القوي الذي يصل السلطة باعتماده على قدراته الذاتية، وعلى الأتباع القليلين من حوله.حيث يتمتع هذا الرجل بخصائص تساعده على إحداث التغيير السياسي[2]؛ لأنه يتمتع بقدرات عسكرية ذاتية، تمكّنه من قيادة مجموعة من الأتباع في شكل عصابة مسلحة، وعلى مدى وقت طويل من الكفاح للوصول إلى السلطة من خلال جمع القدرة العسكرية والسياسية للانقضاض على السلطة، وتظهر من خلال الاستناد الى نقطة بسيطة للانطلاق منها، وباستخدام العنف كوسيلة لنقل السلطة، حيث التخطيط والتآمر على مدى وقت طويل لاستغلال ظروف الاضطرابات والفوضى.

يقول "روبرت بوتينام" إن الكوديللو لا يمكن اعتباره انقلاباً عسكرياً بما " أن العسكرية يمكن الحديث عنها فقط عندما تنحرف المؤسسة العسكرية عن الدور المرسوم لها، وتحاول التأثير في الوظائف والهيئات الأخرى غير العسكرية في الدولة، بما فيها القيادات السياسية، أما الكوديللو فهي العملية السياسية التي يمثّل العنف العنصر الأساسي فيها، فهي اتحاد بين العنف والفرد لغزو السلطة"[3]. وغالبا يأتي الكوديللو من خلفيات اجتماعية متباينة، لهم دوافع تغلب عليها المصلحة الشخصية، وتمكّنهم قدراتهم من حشد الأتباع، وباستخدام طريقة التراكم والتدرج في بناء القدرة، ومع تبنّي سياسة جديدة أو أيدولوجيا معينة للبدء في نقطة ارتكاز يعتمد عليه.والأمثلة على هذا النمط تكررت في مرحلة الفوضى والاضطراب التي مرت بها أمريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر.

---

[1] زرقوته، صلاح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مرجع سابق، ص132.

[2] المرجع السابق، ص132.

[3] المرجع السابق، ص128.

أما العصر الحديث، فقد شهد نماذج لانتقال السلطة على أساس القوة، ليست العسكرية فقط، سميت "الكوديللو الجديد" تمثلت باغتصاب السلطة من قبل أحد أفراد السلالة الملكية في النظم الوراثية وأطلق عليها "ثورة القصر"، أو اغتصاب السلطة من قبل فرد أو مجموعة من السياسيين يشغلون مناصب عليا، أو من قبل حزب أو تنظيم سياسي خارج دائرة الحكومة درج على تسمية الحالة بالانقلاب السياسي.

والفارق ما بين خصائص "الكوديللو الجديد" و "الكوديللو" هو" أن قائد النمط الجديد فرد أو جماعة لها قدرات سياسية معينة تقابل القدرات العسكرية للكوديللو القديم"[1]. ومع القدرة على حشد الأتباع، واستخدام القوّة في إطار تنفيذ الأوامر من القيادة العليا، واستخدام الأسلحة من مصادر سرية إضافة إلى تقوية مركز الأتباع، حتى تصل إلى استخدام الدستور في تنفيذ مهمة الاستيلاء على السلطة، من الأمثلة على الكوديللو الجديد ثورة القصر في عُمان وتمثّلت بعزل السلطان قابوس لأبيه سعيد بن تيمور بالقوة عام 1970، وما حدث في مصر عام 1971 عندما استخدم أنور السادات الحرس الخاص في إزالة ما سمي بمراكز القوى، والانقلاب السياسي في تونس من قبل زين العابدين بن علي ضد الحبيب بورقيبة وعزله بالقوة.

1. 3. 1. 2. 2. 3 الانقلاب العسكري

وهو شكل آخر لاستخدام القوة في إحداث التغيير السياسي، ولكن في إطار تدخل العسكر في السياسة، وقد عرف فاينر الانقلاب العسكري في قوله " الإحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة". أما "خوندكر" فيرى أنّ الانقلاب "محاولة من جانب مجموعة من أعضاء أو أفرع القوات المسلحة لتحقيق سيطرة مباشرة على السلطة السياسية أهدافها تتجاوز المصالح العسكرية، لها انعكاسات بعيدة المدى على السياسات الداخلية، وأحيانا الدولية"[2]. وقد تعددت الدراسات التي اهتمت بالانقلابات كإطار بحث للتدخل العسكري في السياسة أو العنف السياسي أو الحكم العسكري، وليست كنمط لنقل السلطة العليا، ويرجع

---

[1] زرقوته، صلاح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مرجع سابق، ص133.

[2] الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، مرجع سابق،، ص496.

أسباب الاهتمام إلى كون الانقلابات أصبحت ظاهرة عامة، انتشرت في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا بدرجة لافتة للنظر. فقد نظر إليها الباحثون في مجال علم الاجتماع السياسي مثل "زيمرجان" الذي اعتبرها الظاهرة المتجانسة من المنظور الثقافي، أما زميله "أوكان"، فيرى في الانقلابات مجالا أوسع للتنظير بشكل نظري بدلا من مفهوم عدم الاستقرار.

لقد ارتبط استقرار النظم السياسية بمفهوم شرعية السلطة المستمدة من الدستور، لكنّ استخدام وسيلة القوة للوصول إلى الحكم بقيت تواجه مشروعيتها بصفتها أعمال لا تستند إلى سلطة شرعية، فهي خارجة عن الدستور وأحكامه في شأن إسناد سلطة الحكم الذي تأسس في أعقابها سواء مشكلة فقدان قانونية الحكومة، حيث اصطلح على تسميتها بـ**الحكومة الفعلية** وهي "الحكومة التي لا تعتمد في وجودها على قاعدة".[1] وقد يطلق على الحكومة الفعلية المسميات الآتية: منها حكومة الثوار للتخلص من التبعية الدولية، وحكومة المنفى التي تقام خارج حدود الدولة مثل حكومة عموم فلسطين، وحكومة الجزائر في القاهرة التي أتت في ظل الاحتلال، أو لتبني أفكار وفلسفات سياسة محرّمة في قانون الدولة. أو الحكومة الثورية التي هي حكومة ما بعد الثورة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية؛ بهدف تغيير النظام القائم حيث تفتح المجال للحرب الأهلية وما ينجم عنها من تعقيدات واضطرابات دستورية وقانونية، تتمثل بظهور ما يسمّى بالحكومة الفعلية.

وتستند الحكومة الفعلية، بصرف النظر عن تسميتها، على أساسين:

الأول: وجود حكومة تسيطر على السلطة في بعض المناطق.

الثاني: غياب نص دستوري للحكومة الفعلية.

وتمارس الحكومة الفعلية سيطرتها على مساحة من الأرض نتيجة ممارسة العنف بين القائمين على إحداث التغيير السياسي، وبين الحكومة الشرعية. مما ينجم عنه سقوط بعض الأقاليم دون بعضها الآخر، وهو ما يولّد حقيقة وجود حكومتين في دولة واحدة، وفي الوقت

[1] الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، مرجع سابق، ص514.

نفسه[1] من الأمثلة الحّسية ما حدث في اسبانيا عام 1936، لذا تبقى الحكومة الفعلية في حالة اللاشرعية، ممّا يولّد لدى القائمين عليها حافزاً قوياً للسعي وراء الحصول على الشرعية على الجزء الخاص فيها. كما حصل من إقرار المحكمة الأمريكية بوجوب الاعتراف بالحكومات الثورية ووجوب شرعيتها إذا ما تمتعت بسلطات عامة على أجزاء الدولة كلها، في حين ربطت الاعتراف بالحكومات الفعلية المحلية إلى حين انتهاء الثورة ووضوح مدى النجاح والاستقلال عن الدولة.

وعن شرعية السلطة العامة التي تحاول الحكومة الفعلية التظاهر بها، إنما تقوم على إخضاع المحكومين للأوامر والتعليمات ضمن ظاهرة نفسية، تعتمد على رضا الخاضعين، وتقوم عليه بصرف النظر عن شكل الرضا، سواء اعتمد الانتخابات، أو الاستفتاء، أو اعتمد على الصمت التلقائي، أو رضا لمجرد العجز عن مقاومة الانقلاب، أو رضا ناتج عن الضغط والخوف، المهم ألا يعتمد الرضا على الإكراه المادي، وتحت ضغط استخدام القوة[2] ومع استمرار الحكومة دون نص دستوري، يعني أن الحكومة الفعلية هي غير قانونية، وتستمدّ شرعيتها من العمل الثوري.

ويأتي مجال التمييز بين الانقلاب والثورة عند علماء السياسة والقانون، في تمييزهم ما بين الحكومة الانقلابية والحكومة الثورية في مدى مشروعيتها، أو عدم مشروعيتها. لأن كليهما ينشأ بطريقة غير دستورية. وعليه يعتبر الانقلاب عملاً غير مشروع؛ مما يبقي حكومته في حالة غير شرعية، تبقيها في حالة بطلان، وعدم نفاذ أمام مواجهة الحكومة الشرعية. بينما تكتسب أعمال وتصرفات الحكومة الثورية شرعية على الرغم من كونها غير دستورية [3] اعتمادا على شرعية الثورة نفسها، في حين أن الانقلاب ما هو "إلا محاولة لاغتصاب سلطة الدولة بالقوة وبغير الطريق الدستوري، لغرض وحيد، هو الوصول إلى الحكم، أو لزيادة الاختصاصات الدستورية لهيئة عامة معينة على خلاف الدستور" بينما الثورة تستخدم الوصول

---

[1] الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، مرجع سابق،، ص517.

[2] المرجع السابق، ص515.

[3] المرجع السابق، ص515.

إلى الحكم وسيلة للتغيير في ال" وصول إلى القوة لتحقيق تغيير جذري في الأوضاع في حين أن الانقلاب وصول إلى القوة من أجل القوة " فالحكم في الثورة بداية، بينما الحكم في الانقلاب بداية ونهاية[1].

1. 3. 1. 2. 2. 4 الحروب الأهلية

لقد انضمت الحروب الأهلية، كنزعة بشرية سياسية، لازمت تكوّن المجتمعات والدول في الماضي والحاضر إلى أشكال التغيير السياسي العنيف. واعتبرت الحرب الأهلية الاسبانية (1936–1939) آخر الحروب الأهلية عند الغرب، بينما تفجّر العديد من الحروب الأهلية في سياق الحرب الباردة، وبرعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سياسيا وعسكريا، منها الحروب الأهلية في كل من انغولا، وكمبوديا، ولبنان، وقبرص، ونيكاراغوا. إلى أن ظهرت الحروب الأهلية تحت مظلة النظام العالمي الجديد، وبصرف النظر عن المسار السياسي الذي تتخذه كل حرب أهلية إلا أنها تجمع على آليات الأيدولوجيا والعسكرية بصورة متقاربة.

وتدخل الحروب الأهلية أو النزعات الأهلية والداخلية، حسب نظرية ابن خلدون حول العصبية، ضمن العنف البشري للصراعات المسلحة لدى الشعوب، وعلى الرغم من خصوصية كل حرب أهلية بزمانها ومكانها، إلا أنها تتوحد على قاعدة ثلاثية الأبعاد هي: الدولة، والمعارضة المسلحة، والمجتمع المدني. فالدولة ديمقراطية أو دكتاتورية تقوم بالأساس على قائمة وفاقية ينصّ عليها الدستور، أو حتى شفوية بين جماعاتها السياسية، والمعارضة المسلحة أو المليشيات بالضرورة تكون ضمن الدولة، ولكنّها ضدها، فهي تجمع سياسي أو حزبي متمايز بلون أيدولوجي عدواني يوجّه مسار حركتها، والمجتمع المدني الذي يصبح، بفعل تقسيم النفوذ العسكري وما ينجم عنه من تقسيم جغرافي، مجتمعات مدنية تحمل نظرة أصحاب المشروع التسلّطي في منطقة، بدلا من المشروع السياسي الموحد.

[1] الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، مرجع سابق، ص517

وبذلك تدخل المجتمعات أتون الحروب الأهلية، إما على قاعدة "أيدولوجيا التخاصم النضالي" التي تتوغل في قلب النظام الاجتماعي، أو على قاعدة الأيدولوجيا الطوباوية التي تتبنى التغيير الشامل، أو ترفع شعار نصرة الدين أو الأثنية أو العصبية القبلية[1].

ومن الأمثلة الحيّة على أيدولوجيا التخاصم النضالي، الحرب الأهلية في يوغوسلافيا التي اعتمدت على ما جاء في المذكرة الأيدولوجية الصربية الأولى من أفكار المثقفين الصرب حول اللغة والثقافة والتاريخ للشعوب الخاضعة لغير إرادتها، لتفتح الطريق أمام انشطار الوطنية اليوغسلافية الأساسية إلى أكثر من قسم، يعتمد كل منهم الولاءات الأيديولوجية، بدلا من المواطنة، وعلى المواطن الاختيار بينهما؛ لان الحرب الأهلية قائمة بالأساس على قاعدة التخاصم بين الطرفين، وليست على قاعدة خطين سياسيين فحسب، خاصة وأن شكل الخلاف يأخذ شكل الخصام العالمي الذي يعتمد على تعظيم حجم الطرف وشموليته كشرط أساسي لاستمرار الصراع، وليأخذ أبعاداً ثقافية وحضارية عامة.[2] لتكون أيدولوجيا التخاصم النضالي منظومة فكرية للحروب الأهلية تقوم على صورة جوهرية هي" صورة النحن لا صورة الكل"[3] صورة ما ميز الحروب الأهلية في القرن العشرين.

وتقوم استراتيجية الحروب الأهلية على مفصل أساسي، يتمثل بهدم الدولة، وهدم المجتمع المدني من أجل تجيير ديناميكي يحتكر السلطة ويصادرها ضمن مدخل حجب حق الدولة في احتكار العنف والسلاح من خلال عمليات مضادة للشرعية، يليها المجاهرة بالحق البديل لحق الدولة، من خلال إنشاء مليشيات وجماعات مسلحة ومستقلة عن إرادة الدولة، مما يؤسس منطق العنف المغاير لمنطق الدولة، وتمثل الجزائر ومصر نموذجاً يقع ضمن المعادلة النظرية العامة التي ترفع شعار العمل المسلح على أساس موافقة شعبية أو أهلية لمشروع سياسي بديل عن مشروع الدولة.

---

[1] معتوق، فريدريك، **جذور الحرب الأهلية**، دار الطليعة، بيروت،1994، ص.13

[2] المرجع السابق، ص17.

[3] المرجع السابق، ص21.

ويرافق الحروب الأهلية هدم النظام الأخلاقي، فتدخل فكرة القتل على سبيل المثال في سياق الانتقام لدى الجماعات المسلحة، ويغيب مبدأ التسامح الذي يلغي الحياة العامة ليستبدلها بالحياة.

إذا جاز التعبير عن الحالة الفلسطينية ما بعد حزيران 2007، جاء قرار السلطة الفلسطينية وحركة فتح بالتحديد بعدم القتال لتتجنب فكرة الحرب الأهلية التي تقوم بالأساس على ضرب فكرة الدولة الفلسطينية من باب أن الاقتتال الداخلي هو القاعدة الأساسية التي تقوم الحروب الأهلية عليها.

1. 3. 2 النظام السياسي

لقد تراجعت النظرة التقليدية للتحليل السياسي المبني على أن الدولة هي وحدة الدراسة للظواهر السياسية إلى صالح النظرة الجديدة التي تعتبر النظام وحدة الدراسة الأولية للتحليل، حيث أن الأنظمة التي تمارس فيها السلطة السياسية لا تقتصر على الدولة بالمعنى القانوني،فهنالك التجمعات العرقية وحركات التحرر الوطني، والجماعات الانفصالية، كما التنظيمات الإقليمية والدولية. وإن تداخل العديد من المصطلحات والمفاهيم التي تأتي ضمن النظام السياسي من ديمقراطية، وتعددية، وشرعية، وسلطة.... وما إلى ذلك من المفاهيم المتباينة والمتداخلة، جميعا تحاول التركيز إما على شكل الحكومة أو على نظام الحكم للدولة الحديثة.

وقد ذهب المحللين السياسيون إلى حصر مفهوم النظام ببعدين مهمين، قد يساعدهم على إيجاد تعريف للنظام السياسي، هما البعد الإجرائي والبعد السلوكي.

1. 3. 2. 1 البعد الإجرائي

ويعتمد على ثلاث قواعد هي[1]:

1- هيكلية الحكومة.

[1] علي، جمال سلامه، **أصول العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص159.

2- سلوك القائمين عليها.

3- علاقة الحكومة بالشعب، والعلاقة بين سلطات الحكم المتتالية.

1. 3. 2. 2 البعد السلوكي

يعتمد البعد السلوكي على هيكلية قواعد السلوك من خلال تكيف السلوك السياسي للعاملين ضمن النظام القائم، بالاستجابة، والامتثال لقواعد النظام السياسي. علما أن السمة المركزية في تعريف النظام السياسي ترتبط أساسا بالقواعد الإجرائية، سواء في جانب المؤسسة السياسية، أو جانب سلوك الحكومة.

وهنالك بعض المحللين الذين ذهبوا إلى بعد آخر طارئ قد يدخل النظام السياسي أحيانا يسمى **بالبعد الموقفي**[1]، وهو يقيس الطباع والنزعات على مستوى فردي، ويرتبط أساسا بفكرة الشرعية التي تؤثر على استقرار النظام.

ويرتبط النظام السياسي بالأنشطة والتفاعلات الإنسانية المرتبطة والمتشابكة، ويتألف من مؤسسات وقوى ترتبط بعلاقات قائمة على أساس علاقة الحكام بالمحكومين. وقد عرّفه "ألموند" بأنه: نظام تفاعلات يوجد في جميع المجتمعات المستقلة، ويقوم على أساس التوحّد، والتكيف داخليا وخارجيا، ويتّخذ من القوة أو التهديد وسيلة يعبر بها عن ذاته، بصرف النظر عن كونه شرعياً أو استبدادياً. فهو القيّم الشرعي على مجال الأمن، والفاعل الشرعي لما يحدث من تغيير.

ويتميز النظام السياسي بخصائص معينة تتلاءم مع ظروف وأفكار وأهداف تحكم الأسس والطبيعة التي تقام عليها المؤسسة السياسية، وأهمها: الشكل، والوظيفة، والتخصص، وتعقيد التركيب. فالشكل وبنية النظام السياسي يتم تحديدهما من خلال الدستور المحدّد للطبيعة

[1] علي، جمال سلامه، **أصول العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص161.

والإطار، بصرف النظر عن بساطة تركيبه أو تعقيده، لأن الشكل عبارة عن هيكل أو بناء يرتبط بمؤسسات الدولة وطبيعة العمل الذي تؤديه.

أمّا الوظيفة الحقيقية للنظام السياسي الذي يعبّر عن الأهداف الجماعية السياسية التي تقوم بالوظيفة السياسية توزّع داخل النظام على عدّة مؤسسات متخصصة، وتقوم كل منها على تحقيق جزئية محددة، لتصل في تناغمها مع بعضها البعض إلى تحقيق الهدف السياسي العام. وعلى الرغم من تشابك عمل المؤسسات وتداخلها إلا أن التخصص مسألة نسبية تخصّ كلّ نظام سياسي. لكنّ الخاصية التي تجمع عليها كلّ الأنظمة السياسية هي التركيب المعقّد للنظام السياسي، فالنظام السياسي نظام متشابك ومتفاعل مع أنظمة أخرى في دائرة النظام الاجتماعي العام، إضافة إلى التخصص الوظيفي غير المحدّد.

1. 3. 2. 3 مقوّمات النظام السياسي

قد يكون تحليل النظام السياسي صعبا ما لم يحّدد الدلائل الرئيسية التي تشكّل أي نظام سياسي، حيث يمكن تحديدها بالمؤسسات السياسية للنظام، والبنية السياسية، ووظائف النظام، والعملية السياسية، والمشاركة السياسية.

وتنشأ المؤسسة السياسية داخل المجتمع أو النظام السياسي ككيان تنظيمي، يعّبر عن مجموعة الأفكار والمعتقدات الحية التي تلبّي حاجة المجتمعّ وتجسد إرادة أفراده، لتكتسب مع الوقت شخصية معنوية مستقلة، تتطور وتبقى في قالب قانوني أو دستوري.وضمن المفهوم المحدّد للمؤسسة باعتبارها جهازاً منظماً ومحدّداً بمجموعة الخدمات والأنشطة التي يشرف على إدارتها موظفون رسميون، أو غير رسميين كما في الأحزاب والتجمعات السياسية، وعلى صورة تنظيمات قانونية تحمل المفهوم الأوسع للمؤسسة السياسية، من خلال النظر في النظام السلوكي للجماعة، وبما يحقق الاستقرار أو عدم الاستقرار[1].

[1] علي، جمال سلامه، **أصول العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص165.

والبنية السياسية التي تجمع بين أجزاء النظام السياسي تنتج من خلال التنظيم السياسي الذي يعبّر عن طريق تسلكه الجماعة السياسية في سبيل تحقيق أهدافها داخل النظام السياسي، بمعنى أن البنية السياسية هي الحالة التي تتواجد بها الوظيفة السياسية داخل المؤسسة، والعلاقة التي تربط بين العمليات السياسية بالمؤسسة والوظيفة.

والعملية السياسية تعّبر عن الحالة الحركية الدائمة للتفاعلات التي تعّبر بالتالي عن الأهداف أو نقيضها، من خلال صورة القرارات الصادرة سواء كانت تصب في تحقيق الأهداف أو في الحد من تأثير نقيضها، مما يولّد بالمحصلة، مجموعة ظواهر متتابعة ومنظمة.مع العلم أن العملية عبارة عن تفاعل وظيفي مستمر، في حين أن الظاهرة تعبير عما ينتج عن التفاعل المعّبر عن مصالح الجماعات المختلفة داخل النظام السياسي، كما نعرف العملية السياسية "بانها الأنشطة التي تعّبر عن سعي الأفراد داخل جماعاتهم من أجل الحصول على القوة"[1] مما يمكّن فهم تفاعلات النظام السياسي من خلال تحليل الوحدات الاجتماعية الحيّة المسؤولة عن الوحدات السياسية، وعدم الاقتصار على تحليل النظام على المؤسسات الجامدة[2].

1. 3. 3 مفهوم الحكم الذاتي

لقد عكس مفهوم الحكم الذاتي عبر التاريخ إحدى الصور الفكرية التي تعبّر عن المجتمعات الإنسانية، حيث الاهتمام بالجانب القانوني، أو الجانب السياسي. وجاء القانون الدولي، في القرن العشرين، على تعريف ظاهرة جديدة نتجت عن تحوّل السياسة الاستعمارية من المركزية إلى اللامركزية في إدارة مستعمراتها، سميت الظاهرة الجديدة بالحكم الذاتي، وقد عرفت بأنها" صيغة قانونية لمفهوم سياسي يتضمن نوعاً من الاستقلال الذاتي للأقاليم المستعمرة،

---

[1] هلال، علي الدين ومسعد، نفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص148.

[2] المرجع السابق، ص150.

لأنها أصبحت من الوجهتين السياسية والاقتصادية جديرة بـــأن تقـــف وحـــدها مـــع ممارســـة المستعمرة السيادة عليها"[1].

إلّا أن تطور القانون الدولي نحو تبنّي أنظمة حماية الأقليـــات، ومـــع مراعـــاة الهيمنـــة الاستعمارية تطوّر مفهوم الحكم الذاتي ليكتسب بعداً قانونياً موثقاً في هيئة الأمم المتحـــدة فـــي المادتين 73و74 من الفصل الحادي عشر من الميثاق، فقد خرج من دائرة العلاقات الداخلية إلى الكفالة الدولية، على أن يتم الانتماء والتقدّم للشعب من خلال تبنّي معايير عامـــة، لا بـــد مـــن توافرها في الإقليم ليتطابق مفهوم الحكم الذاتي والمعايير الرئيسية التي نصّت على وجود:

1- سلطة تشريعية منتخبة من سكان الإقليم.

2- وسلطة تنفيذية.

3- وسلطة قضائية.

أما الجانب الآخر من مفهوم الحكم الذاتي، فقد ارتبط بالقوانين الدستورية للـــدول التـــي أخذت شكل تنظيم قانوني، يعبّر عن تقرير المصير للجماعات القوميـــة المتباينـــة فـــي الدولـــة الواحدة. حيث يأتي شكل الحكم الذاتي هنا تعبيراً سياسياً قومياً، يمكن أن يحافظ علـــى التـــراث الحضاري والثقافي، دونما المطالبة بالانفصال والاستقلال وحتى يتم المحافظـــة علـــى الوحـــدة الوطنية للوطن ومن الأمثلة المطبّقة على الحكم الذاتي الداخلي نجده فـــي اســـبانيا، وايطاليـــا، والسودان، والعراق، وقد عرف بأنه "نظام قانوني وسياســـي يرتكـــز علـــى قواعـــد القـــانون الدستوري"[2]. وبتعبير آخر هو نظام لامركزي، وقد عرف الميثاق الأوروبـــي الحكـــم الـــذاتي الداخلي بأنه "قدرة الوحدات المحلية والإقليمية الفعلية، وحقها في تنظيم وإدارة جانب كبير مـــن الشؤون العامة تحت مسؤولياتها، ولصالح سكانها في إطار القانون"[3] حيث أن تطبيـــق الحكـــم

---

[1] بوبوش، محمد، **مقالة "مفهوم الحكم الذاتي فـــي القـــانون الـــدولي" 23-1-2008**،مـــن موقـــع الخيمـــة العربيـــة، http://akhbar.kayma.com/modules.php

[2] النيرب، محمد محمود، **أي حكم ذاتي.. والى أين غزه**، 1993، ص21.

[3] المرجع السابق، ص22.

الذاتي يهدف بالأساس إلى حماية قومية، أو جماعة عرقية في الدول متعـــددة القوميـــات،إلا أن تطبيق الحكم الذاتي يبقى في حالة من المعاناة والتشويش في العديد من المشكلات يمكن حصرها فيما يأتي:

- الشخصية الدولية.
- استغلال الموارد الطبيعية.
- توزيع الصلاحيات السياسة والاقتصادية والاجتماعية.

1. 3. 4 مفهوم الدولة

بالرغم من كون مصطلح الدولة حديثا، يرجع إلى الدول الأوروبية، إلا أنّ كلمة دولـــة تعود إلى الشرق حيث "البولس " اليونانية وإمبراطورية هـــان فـــي الصـــين والإمبراطوريـــة اليونانية. لكن البحث في مفهوم الدولة بالمعنى الحديث ومعايير وجودها يرتبط بـــالفكرة التـــي أطلقها هايل التي ترى "أن المصير الصعب ممكن معرفته في الوقت الحاضر، وهو مصير مـــن لا وطن له"[1]. وقد انتقلت فكرة العثور على الهوية داخل المجتمع قديما بانتساب الشخص للعائلة أو السيد أو الجماعة المحلية أو الاثنية أو الدينية،إلى البحث عن الهوية داخل التنظيمات الحديثة ذات الطابع المحدد في المكان والزمان حيث التنظيم الاجتماعي للمـــوارد البشـــرية وهـــو مـــا اصطُلح على تسميته ب"دولة"[2].

أما تعريف الدولة كما ورد في "الانسيكوبدي" فهو"اسم جنس يدل على جماعة من الناس يعيشون معا، تحت حكومة واحدة، في حالة سعادة أو شقاء"[3]. وجـــاءت المحـــاولات ضـــمن الصورة الأساسية للمواطن الذي وطن المكان.

---

[1] شترایر، جوزیف، **الاصول الوسطية للدولـــة الحديثـــة**، ترجمـــة محمـــد عيتـــاني، دار التنـــوير، بيـــروت، 1982، ص7.

[2] المرجع السابق، ص8.

[3] الحصري، ساطع، **أبحاث مختارة في القومية العربيـــة**، مركـــز دراســـات العلـــوم العربيـــة، بيـــروت ط2،1990، ص195.

وقد ارتكزت معايير وجود الدولة على المعيار الخارجي المرتبط باستمرارية المكان والزمان للجماعة البشرية، واعتبار المركز الجغرافي شيئاً أساسياً للجماعة كي تبني نظامها السياسي داخله. وقد وصل الأمر عند "فردريك راتسل" الألماني _الذي أَاعتبر الأب الأول للجغرافيا البشرية_ إلى اعتبار الأرض الأساس الأول للحياة الاجتماعية. وبرزت بقوة في مقولته المشهورة ب" أن الأرض هي التي تنظم مقدرات الشعوب بعنف أعمى". اعتمادا على نظرية "اعتبار الأرض العامل الأساسي والرابطة الأصلية في تكوين المجتمعات البشرية"[1]. وحتى يهيئ بإقامة المؤسسات الدائمة دون التعرض إلى التغير المستمر حيث لم يستطع البدو على سبيل المثال إنشاء دولٍ.

والمعيار الثاني الذي يظهر الدولة مرتبط بالتجمعات السياسية، وهو قائم على وجود المؤسسات السياسية غير الشخصية والمتمتعة بالديمومة النسبية، ويقوم على الشؤون العامة ضمن التخصصات المتنوعة من أجل بلوغ النقطة الأساسية لإقامة الدولة.لكنّ المعيار الأكثر أهمية وغموضا، فإنه يرتبط بمشاعر الولاء للدولة، حيث السلطة المعنوية التي يتصدرها المواطنون نحو مصالح الدولة بدلا من الإحساس في الزمن الماضي نحو العائلة أو الجماعة المحلية أو المنظمة الدينية. حيث التحوّل نحو نزعة الولاء للوطن (أي مفهوم الوطنية)، كنزعة اجتماعية تربط الفرد البشري بالجماعة، وتجعله يفتخرُ بها ويعملُ من أجلها ويضحّي في سبيلها، كون الوطنية هي حبّ الوطن والشعور بارتباط باطني نحوه، وعليه فإن "منبع الوطنية وبذرتها الأولى حب الموطن"[2].

لكن مفهوم الوطنية في القرون الوسطى عند الأوروبيين مثلا، خلط ما بين الدولة والوطن والملك، فقد سيطرة فكرة الخدمة في سبيل مجد الملك وشرف المملكة، لتعزز الاعتقاد بأن الملوك إنما يحكمون بحق موهوب من الله، ويديرون شؤون الدولة والرعية بمشيئة الله.

---

[1] شترايز، جوزيف، **الأصول الوسطية للدولة الحديثة**، مرجع سابق.

[2] الحصري، ساطع، **أبحاث مختارة في القومية العربية**، مرجع سابق، ص27.

أما الوطنية حديثا، فقد وجدنا الفكر السياسي يوائم ما بين القوة والمصلحة كركيزتين تعتمد الدولة الحديثة عليهما. هذا "جيون" يقول "إن الوطنية هي الإحساس الحي بمصلحتي الخاصة في المجتمع"[1]، أما "كانط" فذكر "أن الوطنية الأصلية هي التعاون الواعي مع الجسم الاتحادي الاجتماعي، كونك لك" شروش في منجزات أسلافك ولك القدرة على نقل هذه المنجزات، بشكل أكمل إلى الأحفاد".[2] لكن رؤية "فيخيته" فتقوم على أن الإنسان يرى "الفرد في وطنه تحقيقا لخلوده الأرضي"[3].

وتتلخص معايير مفهوم الدولة الحديثة "بظهور وحدات سياسية دائمة وثّابة ومستقرة جغرافيا مع تطور مؤسسات دائمة وغير شخصية، والموافقة الاجتماعية على ضرورة وجود سلطة عليا، وعلى نزعة الولاء التي تستحق لهذه السلطة"[4]. ومما ورد في موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي والإسلامي الذي ربط الدولة بالعمران "أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة، وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها.وقد تقرر في علوم الحكمة انه لا يمكن انفكاك أحدهما من الآخر. فالدولة دون العمران لا تتصور؛ والعمران دون الدولة والملك متعذر، لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع فتتعين السياسة لذلك، إما الشرعية أو الملكية، وهو معنى الدولة. وإذا كانا لا ينفكان فاختلاف أحدهما مؤثر في اختلال الآخر، كما أن عدمه مؤثر في عدمه"[5].

1. 3. 4. 1 الدولة فكريا

لقد اهتم المفكرون والفلاسفة وعلى مرّ العصور بالعملية البنائية القائمة على المفاهيم والمبادئ المهتمة بالفرد، كالقانون والعدالة والحرية، والمبادئ والأصول الأساسية التي تقوم

---

[1] الحاج، إبراهيم، **الواقعية السياسية**، درا الفكر اللبناني، 1992، ص45.

[2] المرجع السابق، ص45.

[3] المرجع السابق، ص46.

[4] شترايز، جوزيف، **الاصول الوسطية للدولة الحديثة**، مرجع سابق.، ص9.

[5] غنيم، سميح، **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي**، لبنان ناشرون، بيروت، 2000، ص 477.

عليها الدولة كالسلطة والنظام والقانون، في صورة جدلية تحاول الوقوف على الحدّ الفاصل بين حقوق الفرد وحقوق الدولة. وقد ظهرت معايير الدولة الفاضلة عند أفلاطون ضمن النظرية الجماعية كما في كتابات ابن خلدون والفارابي و"رسو وهوبز ومل"....، كما "رولز" و"نوزيك" في عصرنا الحاضر. في حين أنّ "بوبر" في كتاب "فقر التاريخية" مثلا ركز على النظرية الفردية.

وجاءت نظرية العقد الاجتماعي الحر، حيث الدولة المثالية عند روسو تقوم على بناء عقد اجتماعي حرّ يتنازل الفرد فيه عن جزء من حريته، ليؤسس الحرية الحقيقية في إطار الدولة، تبعا للعقل العام، بدلا من الهوى الفردي[1]، وفي إطار الجمع بين الحرية والعقلانية.في حين أهمل هوبز موضوع الحرية، وركّز على حالة الفرد في غياب الدولة بما سمي بالحالة الطبيعية:"في مثل هذه الحالة لا مكان للصناعة ولا الزراعة.....لا مجتمع، وما هو أسوأ من ذلك: الخوف الدائم، وخطر الموت الشنيع، وحياة الإنسان هنا يكون فيها وحيدا "[2]. لذا يرى هوبز "أن مصلحة الأفراد أن يخضعوا إلى حكومة قوية، وسلطة عليا ذات سيادة"[3].

في حين جاء اعتقاد "هوبز ورسو ولوك" أن عضوية الفرد في الدولة هي وحدها التي تكفل له المنفعة والربح، حيث لا منفعة ولا ربح خارج عضويته في الدولة. فيرى لوك أن الدولة هي من يحفظ للفرد ملكيته، أما هيجل ورسو وماركس فقد وجدوا في العلاقة ما بين الفرد والدولة علاقة عضوية يرتقي من خلالها الفرد بإنسانيته داخل الدولة.

أما الغاية من وجود الدولة، فقد ذكر مل في كتاب "الحرية" أن الغاية التي تجعل الدولة تمارس سلطتها على الأفراد هي منع إلحاق الضرر بالآخرين، في حين نظر مل أن الدولة لا دخل للدولة بالأخلاق الفردية والعقائد. ممّا شكل جدلاً حاداً في علاقة الدستور والقضاء بالحياة

---

[1] الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2004، ص11.

[2] المرجع السابق، ص85.

[3] المرجع السابق، ص88.

السياسية، بمعنى أن الفلسفة والقانون متداخلان [1].حيث أنّ تطور مفهوم العلاقة بين المواطن والدولة ليس فقط لكونه عقداً اجتماعياً وإنما "أصبحت المسألة: ما هي أسس توزيع الخيرات بالعدل في المجتمع الواقعي".وقد تمحور، حول ذلك، كل من "رونالد دوركين" مؤلف "إمبراطورية القانون" وروبير نوزيك وجون راولس كون مسألة العدالة في توزيع الخيرات بنظرهم تشمل المادية الاقتصادية، والمعنوية كالحرية، والاحترام، والمكانة، والسلطة.

وذهب رولز بالمبادئ التي تحكم توزيع الخيرات ضمن ظروف ومبادئ تحكم المجتمع سمّاها "الوضع الداخلي"[2]. وهي توفر لهم مجتمعاً عادلاً ناتجاً عن تفكير حر ويتوفر فيه مبدأن: الأول: مبدأ الحرية للجميع، ويتطلب المساواة في الحرية بين الناس جميعهم، والثاني: مبدأ التوزيع، والعدالة ويتطلب المساواة في الدخل وفي الوضع الاجتماعي.

1.3. 4. 2 الدولة في الفكر العربي والفكر الإسلامي

وجد مفهوم الدولة بالمعنى الحديث طريقه إلى اللغة العربية والثقافة العربية مع بروز كتابات مفكري عصر النهضة من أمثال رفاعة رافع الطهطاوي، وخير الدين التونسي، ومحمد عبده، وفرح أنطون، وغيرهم ممن اهتموا بالتصور السياسي الجديد للدولة، بدلا عن التصور التقليدي كمفهوم الخلافة والإمامة والعصبية.

وظلّت الرؤية الأيديولوجية السائدة في المجتمعات العربية متوائمة مع الوعي السياسي العربي، الممتد بجذوره في المجال اللغوي، حيث وردت كلمة "الدولة" بمعنى[3]:

1- الانقلاب على الزمان والعقبة في المال.

2- وبضم الدال جمع المال وتداوله بين الناس.

---

[1] الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص88.

[2] المرجع السابق، ص90.

[3] بوقربه، عبد المجيد، **نحن والدولة مقاربات في الوعي السياسي العربي**، منشورات الاختلاف، 2005، ص101.

3- بفتح الدال تستخدم للدلالة على الحرب والقتال.قال ابن منظور:"قال عمرو بن العلاء: الدولة بالضم في المال، والدولة بالفتح في الحرب".

4- وثمة معانٍ تتعلق بتغيير صيغة الكلمة مثل: أدلة، أندال،الدواليك، الدويل.

وارتبط الوعي السياسي العربي أولا بالأطر الاجتماعية والسياسية والثقافية المتوارثة من العصر الجاهلي. وما يحمله من ظواهر كالنزعة القبلية وتكفير المعارضة وهرمية السلطة....ظواهر تتلاءم مع الأصول الثقافية الماضية، وثانيا بإخضاع الحقّ الخاص للحق العام، بالتركيز على المحافظة على مصلحة الأمة في حدود الشرع. تحت باب تأطير مفهوم الدولة على صعيد الفقه الإسلامي في فرض الكفاية بتركه لذوي الاختصاص من أبناء الأمة.

وجاءت المشاركة السياسية مرتبطة بطرق ومعايير يخضع لها الخليفة، فمثلا حصر الماوردي شروط المشاركة السياسية في اختيار الخليفة بالنقاط الآتية:[1] "أولا: العدالة الجامعة لشروطها. وثانيا: العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة. ثالثا: الرأي والحكومة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبر المصالح، أقوم وأعرف. ولا بد من إضافة عنصر أساسي ألا وهو النظر إلى الخلافة من جهة كونها موضوعة لوراثة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، كما يتفق على ذلك سائر الفقهاء والمتكلمين". وهذا الأمر ظهر بوضوح في أدبيات وتصورات الشيعة كعنصر الوصية والعصمة.

أما نظرة ابن خلدون، المفكر العربي، إلى ظاهرة الدولة في المجتمعات العربية والإسلامية فقد ذهب إلى أن الدولة "ضرورة حضرية تخضع لتأثيرات مناخية وسوسيو- اقتصادية " [2] سماها بطابع العمران ضمن دورة تاريخية، تبدأ بالبداوة، فالتمدن وصولا إلى الترف والنعيم، فتولد النزاع والعداوة هبوطا حتى الاضمحلال، في تركيز مهم على عامل التاريخ بربط الماضي بالحاضر.

---

[1] بوقربه، عبد المجيد، **نحن والدولة مقاربات في الوعي السياسي العربي**، مرجع سابق، ص103.

[2] المرجع السابق، ص108.

أما مفهوم الدولة في عصر النهضة على يد المفكرين الأساسيين رفاعة رافع الطهطاوي وخير الدين التونسي، الذين أسسا نظريتهم السياسية على" فكرة الدولة الدستورية التي تقوم على أساس أن الأمة مصدر السلطات، وان القانون هو الإطار الذي يمارس فيه ومن خلاله الحكام مسؤولياتهم". مع ربط مبدأ سيادة القانون كممارسة عصرية يرتبط في الحكم الإسلامي بخضوع الحاكم للأحكام الشرعية. مع التعامل بمبدأ فصل السلطات لتحقيق العدل لأفراد المجتمع، ضمن قاعدة حماية ورعاية الحقوق للمواطنين، سواء الحرية الشخصية، أو السياسية، أو حرية الرأي، كما الحق في المساواة باعتباره أساس فكرة المواطنة[1].

1. 3. 5 مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية

إن الارتباط وثيق الصلة بين التعددية والديمقراطية، ويستدعي تحديد الإطار المفاهيمي لكليهما، فهذا الارتباط لا يعني بأية حال ترادف المفهومين.

1. 3. 5. 1 "الديمقراطية" وتطور المفهوم

الديمقراطية، مفهوم عريق له جذوره في الثقافة الغربية والفكر السياسي الغربي، ظهر عند اليونان ومن بعد عند الرومان على إثر ما أحدثه تفكك نظام القبيلة والعشيرة من تطور مفهوم المدينة وفكرة المواطن. وحينما ظهرت المسيحية في ظلِّ وجود الدولة، شهدت الساحة الأوروبية صراعاً على السلطة بين الدولة والكنيسة، وتواصل الصراع بين سلطة الملك أو الحاكم والإقطاعيين؛ مما ولّد مفهوم المجالس المحلية والعامة كصيغة للحدّ من تفرّد سلطة الحاكم، ورغم أنها كانت مقتصرة على التعيين، أو الوراثة، أو الانتخابات المحصورة في "سراه" الإقطاعيين[2] استمر الصراع في القرون الوسطى داخل أوروبا، وهو صراع مدني ديني على استبداد الحاكم المطلق. وصل إلى حدّ هدر دم الحاكم المستبد بإقرار من بعض رجال الدين، تجلت بالمصطلح السياسي "تيرانيسيد" الذي يحمل بوضوح معنى "هدر دم الحاكم".

---

[1] بوقربه، عبد المجيد، **تحت والدولة مقاربات في الوعي السياسي العربي**، مرجع سابق،، ص125.

[2] الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص20.

ومع ظهور الطبقة البرجوازية، شهدت المجتمعات الأوروبية نضالاً من أجل الديمقراطية بالمعنى الحديث "حكم الشعب نفسه بنفسه".

وتعرف كلمة "ديمقراطية" بأنها "ترجمة للكلمة اليونانية Demos kratos التي تعني "حكم الشعب" وهو شكل من أشكال الحكم في الدولة"[1] يجعل من الحرية مبدأ الديمقراطية وهدفها الأسمى، فالديمقراطية على هذا الأساس هي القالب المؤسساتي للحرية. غير أنه يلاحظ فيما يتعلق بالديمقراطيات الليبرالية في اليابان وأمريكا الشمالية وغرب أوروبا أن الليبرالية فيها... سابقةٌ تاريخيةٌ للديمقراطية"[2].

لقد كان الفرد أو الكائن البشري كقيمة عليا هو بؤرة تركيز النظريات التقليدية الديمقراطية، وكذلك بعض "النظريات الاقتصادية الحديثة التي تأخذ الفرد كوحدة أساسية كما تفعل نظريات المنافسة الاقتصادية[3]. ويعتبر المؤيدون لنموذج الديمقراطية الفردية Individualism "أنّ كل إنجاز إنّما تقاس قيمته وفائدته للفرد، والخير الاجتماعي الذي هو مقدار الخير للفرد، والحرية الفردية تتحقق بإطلاق الحرية الفردية من الضوابط والقيود (المادية والنفسية) إلى أكبر حد ممكن[4].

ولذا ركّز الفكر السياسي الغربي بخاصة ــ كما عبّرت عن ذلك كتابات "جون لوك" و"جان جاك روسو" ــ على العلاقة المباشرة بين المواطن ونظام الحكم، ولا نجد حديثا عما نسميه اليوم بالتعددية. "فجان جاك روسو يتحدث عن الإرادة العامة، ويتحدث عن الديمقراطية

---

[1] تركي، مصطفى أحمد، "**السلوك الديمقراطي**"، الكويت، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، أكتوبر ــ نوفمبر ــ ديسمبر 1993، ص.117.

[2] الليبرالية هنا بمعنى الحرية الفردية في إطار اقتصاد السوق Markt to Econmay وقد حلت محل العلاقات الصارمة اقتصاديا واجتماعيا في عهد الإقطاع Feudalism. انظر: غيل، بيتر ــ بونتون،

[3] تركي، مصطفى أحمد، "**السلوك الديمقراطي**"، مرجع سابق، ص50.

[4] المرجع السابق، ص51.

المباشرة، بل ويتهكم على مفهوم النيابة أو مفهوم التمثيل"[1] كما أنّ الأحـزاب لا تتمتـع فـي النظرية التقليدية بسمعة جيدة، حيث تقارن "بالشلل" ويوصف رؤساؤها بالديماغوجيين"[2].

وقد تفرّع عن الديمقراطية عدة مصطلحات أخرى ظهرت في الغـرب علـى مـدى القـرنين الماضيين، ومنها: الديمقراطية السياسية التي تعني بإيجاز "حق الاقتراع العام السرّي والمشاركة السياسية لجميع المواطنين ذكورا وإناثا، والديمقراطية الاجتماعية، ومعناهـا "العدالـة وتكـافؤ الفرص"، والديمقراطية الشعبية التي أطلقها الشيوعيون على نظم الحكم التي أقاموها"[3].

والتعددية على الأساس السابق، لا تعني بالضرورة الديمقراطية "لا فـي تـاريخ الفكـر السياسي ولا في تاريخ الممارسة السياسية ؛ لأن التعددية قد تكون ديمقراطية أو ليبراليـة وقـد تكون تعددية تسلطية، أي أنّه في نظام مثل النظام الذي أقامه سالا زار (في البرتغـال)، كـان هناك تعدد للطوائف في المجتمع، وتمثيل منظم لهذه الطوائف في النظام السياسي، ولكـن هـذا كان صورة من صور النظام الفاشي"[4].

إن الجماعة لم تكتسب مكانتها كوحدة أساسية للتحليل في إطار النظرية الليبرالية إلّا بعد أن تبلور مفهوم المجتمع المدني في القرن التاسع عشر على يد "هيجل"، ثم علـى يـد "كـارل ماركس" و"دي توكفيل" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" الذي أبرز فيه تجربـة الديمقراطيـة كتجربة جماعات متعددة متناسقة متصارعة، وتدريجيا في الفكر الديمقراطي... حلت الجماعات المنظمة محل المواطن فالنظرية الليبرالية المعاصرة لم تعد تتحدث عن تلك العلاقة المباشرة بين المواطن والدولة بل تتحدث عن علاقة غير مباشرة تتوسطها تنظيمات المجتمـع المـدني مـن

---

[1] هلال، علي الدين، "**نحو معايير محددة الاتجـاه**"، فـي المؤلـف الجمـاعي: (إبـراهيم)، سـعد الـدين وآخـرون: التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984،ص.339.

[2] بودون ر.– بوريّكو ف.، **المعجم النقدي لعلـم الاجتمـاع**. ترجمـة سـليم حـداد، بيـروت، المؤسسـة الجامعيـة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986، ص571.

[3] الدجاني، أحمد صدقي، "**التعدديـة السياسـية فـي التـراث العربـي الإسـلامي**"، تحريـر إبـراهيم سـعد الـدين وآخرون: **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**.مرجع سابق، ص.27.

[4] هلال، علي الدين: "**نحو معايير محددة الاتجاه**"، مرجع سابق، ص.338.

أحزاب وهيئات وجماعات ونقابات وغيرها"[1] لأن الفرد يبقى إزاء قدرات الدولة واستبدادها دون حول أو قوة.

لقد أصبح الهدف الواضح من الديمقراطية يتمثل بإيجاد طريقة ممكنة تحلّ مشكلة الحكم، وتضع الحاكمين تحت إرادة المحكومين، بطريقة منظّمة وهادفة وبانتخابات حُرّة للقائمين على المؤسسات والأجهزة العامة للدولة. والتعددية الحزبية " مظهر أساسي من مظاهر الحياة الديمقراطية"[2] حيث ولاء الأفراد للأيدولوجيا الحزبية محل ولاء للأشخاص، باعتبار الأحزاب مبنية ومرتكزة على خيارات وبدائل أيديولوجية متوائمة مع المصلحة التي أقيمت من أجلها، وتسعى للتغلغل داخل الأطر الاجتماعية لتبني حركة انتقال السلطة السلمي على قاعدة حركة التناقض الطبقي الشعبوي.

1. 3. 5. 2 "التعددية السياسية" وحداثة المفهوم

إن التعددية على الشاكلة السابقة هي الإطار الذي يمّثل المصالح، لأن "مصالح الناس هي ما يحدده ويقوله هؤلاء الناس، ولن تكون هذه المصالح ذات وزن سياسي إلا حينما ينتظم الناس للتقدم والدفاع عنها"[3] أي أن الأمر أصبح يتطلب مجموعة مترابطة اجتماعيا من الترتيبات السياسية، وعلى الناس لكي يكونوا فعالين سياسياُ، أن يعرفوا أنفسهم كقوة سياسية، وينظموا أنفسهم في جماعة تستطيع أن تحدث أكبر قدر من التأثير السياسي"[4].

وقد نشأ مصطلح التعددية السياسية ــ كمصطلح حديث الاستخدام ــ لوصف "النظام السياسي التعددي" وهو التعبير الذي اقترحه "روبير دول" (Robert Dahl) للإشارة إلى الشكل الخاص الذي تتخذه الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الغربية"[5].

---

[1] هلال، علي الدين: **"نحو معايير محددة الاتجاه"**، مرجع سابق، ص339.

[1] الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص59.

[3] غيل، بيتر ــ بونتون، جيفري، **مقدمة في علم السياسة**، ترجمة محمد مصالحه، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1991، ص.53.

[4] المرجع السابق، ص186.

[5] بودون، ر.– بوريّكو ف: **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**. مرجع سابق، ص570.

وإذا زدنا تعمقا وتدقيقا في مفهوم التعددية نجد أن للمفهوم جذورا فلسفية واجتماعية وسياسية. فمن منظور فلسفي يرى بعضهم أنّ التعددية Pluralism ترفض الواحدية Monism، فهي بالتالي "مذهب الكثرة الذي يردّ الكون إلى ماهيات متعددة"[1] وقد بدأت التعددية كفلسفة ترى أنه لا يمكن فهم الحقيقة عن طريق جوهر واحد[2].

والتعددية في المجال الاجتماعي تدلُّ على تعدد أشكال الهوية الاجتماعية في نطاق كل جماعة وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها، فيما بين أجزائها"[3]. غير أنَّ إدراك واقع التعددية الإجتماعية لا يؤدي وحده وبصورة آلية إلى مفهوم التعددية السياسية. فالتعددية السياسية بمفهومها الذي اعتمدته ندوة منتدى الفكر العربي عام 1989 تعني "الاعتراف بشرعية وجود التعدد الاجتماعي، وحق الجماعات والتكوينات في الدفاع عن هويتها ومصالحها المشروعة بطرق سلمية من خلال مشاركة سياسية عادلة ومتكافئة، يمكن معها تداول السلطة بشكل سلمي مقنن"[4].

أما موسوعة السياسة فعرفت التعددية بأنها "مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه متكون من روابط سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرّقة، ويذهب أصحاب هذا المفهوم إلى أن التعدد والاختلاف يحولان دون تمركز الحكم، ويساعدان على تحقيق المشاركة وتوزيع المنافع"[5].

ويتاح لنا على ضوء ما تقدَّم التمييز بين شكلين رئيسيين من التنظيمات الوسيطة بين الدولة والمجتمع، هما الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط أو المصالح. فالأحزاب تهدف أساسا إلى الوصول إلى السلطة وممارستها فعليا، بينما تكون جماعات الضغط عبارة عن

---

[1] المكي، سالم، **التعددية السياسية في تونس: فكر وممارسة**، تونس، الوكالة التونسية للاتصال الخارجي، شركة "أوربيس" للطباعة والنشر، أكتوبر 1993، ص.12.

[2] ثابت، أحمد، **التعددية السياسية (دراسة)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، ص.16.

[3] المكي، سالم، **التعددية السياسية في تونس**، مرجع سابق، ص.12.

[4] إبراهيم، سعد الدين وآخرون، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص352.

[5] الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، ط3، 1990، ص768.

"منظمات تضمّ مجموعات من الناس ذات مصالح مشتركة، تمارس نشاطاً سياسيًا أو نقابياً.. طبقياً أو اجتماعيًا، بقصد التأثير المباشر أو غير المباشر في تصرّفات الحكومة أو مواقفها، أو في مواقف الهيئات التشريعية وعملها، لصالح هدف معين، يحقّق أغراض الجماعة الضاغطة"[1].

وإذا ما انطلقنا من تعريف "لولمبارا" و "وينر" للحزب السياسي[2] فيمكن اعتماد معيار التنافس الحزبي بتحديد ثلاثة أنظمة حزبية تنافسية هي نظام التعددية الحزبية أو تعدد الأقطاب، ونظام الثنائية الحزبية، ونظام الحزب المسيطر.

ويتميز نظام تعدد الأحزاب "بوجود عدد كبير نسبيًا من التشكيلات السياسية ذات القوى المتباينة التي لا يوجد بينها إلا أنظمة تحالف ظرفية، يمكن إعادة النظر فيها في كل لحظة، وهذه التحالفات يمكن أن تكون انتخابية أو حكومية"[3] وتوجد نظم التعددية في بلدان مثل إيطاليا وفرنسا وسويسرا وبلجيكا.

ويشير نظام الثنائية الحزبية إلى "وجود حزبين في موقع يمكّنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعليًا في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده، مع بقاء انتقال السلطة من أي

---

[1] الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، مرجع سابق، ص.72.

[2] برأيهما يوجد الحزب إذا توفرت أربعة شروط:

أ ــ تنظيم دائم. أي تنظيم يعدّ أمله في الحياة السياسية أعلى من أمل قادته في وقت ما.

2بـ تنظيم محلي وطيد بشكل جيد، ودائم ظاهريا، ويقيم صلات منتظمة ومتنوعة مع المستوى القومي.

ج ــ إرادة واعية للقادة القوميين والمحليين للتنظيم لأخذ السلطة وممارستها، وحدهم أو مع غيرهم، وليس فقط التأثير على السلطة.

د ــ الاهتمام بالبحث عن دعم شعبي من خلال الانتخابات أو بأية طريقة أخرى.

انظر: دانكان، جان ماري، **علم السياسية**، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص.211.

[3] دانكان، جان ماري، **علم السياسية**، ، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص.287.

حزب منهما إلى الآخر، احتمالا قائما"[1] دون أن ينفي تنافس هذين الحزبين الكبيرين وجود أحزاب صغرى داخل النظام الحزبي القائم، وأبرز البلدان التي توجد فيها الثنائية الحزبية هي بريطانيا، والولايات المتحدة، ونيوزلندا.

أما نظام الحزب المسيطر Dominant Party فجاء من أجل محاولة أخذ المفارقة الآتية بالحسبان، إذ إن هناك نظمًا سياسية توجد فيها عدة أحزاب، وتجري فيها انتخابات حرّة ونزيهة ومع ذلك فإن التناوب على السلطة لا يحدث فيها"[2] أي أنَّ الحزب المسيطر هو ذلك الحزب الذي يتقدم بمساحة كبيرة على كافة الأحزاب الأخرى في إطار من التعدد الحزبي"[3].

ونخلص من كل ما سبق إلى أن مفهوم التعدّدية السياسية أصبح يعني أمرين أساسيين هما: أولا: الحق في تكوين الأحزاب السياسية بشكل إرادي وطوعي خارج نطاق الجهاز الحكومي أو الدولة، وثانيا: الحق في تكوين التنظيمات الطوعية غير السياسية من جمعيات ونقابات واتحادات وغيرها من الهيئات على نحو يجعل من التعددية غاية لتجسيم الحريات الأساسية التي هي حق للفرد والجماعة، ووسيلة للقيام بدور فعال ومنظم يحقق إمكانية التداول السلمي للسلطة وممارستها، أو التأثير في مجريات قراراتها.

وعلى هذا الأساس تصبح التعددية السياسية في العصر الحاضر مظهرا من مظاهر الحداثة السياسية[4]و"رغم أن التعددية لا يمكن مساواتها بالديمقراطية في معناها التقليدي.. إلا

---

[1] حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 117، 1987، ص.194.

[2] دانكان، جان ماري: **علم السياسية**، مرجع سابق، ص.295.

[3] حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، مرجع سابق ذكره، ص.134.

[4] حسب محمد عابد الجابري يقصد بالحداثة أولا وقبل كل شيء وجود مجال إجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" بواسطة السياسة، أي بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في اطار من السلم القائم على الحلول الوسطى المتنامية".

االجابري، محمد عابد، "**التعددية السياسية وأصولها وآفاق مستقبلها: حالة المغرب**"، تحرير إبراهيم، سعد الدين وآخرين، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق ذكره، ص.107.

أنها تبقى الصيغة العملية الوحيدة لها في العالم المعاصر، حيث الدول القومية تتّصف بضخامة السكان وأبنية اجتماعية اقتصادية معقدة"[1].

بالتالي، ترتبط التعددية السياسية بالنضج السياسي، وتفترض أن ثمة خروجا أو بداية خروج من التخلف السياسي وتكوّن التعددية حقيقية إذا ارتكزت على مقدِّمات يحدّدها يحيى الجمل في ثلاثة أمور[2].

1 ــ يعتقد بأن الاختلاف بين الناس شيء طبيعي، وأن الاختلاف في الرأي حق من الحقوق الأساسية التي لا يستطيع أحد أن يقرها أو ينكرها، وإنما هي مسلمة لا يملك أحد أن ينال منها.

2 ــ يؤمن بأن تبادل المواقع شيء طبيعي، وهذا ما يعبر عنه في الديمقراطية الغربية بقواعد اللعب[3].

3 ــ يؤكد فكرة المؤسسة، وفكرة المؤسسة نقيض للفردية، والفردية نقيض للتعددية، وفكرة المؤسسة من الأفكار المحورية في القانون العام، حيث الوجود المؤسسي يعني وجود نظام له استمرار غير مرتبط بأشخاص من يعبرون عنه.

---

[1] غيل، بيتر ــ بونتون، جيفري، **مقدمة في علم السياسة**، مرجع سابق ذكره، ص57.

[2] الجمل، يحيى،"**التعددية الحزبية في مصر**"، تحرير: إبراهيم، سعد الدين وآخرين، التعددية السياسية **والديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص.214 ــ 215.

[3] يرى غسان سلامة أنه يجب تغيير الثقافة السياسية بما يتواءم مع التعددية السياسية ويقترح في سياق تبادل المواقع السياسية التمييز بين موقع السياسي والاجتماعي. فعندما تكون السياسة هي في نفس الوقت مصدرا للتسلط ووسيلة أساسية للصعود الاجتماعي وأيضا مصدرا للإثراء، كما هو الحال في كثير من الدول العربية، فكيف يمكننا أن نقنع الناس بأن لا يفعلوا المستحيل للوصول إليها، وفي حال الوصول إليها أن يتمسكوا بها. فالمهمة هنا هي، بالذات، التقليل من أهمية السياسي، وما لم نمنع أبناء الدولة المنخرطين في إدارة شؤون الدولة من الإثراء، ومن الصعود الاجتماعي وسلم التسلط، فلن نمنع الناس من محاولة الوصول إليها بأي ثمن حتى بالإنقلابات ولن نقنع من هم بها بالتخلي عنها.
سلامة، غسان، "**التعددية السياسية لماذا وكيف**"، تحرير: إبراهيم، سعد الدين وآخرين، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي. مرجع سابق، ص.349.

ويلاحظ على صعيد البعد القانوني للتعددية أن التعددية السياسية والأحزاب خاصة لم ينصّ عليها أي صك من صكوك الأمم المتحدة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ويرجع ذلك إلى عامل توازنات القوى في الأمم المتحدة في ظلّ الحرب الباردة، وموقف قوى المعسكر الاشتراكي من قضية التعددية السياسية، وكذلك قوى ما كان يسمى بالعالم الثالث التي سارت أنظمتها في اتجاه الحزب الواحد غالبا.

إلا أن القانون الدولي المعاصر قد تعرَّض من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مواده 19، 20 و21 للأركان الثلاثة الرئيسية لمؤسسة التعددية السياسية. فالمادة 19 تقرّر أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، والمادة 20 تقرّر حق كل شخص في الاجتماع والجمعيات السلمية، وعدم جواز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما. أما المادة 21 فهي تؤكد على حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية. هذه المواد الثلاث أعيد إنتاجها مرة ثانية في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدر في أواخر الستينات، واعتمد في منتصف السبعينات وأصبح معمولا به

السؤال المشروع من أجل توصيف وتحليل الوضع السياسي الفلسطيني ما بعد أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة؛ يتطلب البحث في النشاط السياسي الجديد الذي أَقدمت عليه حركة حماس للكشف عن المعايير والعلاقات المتشابكة ذات الطابع السياسي للظاهرة الجديدة من جانب، والعودة إلى مفهوم الكيان السياسي الفلسطيني الذي عبّر عنه المشروع الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر من جانب آخر، ومحاولة إدراك مدى التأثير بين الجانبين، اعتمادا على النظريات والمفاهيم السياسية التي ظهرت في النظم السياسية المختلفة، كمرجعية قد تفسر الظاهرة الفلسطينية الجديدة ضمن أحد أنماط التغيير السياسي.

وقد تحاول إجمال فهم سياق التأثيرات التي تعرضت لها السلطة الفلسطينية التي ما زالت تعبّر عن مرحلة حكم ذاتي انتقالي لم يرتق بعد إلى مفهوم الدولة صاحبة السيادة.

الفصل الثاني

مراحل تطور المشروع الوطني الفلسطيني

2. 1 مقدّمة

تعود جذور الهوية الفلسطينية قديما إلى عهد اليونان والرومان والعرب الذين عرفوا المنطقة باسم "Philistia" و"palaestina" و "فلسطين"، وتعود أيضا إلى وحدة فلسطين إداريا وجغرافيا على مدار قرن من الزمن تحت أسماء مدنها الكبيرة، حيث التسمية العثمانية لمعظم أراضي مساحة فلسطين بسنجق القدس كوحدة إدارية واحدة تتبع ولاية دمشق. الأمر الذي غرس سمة التماسك والتمايز للسكان والأرض، وساهم في تعزيز الانتماء الوطني القومي المميز للفلسطينيين. [1] لكن بدايات تشكل بذور وملامح الهوية الفلسطينية بالمفهوم الحديث، تعود إلى نهاية العهد العثماني وبداية الانتداب البريطاني، وما رافق تلك الفترة من تحولات وتغيّرات سيسو جغرافية رسمت ملامح المنطقة العربية، وبقيت الهوية الفلسطينية متأرجحة بين الخصوصية الفلسطينية في مواجهة الخطر الصهيوني من جهة والطموح العربي لإقامة الدولة القومية العربية من جهة ثانية.

ومع بدايات القرن العشرين، شكلت السياسة البريطانية والمخططات الإسرائيلية للمنطقة العربية المحور الأساس الذي ساهم في ظهور فكر سياسي فلسطيني يرتكز أساسا على إثبات الشخصية الفلسطينية في مقابل الخطر الصهيوني القادم؛ من خلال إبراز الهوية الفلسطينية، لكن، بقي الفكر السياسي الفلسطيني رؤية سياسية محدودة ومتوافقة مع محددات العهد العثماني، حيث أدرك المثقفون والمفكرون، ممن أتيحت لهم فرصة تلقي العلم في أوروبا، حقيقة المشروع الصهيوني، وتعزّز ذلك بوضوح بعد موجة الهجرة اليهودية الثانية في عام 1908 التي حملت شعار " احتلال الأرض" و"العمل العبري".

---

[1] فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص42.

ودخل الفكر السياسي العربي على مفهوم الاستقلال الوطني المرتبط بفكرة الوحدة السياسة لسوريا الطبيعية، وفي سياق الردّ على مشاريع الوصاية، تبنّى مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، مفهوم الاستقلال في ردّه على اتفاقية "سيكس بيكو" عام 1916التي جزّت المشرق العربي بين النفوذ الفرنسي والنفوذ البريطاني، مما يعني ارتباط الاستقلال ذاك الوقت بمفهوم "إخراج المحتلين من الساحل السوري، وإخراج المحتلين من فلسطين"[1] على اعتبار أنهما وحدة سياسية واحدة.

وبعد الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والانتداب البريطاني على فلسطين، وما ورد في نصّ الانتداب من رعاية "الوطن القومي" لليهود المبني على وعد بلفور الذي ترافق مع تغيير في معنى الاستقلال الوطني حيث بقيت المطالبة المستمرة للإلغاء الانتداب عن سوريا ولبنان وفلسطين للوصول إلى الدولة الواحدة من جانب، كما طرحها المؤتمر السوري الفلسطيني عام 1921، وفي جانب آخر طرحت فكرة الحكم الذاتي التي قدمّها الوفد الفلسطيني في مذكرته إلى عصبة الأمم تطالب بتقرير المصير بناءً على قرارات المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث الذي دعا إلى تشكيل حكومة وطنية.

وكانت المؤتمرات الوطنية السبعة، التي عقدت ما بين 1919وحتى 1928، البذرة الأولى نحو التمثيل السياسي الفلسطيني، وبالتحديد الميثاق الوطني الأول في تاريخ الشعب العربي الفلسطيني المنبثق عن المؤتمر الخامس، في آب 1922 في مدينة نابلس، وقد نصَّ:" نحن ممثلي الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر الفلسطيني الخامس المعقود في نابلس، نتعهد، أمام الله والتاريخ والشعب، على أن نستمر في جهودنا الرامية إلى استقلال بلادنا، وتحقيق الوحدة العربية بجميع الوسائل المشروعة، وسوف لا نقبل وطناً قومياً يهودياً أو هجرة يهودية"[2].

---

[1] حوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1964-1974**، 1980، ص12.

[2] المرجع السابق، ص15.

وترى الباحثة أن الاقتران المباشر بين الدعوة إلى الوحدة العربية والدعوة إلى مفهوم الاستقلال الوطني شكّل قاسماً مشتركاً لجميع الأقطار العربية في تلك المرحلة.

وارتبط الاستقلال الوطني بالبعد القومي العربي الذي اعتبر الاستقلال الوطني خطوة على طريق الوحدة العربية، ومع اهتمام المثقفين والسياسيين العرب بهوية فلسطين العربية ومكانتها في مواجهة المخطط الاستعماري الجديد، أصدر المؤتمر العربي الذي عقد في القدس عام 1931 ميثاقاً قومياً يدعو إلى مقاومة الاستعمار البريطاني والصهيوني، ويدعو إلى الاستقلال التام عن الانتداب البريطاني. وترافقت ثورة 1936 التي استمرت ثلاث سنوات في مواجهة الانتداب البريطاني مع تبلور الأحزاب السياسية الفلسطينية، وعبرت عن حضورها السياسي إلى جانب الحركة الوطنية التي تمثل الجمعيات والهيئات، حيث حضرت المؤتمر الفلسطيني السابع (الأخير) الذي انبثق عنه اللجنة العربية العليا بزعامة مفتي القدس محمد أمين الحسيني.

ومنذ تشكل اللجنة العربية العليا وحتى فترة ما قبل 1948، افتقدت الساحة الفلسطينية للتمثيل السياسي الفلسطيني، وتمثل ذلك، بعدم انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني، واقتصر على مقترح الهيئة العربية العليا لتلافي الفراغ السياسي الذي سيرافق انتهاء الانتداب البريطاني، وهو إنشاء "حكومة عموم فلسطين" على جامعة الدول العربية. ومع أن طلب الهيئة قد رفض، إلاّ أن التغيرات المستجدّة من الإعلان عن قيام الدولة اليهودية في 15 أيار 1948، التي سبقت بتشكيل هيكل حكومة يهودية قبل انتهاء الانتداب وما لحق العرب من انتكاسة. جاءت بموافقة اللجنة السياسية في أمانة الجامعة العربية فقط على تشكيل إدارة مدنية مؤقتة لتسيير الشؤون المدنية الفلسطينية. وبما أن "الهيئة العربية العليا" لم توافق على مقترح الجامعة العربية، بقى المشروع مجمدا إلى حين. إلاّ أن الضرورات الملحَّة في تلك الفترة والمليئة بالتغيرات والتحولات، ومن أهمها التمثيل الفلسطيني في اجتماعات دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة،جعلت "الهيئة العربية العليا" تكلف أحد أعضائها جمال الحسيني للقيام بجولة إلى العواصم العربية للحصول على تأييد عربي لمقترح حكومة عموم فلسطين.

فكانت نتائج الحرب عام1948، أو ما عرف ب "النكبة"، ليس فقــدان الأرض وتشــتيت الشعب فحسب، وإنما تدمير المؤسسات السياسية الفلسطينية وإضعافها، حيث لم يبق أية مؤسسة سياسية تمثيلية تتحمل مسؤولية الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني سوى الهيئة العربية العليــا، بقيادة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني[1] الذي أشرف على عقد أول مجلس وطنــي فلســطيني ينعقد بعد النكبة في مدينة غزة، وأسفر عن تشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمــد حلمــي باشا.

وعبّر الشعب الفلسطيني عن رفضه واقع التشريد والتشتيت والتوطين بتمســكه بهويتــه الفلسطينية وظل يصر على عودته إلى أرضه التي اقتلع منها قسرا، وقد ترجم الــرفض بفعــل كفاحي مقاوم، أسفر عن انخراط العديد من الفلسطينيين بالتيارات والقــوى السياســية القوميــة، أوالدينية، أو الأممية التي عمّت الوطن العربي في تلك الفترة. وبالرغم من تعدد الرؤى السياسية والأيديولوجية، فقد حظي التيار القومي بالتحاق أغلب الفلسطينيين بأحزابه وقواه، كونــه التيــار الأكثر فاعلية في تلك المرحلة لأنه يمثل شعار "الوحدة طريق تحرير فلسطين".

وترى الباحثة أن تلك المرحلة كانت تحمل صعوبات تعذّر معها ظهور شخصية وطنيــة مستقلة، تستند إلى إنشاء كيان سياسي فلسطيني في ظل التركيز على مشروع الوحــدة العربيــة التي ساد مرحلة ما سمّي بالبعد القومي العربي للقضية الفلسطينية، حيث تميّــز فكــر المرحلــة برفض الإقليمية والتجزئة، والتمسك بقومية النضال، وشمولية المعركــة والتحريــر، واعتبــار القضية الفلسطينية قضية الأمة الأولى[2].

وفي اتجاه مغاير لشعار القوى القومية العربية التي رفعت شعار تحرير فلســطين هــو الطريق إلى الوحدة، برزت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" التي ارتكزت أساسا علــى إبراز برنامج حركة فتح السياسي الذي يقوم على فكرة الكيان الفلسطيني إلــى جانــب الوحــدة

---

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، مجلد رقم 4، الدار العربية للموسوعات، 1978، ص138.

[2] زريق، قسطنتين، **معنى النكبة مجددا**، دار العلم للملايين، بيروت، 1967، ص63.

الوطنية [1]. واستطاعت الحركة أن تجسّد وتقود مرحلة الفكر السياسي الفلسطيني حتى الوقت الحاضر.

2. 2 الكيان السياسي الفلسطيني

شكلت فكرة إقامة الكيان السياسي الفلسطيني محور القضية الفلسطينية عبر قرن من الزمان، لكن التحولات والتغيّرات التي شهدها الفكر السياسي الفلسطيني عكست الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من جانب، وإدراك ووعي النخب السياسية بالتعقيدات والمستجدات التي تحيط بالقضية الفلسطينية محليا وعربيا ودوليا من الجانب الآخر. وقد عبرت الشعارات المختلفة التي لازمت كل مرحلة على حدا عن الفهم السياسي للمشروع الوطني الفلسطيني الذي تكافح من أجله.

وانتقل الفكر السياسي الفلسطيني بين محطتين أساسيتين: اعتمدت المحطة الأولى شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل فلسطين، في حين اعتمدت المحطة الثانية شعار الدولة الفلسطينية المستقلة. أما المحطة الأولى فقد تلازمت والبعد القومي العربي، حيث انطلق الفكر على ما يجب عمله دون النظر في الأمر الممكن، وقد اعتبر فكرا طوباويا على حدّ تعبير عبد الإله بلقزيز، أو ما تلازم وفكر الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير الأرض، وقد رفعته التنظيمات الفدائية وفي مقدمتها حركة فتح. لكنَّ المحطة الثانية، فقد جاءت وظهور مفهوم المرحلية السياسية لدى منظمة التحرير الفلسطينية عام1974، وعرف بالبرنامج المرحلي أو النقاط العشر، والقائم على إقامة السلطة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يحرر من الأرض، ثم مبادرة السلام الفلسطينية بإعلان الاستقلال عام 1988 على قاعدة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، بما يتوافق والشرعية الدولية، وما ترتب على ذلك من إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994 تطبيقا لاتفاقية أوسلو (1993).

---

[1] الصايغ، يزيد، ، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993، **مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، بيروت، 2003، ص155.

لقد شهدت فترة ما بعد نكبة فلسطين عام 1948 وحتى النكسة عام،1967 واحتلال كامل الأرض الفلسطينية، مشروعين للكيان الفلسطيني: الأول حكومة عموم فلسطين، والثاني إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية.

عندما أعلنت بريطانيا نيتها التخلي عن انتدابها على فلسطين، وإحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، أدركت الهيئة العربية العليا في فلسطين وبخاصة أمين الحسيني مسألة الفراغ السياسي، فكانت الرؤية السياسية التي قدمّتها الهيئة على شكل صيغة دستورية لتسدّ الفراغ السياسي الناجم عن انتهاء الانتداب، وبخاصة مع توجّه الأمم المتحدة نحو تقسيم فلسطين. فتقدّم أمين الحسيني بمقترح إقامة حكومة عربية فلسطينية، إلى مجلس الجامعة العربية المنعقد بتاريخ تشرين الأول عام،1947 سميت لاحقا بحكومة عموم فلسطين.

2. 2. 1 –حكومة عموم فلسطين

كان قرار الهيئة العربية العليا لفلسطين إنشاء حكومة عموم فلسطين عام 1948 مرتبط بالتطورات السياسية التي واجهتها الساحة الفلسطينية، إثر انتهاء فترة الانتداب البريطاني وتشكيل هيكل حكومة يهودية. بدايةً رفض طلب الهيئة من قبل الدول العربية، ومن ثم تم دراسته من جديد بعد التطورات التي أعقبت صدور قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين بالإعلان عن قيام الدولة اليهودية في 15 أيار 1948، وما لحق الجيوش العربية من انتكاسة، واقتصر قرار الجامعة العربية فقط على تشكيل إدارة مدنية مؤقتة، تقوم على تسيير الشؤون المدنية.

وقد برز الاختلاف والتباين بين رؤية الفلسطينيين ورؤية الدول العربية، ففي حين انبثق مشروع الهيئة العربية العليا عن رؤية سياسية فلسطينية تتجه نحو إعلان استقلال فلسطين كدولة ديمقراطية مستقلة، فقد أظهر رفض جامعة الدول العربية للمقترح واقتصاره على إقامة إدارة مدنية مؤقتة عن رؤية سياسية غير محددة المعالم، وناجمة بالأساس عن عدم رغبة الزعماء العرب في إقصاء الفلسطينيين عن الأمور السياسية.

وبعد هزيمة القوات العربية في حرب عام 1948، وافق مجلس الجامعة العربية على إنشاء إدارة مدنية في فلسطين مكونة من عشرة أعضاء، برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي الحاكم العسكري للقدس، وعضو الهيئة العربية كخطوة ضمنية لمنع القوات الأردنية من ضم الأراضي التي تسيطر عليها في فلسطين. وبموافقة الجامعة العربية لاحقا أعادت الإدارة المدنية تشكيل نفسها في 23 أيلول، لتصبح "حكومة عموم فلسطين" وبعد أسبوع تم عقد جلسة مجلس وطني، وتم تعيين أعضائه، وأعلن المجلس الوطني عن قيام دولة ديمقراطية ذات سيادة على كل فلسطين. وجاء قرار موافقة العرب على تأليف حكومة فلسطين، ليعبّر عن معارضة العرب للقرار الأردني من جانب، وليعكس رغبة الحكومات العربية للتخلي عن مسؤولياتها عن فلسطين ولتبرر انسحاب الجيوش من فلسطين من جانب آخر.

وترى الباحثة أن حكومة عموم فلسطين عبرت عن الطموح النظري لأول محاولة سياسية فلسطينية، يمكن النظر إليها، أنها باكورة الكيان السياسي الفلسطيني، على الرغم من عدم ترجمتها على الصعيد العملي، كون حكومتها لم تعمر طويلا، حيث تم نفي أحمد حلمي ووزرائه إلى مصر، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية، بينما اقتصر وجودها بداية على تعيين ممثليها في مجلس الجامعة العربية، وغيبت لاحقا عن اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية ليبقى تمثيلها في حدود الرمزية.

وفي مقابل الموقف الرسمي الضعيف والهزيل لجامعة الدول العربية تجاه تعزيز الهوية الفلسطينية السياسية كان الفلسطينيون اللاجئون يواجهون سياسات حكومية متباينة ما بين سياسة التهميش وسياسة الدمج. ففي حين بقي اللاجئون في مصر وسوريا ولبنان مستبعدين عن الحياة السياسية ويُخضعون لسياسة الدولة المضيفة، ذهبت الأردن إلى محاولة دمج الفلسطينيين في النظام السياسي.

وقد وصلت سياسة دمج اللاجئين الفلسطينيين في الأردن حدّ ضمّ الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن، ومنح الجنسية الأردنية للفلسطينيين المقيمين فيها، بما فيهم اللاجئون

الفلسطينيون، وشطب كلمة لاجئ سنة 1953 من جواز السفر وحُظر من استخدام كلمة فلسطين في أي من الوثائق أو المراسلات.

كما اعتمدت الأردن في تحقيق سياسة الدمج، بالإضافة إلى معارضة تأليف حكومة فلسطين في الجامعة العربية، على خطوات عملية شاركت فيها فئة من الفلسطينيين، حيث عقد ثلاثة مؤتمرات للوجهاء والموظفين الحكوميين في الضفة الغربية، لتعزّز معارضة إنكار فكرة التمثيل الفلسطيني المستقل. وبدأت بعقد مؤتمر فلسطين في عمان في اليوم نفسه الذي انعقد فيه مؤتمر غزة، تلاه مؤتمر أريحا بتاريخ تشرين أول 1948 برئاسة محمد علي الجعبري الذي أعلن عن وحدة الأراضي الفلسطينية الأردنية، وبعد شهرين فقط عقد مؤتمر رام الله الذي دعا إلى تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا بإلحاق الضفة الغربية بالحكم الأردني، وبذلك وقفت سياسة الدمج في الضفة الغربية والأردن إلى إيجاد حالة تشتّت لكيان فلسطيني بين حكمين.

وترى الباحثة أن السياسة العربية القائمة على إضعاف حكومة عموم فلسطين كممثل سياسي للشعب الفلسطيني، واستخدام سياسة (التهميش أو الدمج) للاجئين الفلسطينيين، ساهمتا معا في إضعاف المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني، وتسببتا في طمس الهوية الفلسطينية عن المسرح السياسي في تلك المرحلة.

2. 2. 2 منظمة التحرير الفلسطينية

لقد شهدت الساحة العربية العديد من المستجدات السياسية التي ألقت بظلالها على المتغيرات الفكرية والقرارات السياسية، فقد تعززت المرحلة السياسية الفلسطينية في فترة شهدت انفصال الوحدة المصرية – السورية وتراجع فكر القومية العربية. وظهرت التنظيمات الفلسطينية المستقلة التي تنادي بنهوض الوطنية الفلسطينية لاستعادة الهوية الوطنية الفلسطينية.

وجاءت الدعوة العربية لإبراز كيان فلسطيني بداية عقد الستينات من القرن الماضي، وقد اتخذت جامعة الدول العربية عام 1963 قرارا يتعلق بالشعب الفلسطيني تمت فيه الدعوة

إلى "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه موحدا- لا مجرد لاجئين- يسمع العالم صوته في المجال القومي، وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم"[1].

وعلى اثر ذلك، شهدت الساحة العربية عامة والفلسطينية خاصة تزاحم وتسارع متزامن بين انبثاق منظمات فلسطينية عديدة وتغيير مماثل في بنية الأحزاب العربية القومية. فقد أفرزت الأحزاب أعضائها الفلسطينيين في أجهزة قطرية فلسطينية خاصة. وأدخلت الأحزاب في برامجها الدور المستقل للشعب الفلسطيني في النضال من اجل قضيته مع ضرورة اعتماد العرب على الفلسطينيين باعتبارهم أداة التحرير في رحلة تجسد الواقع العملي للكيان.

كما وفّر انفصال الوحدة ما بين مصر وسوريا الوعاء المادي الذي يستوعب، ويوفّر رموز الشخصية الفلسطينية، وفي سياق توتّر الصراع العربي الإسرائيلي في نهاية عام 1963 واحتدام الخلاف بين المحاور العربية على صيغة التعامل مع المشروع الإسرائيلي بتحويل مجرى نهر الأردن، صرّح الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر عن عدم الجاهزية لحل القضية الفلسطينية، ودعا إلى تمكين الشعب العربي الفلسطيني لاسترجاع حقوقه.

ظلت تلك الدعوات متلاحقة إلى أن انعقدت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة العربية عام 1963، وقد اتخذت قراراً بتعيين السيد أحمد الشقيري مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية، وتكليفه بمهمة بزيارة الدول العربية لبحث القضية الفلسطينية، ولاقت فكرة إنشاء كيان فلسطيني دعما مباشرا من الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

وتولى الشقيري أمر الاتصال بالتجمعات الفلسطينية لعقد مؤتمر، واختار في جولاته أعضاء المؤتمر، ولكن أُخذ عليه اختيارهم وفق معايير راعت الطابع العشائري والعائلي دون الالتفات لواقع الأحزاب السياسية العاملة، فقد تم اختيارهم على أساس صفاتهم الشخصية والفردية [2]. وبحضور أربعمائة وعشرة أعضاء، وجرى الإعلان عن قيام منظمة التحرير

---

[1] الشقيري،أحمد، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، دار العودة، بيروت،1971، ص58.

[2] الكبيسي، باسل، **حركة القوميين العرب**، بيروت، 1985، ص70.

الفلسطينية في المؤتمر القومي الفلسطيني الذي عقد بمدينة القدس في الثامن والعشرين من أيار عام 1964.

وأوضح الشقيري في الخطاب الافتتاحي أمام المؤتمر الفلسطيني "أن تعبير الكيان الفلسطيني تعبير غريب عن الحياة العربية والدولية، وهو تعبير جديد لا سابقة له في تاريخ الأمم، ولكن فلسطين فريدة الكارثة وحيدة الفاجعة، فكان لا بد من وضع غريب ووحيد" [1] ولكن في الجانب الآخر من الخطاب شدّد على أن المنظمة الجديدة لن تكون لها سيادة إقليمية على الضفة الغربية وقطاع غزة ولا على منطقة الحمة على الحدود السورية؛ والسبب في ذلك، يرجع إلى عدم الدخول في صراع مع المملكة الأردنية، وعكس الخطاب الافتتاحي عن ازدواجية الهوية الوطنية الفلسطينية وكشف عن التوتّر اللاحق بين الاتجاه الدولاني الفلسطيني، وبين مصالح الدول العربية، وأثار إشكالية تمثيل الفلسطينيين وبخاصة مع الأردن.

في المؤتمر، انتخب الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية، وتمت المصادقة على الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي، واعتبر أعضاء المؤتمر أعضاء لأول مجلس وطني فلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتولّت منظمة التحرير الفلسطينية العمل السياسي والإعلامي، وعملت على تشكيل جيش التحرير الفلسطيني،وبالرغم من الانتقادات التي وجّهت لأعمال المؤتمر، فقد تمكّن الشقيرى من الاستفادة من الدعم المصري، وأنشأ منظمة التحرير الفلسطينية على أرض الواقع، متجاوزا المهمة المكلف بها التي اقتصرت على الاتصال وتقديم المقترحات والتوصيات إلى مؤتمر القمة العربية القادم. وبالرغم من الصعوبات، فقد رحَّب مؤتمر القمة العربي الثاني الذي عقد في مدينة الإسكندرية عام 1964 بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، دعما للكيان الفلسطيني الذي استطاع تثبيت مؤسسات أصبحت الأوسع تمثيلا للشعب الفلسطيني [2].

---

[1] صايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1964-1974**، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكالة أبو عرفة، القدس، 1980،ص24.

[2] **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية من الموقع الكتروني** www.pnlc.gov.ps/arabic/gover/plo-1.html.

وعليه اعتبر المؤتمر أول تعبير مؤسساتي ينجم عنه جسم سياسي، يعبّر عن الشخصية الفلسطينية، أطلق عليه اسم منظمة التحرير الفلسطينية، وقد تزامن مع زيادة في الحضور الشعبي الفلسطيني، ومع تراجع الأحزاب العربية.

الموقف الفلسطيني من نشوء المنظمة

تباينت ردود الفعل على تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، بينما اقتصر الترحيب في الأوساط الشعبية والأوساط الحزبية القريبة من الناصرية، خرجت الجهات الرافضة من منطلق نظرتها لطبيعة الكيان الجديد، فقد رفضت الهيئة العربية العليا إقامة المنظمة التحرير من منطلق عدم (الاكتفاء بأهمية تمثيل الكيان الفلسطيني كل الفلسطينيين أينما يقطنون في انتخابات شعبية حرّة على أن يقرّر الشعب مستقبله بعد إنجاز مهمة التحرير، استنادا إلى الميثاق الوطني الداعي إلى الاستقلال في إطار الوحدة العربية) [1] حيث وجوب الربط الواضح بين مسألة إحياء الكيان الفلسطيني وموضوع السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وحددت حركة فتح،المعبّر الأبرز عن تيار الوطنية القطرية، الطبيعة الثورية للكيان السياسي في محددات وجهتها مجلة "فلسطيننا" عام 1960 إلى وزراء خارجية العرب، لتربط إحياء الكيان الفلسطيني بإعطاء الاستقلال السياسي الكامل للشعب الفلسطيني في الجزء المتبقي من فلسطين، مع الرغبة في رفع الوصاية السياسية العربية لتكوين كيان وطني يمكّن الشعب من ممارسة حقه

وبقيت مساهمة حركة القوميين العرب محدودة في جدلية إحياء الكيان الفلسطيني، حيث كان تركيزها منصبا في بحث آليات تنظيم وتجنيد الفلسطينيين، لجعلهم طاقة ثورية في معركة فلسطين. وبعد الشروع في الإعداد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في منتصف آذار 1964

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا،1995، ص99.

أكدت على ضرورة أن ينبثق الكيان من التنظيم الثوري الذي يستهدف تحرير فلسطين، بحيث يكون مستقّلا ماديا ومعنويا، ويمثّل الشعب الفلسطيني وينطق باسمه[1].

أما حزب البعث فقد اعتبر إبراز الكيان الفلسطيني اعترافاً بالدور الطليعي للشعب الفلسطيني في معركة التحرير، ويرافق الاعتراف العربي بإخراج القضية الفلسطينية من دوّامة الخلافات العربية، فقد قدّم حزب البعث مشروعاً متكاملاً للكيان الفلسطيني، يحدّد من خلاله موقفه من قضية السيادة الفلسطينية على اعتبار أنه صاحب الحق الشرعي في الوطن فلسطين، حسب الحدود في عهد الانتداب البريطاني كوحدة إقليمية لا تتجزأ[2].

وتفاوت موقف الشيوعيين والإسلاميين من فكرة إحياء الكيان الفلسطيني، حيث تجاهل الحزب الشيوعي فكرة تنظيم الشعب وإحياء كيانه السياسي، ووقف التيار الإسلامي في خط المعارضة. فقد عبّر ممثلون عن حزب التحرير الإسلامي في لقاء مع أحمد الشقيري بأن الكيان كفر وإلحاد، لان الجهاد في سبيل تحرير فلسطين لا يعلنه إلا خليفة المسلمين على اعتبار أن قيام الدولة الإسلامية متقدم على الجهاد [3].

2. 3 الكيان السياسي والوطنية الفلسطينية

أحدثت نكسة 1967 فراغاً سياسياً، هيّأ ولادة مرحلة جديدة من مراحل الفكر السياسي الفلسطيني، تمثلت بتغيرات جذرية على صعيد بنية الكيان السياسي الفلسطيني الذي مثلته منظمة التحرير الفلسطينية، والخروج من منطق القيود الرسمية العربية المتمثل بمفهوم الوصاية العربية للدخول في مفهوم العمل الكفاحي الثوري، المبني على فكرة النضال القطري الفلسطيني الذي قد طرح مسبقا من قبل حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). وترافقت المرحلة الجديدة مع

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص98.

[2] المرجع السابق، ص101.

[3] المرجع السابق، ص102.

بروز تنظيمات فلسطينية أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، المنبثقة عن حركة القوميين العرب ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة).

وولّدت معركة الكرامة زخماً سياسياً جديداً لدى التنظيمات الفلسطينية العسكرية لتصبح حركة جماهيرية، أصبحت معها العناصر السياسية الفاعلة تضم قوى اجتماعية متنوعة. استطاعت أن تحقق لها ممارسة المأسسة السياسية من خلال الخطاب السياسي المبني على شعار الكفاح المسلح [1] في عملية سياسية تميزت بالمنافسة المتزايدة والمعقدة، وعزّزت الإدراك الوطني الفلسطيني بأهمية التفاف حول الإطار المؤسسي، ليظهر حقل سياسي يؤسّس منطق بناء الدولة، والبحث عن ميادين مؤسساتية، مشتركة تضم جميع الحركات الفدائية، سواء الذين عبروا عن النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية، أو الذين صهروا انتماءهم الفلسطيني في الهويات العربية والطبقية الأوسع.

وقد جسّدت حركة فتح الإطار السياسي المستقّل ذاتيا ضمن النزعة الوطنية القطرية التي تبحث عن السيادة والاعتراف القانوني. فقد أظهرت قيادة حركة فتح أهمية العمل العلني وتمثل ذلك في إحدى الوثائق التأسيسية للحركة التي شددت على أهمية تعزيز النشاط الثوري بين القواعد الجماهيرية بالارتكاز على عاملين مهين، تمثّلا في الوحدة الوطنية والكيان. استنادا إلى التجربتين الصينية والفيتنامية، اللتين ركزتا على الجبهة المتحدة، والسلطة الثورية، والقاعدة الجغرافية المحددة، وإقامة العلاقات الدولية.

وكان السؤال الذي يطرح نفسه في تلك المرحلة منصبا على سؤالين الأول: هل وفرت م.ت.ف إطاراً ملائماً للوحدة؟ والثاني: هل تقدر على تمثيل الكيان الفلسطيني؟

وظهرت خيارات فتح كما لخصّها صلاح خلف بالآتي[2]:

1- تكوين جبهة وطنية تضم م.ت.ف كطرف فيها.

---

[1] الصايغ، يزيد، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص328.

[2] المرجع السابق، ص330.

2- تدخل فتح في إطار الجبهة الوطنية بالتكافؤ مع المنظمة.

3- تمثل المنظمة أول التزام عربي رسمي نحو الشعب الفلسطيني.

واعتبرت حركة فتح الخيار الثالث هو الخيار الأمثل؛ لأنه ينم عن نظرة موضوعية تنصبّ نحو خير الشعب الفلسطيني، قبل خير فتح.

وبعد تولّي التنظيمات الفدائية قيادة منظمة التحرير انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، ففي المادة الحادية عشر شعارات ركزت على الوحدة الوطنية والتعبئة القومية من خلال صقل الشخصية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها وعلى مقوماتها. [1]

وترى الباحثة أن منظمة التحرير الفلسطينية استطاعت أن تجمع أطياف العمل السياسي الفلسطيني، وأن توحّد النظرة السياسية للقضية الفلسطينية على الرغم من الاختلاف والتباين للحركات والتنظيمات في آليات العمل الثوري الفدائي، وأن تكشف حقيقة توجه الأنظمة العربية نحو تبنّي السيطرة على السكان، وإحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية تعزّز دولها القطرية، لتدخل مرحلة جديدة تعّبر عن البناء الدولاني ويصبح موضوع الدولة على جدول الأعمال السياسي ضمن المؤسسة الوطنية الواحدة.

وبذلك، عبّر النزوع نحو الكيانية الفلسطينية عن الشخصية الوطنية الفلسطينية وإعطاء الدور الريادي والمباشر للشعب الفلسطيني في معركة تحرر الوطن في ظلّ واقع التجزئة الإقليمية في الوطن العربي، وعدم بلورة جهد قومي يسعى لتحرير فلسطين، وبما أن النزعة الفلسطينية في غياب البعد القومي لا تستطيع إنجاز هدفها الخاص بتحرير فلسطين، فقد توجهت إلى برنامج الأنظمة الإقليمية العربية التي مالت إلى التسوية السياسية بعد واقع تراكمت فيه الهزائم والصدمات العسكرية التي تركت تأثيرها المباشر على البرنامج السياسي.

---

[1] البرغوثي، إياد، **الدين والدولة في فلسطين**، مركز دراسات وحقوق الإنسان،رام الله، 2007، ص10.

وبعد حرب حزيران 1967 وموافقة بعض الدول العربية (مصر والأردن) على قـرار مجلس الأمن 242 الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها من خلال الحرب، وبعد المعطيات السياسية التي أفرزتها حرب رمضان 1973، ذهبت منظمة التحريـر الفلسطينية نحو بلورة مشروع سياسيّ فلسطيني، يوحّد الرؤية السياسية الفلسـطينية، ويحـاكي المواقف السياسية العربية والدولية.

2. 4 المشروع الوطني الفلسطيني

بين محددات الثوابت الفلسطينية التي شغلت الفكر السياسـي الفلسـطيني والمحـددات السياسية التي فرضتها تعقيدات القضية الفلسطينية فلسطينيا وعربيا ودوليا، اسـتطاعت منظمـة التحرير الفلسطينية أن تبلور برنامج المرحلية السياسية الذي شكّل هويـة المشـروع الـوطني الفلسطيني. بدأت مرحلة المشروع الوطني الفلسطيني الأولى عندما أقرَّ البرنامج المرحلي، فـي الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في عام 1974، حيث أقّر خلالها إقامة السـلطة الوطنية على أي جزء يتحرر من فلسطين، وحتى الدورة التاسعة عشرة التي أصدرت أول وثيقة فلسطينية تربط الاستقلال بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967.

ففي حين قامت مرحلة ما قبل البرنامج المرحلي على قاعدة التمسك بالثوابت الفلسطينية من خلال المشروع الوطني الفلسطيني المتطلع إلى إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني كحق تاريخي للشعب الفلسطيني، في كافة أماكن تواجـده، جـاءت الواقعية السياسية التي انطلقت بإقرار البرنامج السياسي المرحلي أو ما عرف ببرنـامج النقـاط العشر، والقائمة على أسس جديدة، لتتقاسم المحددات السياسـية للحقـوق الوطنيـة التاريخيـة الفلسطينية، وهي تشكّل معا أرضية سياسية استطاع الفكر السياسي الفلسطيني أن يعبـر عنهـا ضمن بلورة المشروع الوطني الفلسطيني القائم على قاعدة حقّ تقرير المصير وإقامـة الدولـة الفلسطينية المستقلة، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين.

وترى الباحثة أن صياغة المشروع الوطني الفلسطيني ذي الأبعاد الثلاثة دخلت محطتين أساسيتين رصدتا تطوّر النضال السياسي الفلسطيني وهما: البرنامج المرحلي عام 1974؛ وإعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988. وما بين المرحلتين، واجهت منظمة التحرير العديد من مشاريع التسوية السياسية، كمشاريع بديلة للمشروع الوطني الفلسطيني، وسوف نقف عند بعضها لأهميتها في رصد المحددات السياسية التي واجهها الفكر السياسي الفلسطيني على مدى أكثر من عشرين عاما.

2. 5 محطات المشروع الوطني الفلسطيني

البرنامج المرحلي عام 1974 والتوقيع على وثيقة الاستقلال عام 1988 محطتان أساسيتان بلورتا المرحلية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وما بين المحطتين استطاعت المنظمة المواجهة السياسية لبرامج التسوية السياسية، كمحطة ثالثة تضاف إلى المرحلة السياسية، وتلك المحطات الثلاث سيقف البحث عندها بشيء من التفصيل:

2. 5. 1 البرنامج المرحلي

إقرار الدولة الفلسطينية المستقلة الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني الثانية عشرة والمنعقدة في حزيران عام 1974 في القاهرة، وعلى قاعدة البرنامج المرحلي أو ما عرف ببرنامج النقاط العشرة كانت أساس البدء في مرحلة النضال السياسي إلى جانب الكفاح المسلح. وشكّل تغيراً سياسياً جذرياً أدخل السياسية الفلسطينية نهج المراحل الثورية.

وظهرت مرحلة النضال السياسي للمنظمة مع الاهتمام المتزايد بالساحة الفلسطينية المحتلة متمثلة بالضفة الغربية وقطاع غزة، وعكست نفسها على الفكر السياسي الفلسطيني، حيث برز الترابط بين الكفاح المسلح والنضال السياسي في التعامل مع المناطق الفلسطينية المحتلة عندما أقرّت الدورة الثامنة للمجلس الوطني عام 1971 بتحول الكفاح المسلح من الشكل

الوحيد إلى الشكل الرئيسي للنضال من أجل التحرير [1]، كما وظهر في البرنامج السياسي المقرّ في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشرة في القاهرة عام 1973، الذي أكد على الترابط بين الكفاح المسلح والنضال السياسي من خلال تعزيز الوحدة الوطنية والنضالية بين أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجد، إلى جانب المقاومة السياسية بتثبيت الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. [2]

بعد تعرض منظمة التحرير إلى محاولات التصفية التي تمثلت بمشروع المملكة العربية المتحدة الذي طرحة الملك حسين عام 1972 من جهة، ومشروع إسرائيل لإجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة أخرى[3]. تعرض كلا المشروعين للرفض الشعبي، وطرح تساؤل قوي لدى قوى منظمة التحرير حول آليات التعامل مع خصوصية الأراضي المحتلة. وقد أجاب المجلس الوطني الفلسطيني في كانون الثاني 1973، على التساؤل باعتبار أنَّ الأراضي المحتلة ميدان بارز وأساسي للصراع.

وارتكزت خصوصية الأراضي المحتلة تحديدا على مسؤوليات قيادة نضال الجماهير الفلسطينية في المناطق الفلسطينية المحتلة من أجل انتزاع حقها في إنهاء الاحتلال، وضمان حريتهم في تقرير المصير، وفرض السيادة الوطنية الكاملة.

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993** مرجع سابق، ص225.

[2] المرجع السابق، ص225.

[3] طرحت إسرائيل مشروعين للتسوية السياسية يقومان أساسا على رفض فكرة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لأنها تتعارض مع الهدف الاستراتيجي للمشروع، هما مشروع ألون ومشروع بيغن،ولكن الاختلاف بينهما، أن مشروع ألون يقوم على مبدأ وحدانية الشعب من منطلق مبدأ يهودية الدولة، ويكمن جوهره بضم أكبر مساحة من الأرض،بحجم الدواعي الأمنية، وبأقل عدد من السكان العرب، والدعوة إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الدولة الأردنية الفلسطينية. ومشروع بيغن يقوم على مبدأ تكامل الأرض كعنصر ثابت حيث احتلال القوة السياسية والعسكرية يهيئ لضم المناطق المحتلة مع إقامة إدارة مدنية في الضفة وقطاع غزة، والتركيز على الطوق الاستيطاني.. عن الياس شوفاني، **إسرائيل والتسوية**، النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق، 1983، ص96.

ودعت الجبهة الديمقراطية للدخول في نهج المرحلية في النضال بالاستناد إلى عـاملين مهمين؛ الأول: موقف الجبهة الوطنية الفلسطينية التي تشكّلت فـي منتصـف آب 1973، فـي الأراضي المحتلة التي بعثت بمذكرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. والثـاني: قوّة تأثير الموقف السوفيتي على القرار الفلسطيني على إثر عمق العلاقة التي وجدت مـا بـين بعض الفصائل الفلسطينية والاتحاد السوفيتي. فقد أكدت المذكرة على الحاجة إلى تبني أهـداف مرحلية للنضال الفلسطيني، وأهمية مشاركة منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف للسلام [1].وقد لعب المبعدون الثمانية من الأراضي المحتلة في ذلك الوقت دورا مهماً في تعزيز رؤية الجبهة الوطنية بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

أمّا حالة التحفظ التي أظهرتها حركة فتح لولوج المرحليـة النضـالية فقـد ارتبطـت بالحصول على اعتراف الجامعة العربية بمنظمة التحرير ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني، والذي تحقّق فعليا في قرار قمة الرباط عام 1974. حيث نظرت فتح لموضوع المرحلية بأنـه يـأتي ضمن الواقعية السياسية، كما ثورات العالم جميعا، باعتبارها أسلوبا ثوريـاً فـي العمـل، وأن مرحلية الثورة الفلسطينية يجب أن تتمثل بالنضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غـزة من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما، شريطة ألا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي.

وترجع فكرة السلطة الوطنية إلى فترة ما بعد حرب 1973، إذ ظهـرت فـي المنطقـة تحركات دولية كان هدفها المعلن السعي إلى إيجاد حلول سياسية للصراع العربي الإسـرائيلي، في حين طرح الاتحاد السوفيتي وبعض القادة العرب على قيادة المنظمـة فكـرتين: الأولـى: استثمار ورقة الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242، 338. والثانية: مرحلية الأهداف الوطنيـة

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيـان، دراسـة فـي الفكـر السياسـي الفلسـطيني 1908-1993**، مرجـع سـابق، ص237.

الفلسطينية، بتمييز الهدف المرحلي عن الهدف التاريخي والاستراتيجي؛ وذلك لمساعدة الفلسطينيين على المشاركة في بحث حلول سياسية لقضايا المنطقة [1].

وفي حينه رفضت المنظمة الفكرة الأولى القائمة على الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242، 338. أما الفكرة الثانية، فقد أقر المجلس الوطني في الدورة الثانية عشرة البرنامج المرحلي الذي عبّر عن توافق وطني واكب الانتصارات السياسية التي حققتها منظمة التحرير، وتمت صياغته على قاعدة الحدّ السياسي الأدنى من التوافق الوطني الذي يجمع بين خط من يرفض تبنّي نهج المرحلية بقيادة الجبهة الشعبية، وخط من يتبنى المرحلية النضالية. وقد تضمن البرنامج المرحلي النقاط العشرة الآتية[2]:

1- تأكيد موقف منظمة التحرير الفلسطينية من القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية للشعب، أو يتعامل مع قضيته كمشكلة لاجئين، لذا يرفض التعامل مع هذا القرار من الأساس، في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

2- تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بجميع الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاومة على كلّ جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح الشعب.

3- تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح، والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة، وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني,

---

[1] نوفل، ممدوح، **نشوء وتطور إشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير**، عدد15،16، صيف وخريف1997، نابلس:مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص82.

[2] **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة التاسعة على الموقع الكتروني** www.pnic.gov.ps/Arabic/Palestine/semester9.html23/3/2007

4- أن أية خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة، تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجلس الوطني السابقة.

5- النضال مع القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية، هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.

6- تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وقوى حركة التحرير العربي كافة المتفقة حول البرنامج.

7- تناضل منظمة التحرير في ضوء هذا البرنامج من أجل تقرير الوحدة الوطنية، والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكّنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية.

8- تناضل السلطة الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني كخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.

9- تناضل منظمة التحرير من أجل تقرير تضامنها مع الدول الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية، لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10- تضع قيادة الثورة في ضوء هذا البرنامج التكتيك الذي يحترم هذه الأهداف، ويمكن من تحقيقها.

لقد شكل البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير نهاية مرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض المرحلية النضالية رفضا قاطعا، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الادنى السياسي.

وترى الباحثة أن التغير والتحول نحو المرحلية لدى المنظمة قد واكب المتغيرات والمستجدات العربية والدولية ما بعد حرب1973، وفي ظلّ تزايد الدعوات إلى ابرام تسوية سياسية تتخذ من المفاوضات بين أطراف الصراع طريقاً من أجل إقامة السلام العادل والشامل،

ولاستثمار الانتصارات السياسية سواء على الصعيد العربي "قمة فاس"، أو دوليا بصدور قرار 3237 الذي اعتبر القضية الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة قضية قومية تمثل شعب يطالب بحقوقه المشروعة، خلافا لما سبق باعتبارها قضية لاجئين [1]. ووجدت المنظمة نفسها أمام مقتضيات التمثيل وضرورة تولي مهمة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف للتسوية السياسية. وبخاصة مع إقرار القمة العربية بوحدانية التمثيل الفلسطيني للمنظمة، في دورة الرباط عام 1974،التي أُطلق معها شعار القرار الوطني الفلسطيني المستقل.

وضمن مقتضيات التمثيل السياسي المستقل لمنظمة التحرير جاءت محاولات تقليص المسافة بين الخطاب الرسمي العربي المبني على قرار مجلس الأمن 242، ومشروع المنظمة في تحرير فلسطين.وبدأت منظمة التحرير الفلسطينية تدرس مسألة التعاطي مع المبادرات السياسية ومشاريع التسوية لتحقق للشعب الفلسطيني حضوراً سياسياً.

2. 5. 2 مشاريع التسوية السياسية/ بدائل للمشروع الوطني الفلسطيني

عَبر الواقع السياسي الجديد لمنظمة التحرير الفلسطينية في نهاية عام 1974 عن عقبة جدية في طريق استئناف مؤتمر جنيف للتسوية الشاملة[2]، ونجم ذلك، عن جدلية التمثيل السياسي الفلسطيني، والتباين والاختلاف في الرؤى السياسية لمنطلق الإطار الدولي لحل القضية الفلسطينية ضمن التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط. وبرز التباين واضحا بين الرؤية الأمريكية والرؤية السوفيتية. وما تلا ذلك، من ظهور رؤية عربية للحل الشامل عن طريق دخول العرب على خط الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

فيما كان الفكر السياسي الفلسطيني يبلور رؤيته للدولة الفلسطينية المستقلة في إطار رؤيتها المرحلية السياسية، توالت مبادرات دولية وعربية حملت رؤى متباينة للحل السياسي.

---

[1] شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهاية والدولية الفلسطينية" الآمال والتحديات"**، القاهرة، دار الرق،1999، ص33.

[2] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص249.

وبالرغم من توافقها على إتباع نهج التسوية السياسة فقد شهدت المنطقة حراك سياسي تمخض عنه العديد من المبادرات السياسية كان من أهمها: "مبادرة بريجينيف"، و"مبادرة الأمير فهد"، و"مبادرة ريغان".

فقد بدأ الحراك السياسي الأمريكي الذي ارتبط بالرفض الإسرائيلي القاطع لمشاركة المنظمة في المؤتمر منذ تحرك وزير الخارجية الأمريكي "هنري كسنجر" نحو تحقيق هدنة مع الأطراف العربية تبنى على قاعدة استبعاد الوجود الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير. ومع نجاح الإدارة الأمريكية بالتوصل إلى تسوية جزئية بين مصر وإسرائيل، استشعرت قيادة المنظمة خطورة التهديد السياسي والعسكري لوجودها وتورّطت فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في الحرب الأهلية اللبنانية التي شغلت الفلسطينيين والعرب عن إيجاد منهج بديل للتحرك الأمريكي[1].

وبعد انعقاد المؤتمر الثامن للقمة العربية في القاهرة عام 1976، وفوز إدارة ديمقراطية في الولايات الأمريكية، أعيدت الجهود نحو الحل الشامل على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 3237، الذي اتخذ في الدورة الثلاثين للجمعية العامة، حيث دعي مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراءات التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة. والقرار رقم 3236 الذي تضمن دعوة منظمة التحرير إلى المشاركة في أعمال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط[2].

وضمن الرهان الفلسطيني على التسوية الشاملة، شهد الفكر السياسي الفلسطيني منحنى جديداً عبّرت عنه دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثالثة عشرة في القاهرة عام 1977، بإقرار تبني هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأشارت إليها النقطة الحادية عشرة من الإعلان السياسي، حيث تبنّت ضرورة "مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني" [3]. وضمن

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص252.

[2] المرجع السابق، ص255.

[3] المرجع السابق، ص259.

الإبقاء على حق المنظمة في" الاشتراك بشكل مستقل ومتكافئ في جميع المحافل والمساعي الدولية المعنية بالقضية الفلسطينية، وبالصراع العربي الصهيوني" وفق ما نصّت عليه النقطة الخامسة عشر من الإعلان السياسي للدورة المذكورة [1].

وبالمقابل فقد شهدت الساحة السياسة الدولية نقاشات وتصريحات وصلت إلى الإعلان عن ضرورة مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف، والسعي من أجل حلّ القضية الفلسطينية بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وقد أظهر البيان السوفيتي– الأمريكي المشترك الذي أعقب اجتماع وزيري خارجية البلدين "فانس–غروميكو" في تشرين أول 1977 [2] اعتقاد البلدين لإطار التسوية السياسية من خلال ضمان الحل الأساسي لجميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط كجملة متكاملة ضمن مباحثات مؤتمر جنيف، من خلال إشراك جميع أطراف النزاع بما فيهم الشعب الفلسطيني. وبعد أسبوع فقط جمدت الإدارة الأمريكية العمل بما ورد في البيان المشترك، وتقدّمت بورقة عمل تتعارض معها عقب اجتماع كارتر وموشي ديان.

وجاءت زيارة الرئيس المصري إلى إسرائيل عام 1977 وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978، لتظهر عاملاً جديداً على ميزان الحل السياسي في الشرق الأوسط هو التقارب المباشر بين مصر وإسرائيل. وقد وضع العامل الجديد حدا لكلّ المداولات والنقاشات التي كانت جارية بشأن التسوية السياسية، وبخاصة مع الموقف الفلسطيني في قرارات الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني عام 1979 في دمشق، حيث هاجم اتفاقية كامب ديفيد وعدها خطرا يحدق بالقضية الفلسطينية وحقوقه، وتكرس الاحتلال، وتلغي حق العودة، كما أنها مؤامرة على

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908–1993"**، مرجع سابق، ص264.

[2] خالد الحسن، **قراءات نقدية لثلاث مبادرات،أوراق سياسية–3–**، عمان دار الكرمل صامد عمان 1986،ط2،ص12.

الشرعية الفلسطينية التي تمثّلها منظمة التحرير الفلسطينية، وخروج عن الإرادة العربية ومقررات الأمم العربية[1].

وبعد اتفاقية كامب ديفيد، برز على الساحة السياسية الدولية العديد من المبادرات والبيانات التي تحمل منطلقات متباينة لعقد مؤتمر جنيف للسلام، وبالتحديد فيما يتعلق بالرؤى السياسة لحلّ القضية الفلسطينية حلا شاملا، ويستند على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في العملية السياسية.وفي علاقة متشابكة بين الحراك السياسي لمنظمة التحرير في الساحة الدولية والتباين والاختلاف في المواقف، تبلور العديد من مشاريع الحلول السلمية التي بدت وكأنها تتقارب أو تتباعد عن مشروع منظمة التحرير الفلسطينية وسياستها المرحلية.

ومن أبرز تلك البيانات والمبادرات:

1. الموقف الأوروبي؛ لقد ظهر الموقف الأوروبي من خلال بيانين متلاحقين، الأول: بيان قمة البندقية عام 1980 الذي ضم تسع دول أوروبية، عبرّ عن أهمية الحل العادل للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية شعب يجب أن يمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير، وذكروا بأهمية إنهاء الاحتلال للأراضي التي احتلت عام 1967. والثاني: بيان المجلس الأوروبي الصادر في (لوكسمبورغ) عام 1981 الذي انطلق من بيان البندقية السابق، وحدّد رؤيتهم في أولويات أربع، لا بد من ترابطها زمنيا تبدأ بالانسحاب من كلّ الأراضي المحتلة، وممارسة الشعب لحق تقرير المصير، وضمان أمن دول المنطقة، ودراسة خاصة لوضع القدس.

وترى الباحثة أن الموقف الأوروبي تضمّن موافقة ضمنية لمشاركة منظمة التحرير في مباحثات السلام في المنطقة، باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني.

2. الموقف السوفيتي؛ فقد وضحت مبادرة بريجينيف التي وردت في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في شباط 1981، رؤية الاتحاد السوفياتي للتسوية الشاملة في إطار مؤتمر

---

[1] **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، قرارات المجلس الوطني، الدورة الرابعة عشرة،** www.pnic.gov.ps/Arabic/Palestine/semester14.html23/3/2007

دولي يشترك فيه جميع الأطراف العربية المعنية " بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية" وإسرائيل، ثم عبرت المبادرة عن متطلبات السلام في المنطقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني بما فيه تأسيس دولته على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وتمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة أو التعويض، وإقرار ضمانات سلامة وسيادة كل دول المنطقة. وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان أعلن الاتحاد السوفيتي عن مبادرة بريجينيف، في منتصف أيلول 1982، وهو مشروع يقوم عليه السلام العادل والشامل في معرض رافضه مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان[1].

وترى الباحثة أن الموقف السوفيتي اتسم بالوضوح تجاه عقد المؤتمر الدولي الذي يصل إلى حل سياسي شامل، ينص على الحق المشروع لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، ودون أي تحفظ على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر.

3.الموقف الأمريكي؛ عقب انتهاء جلاء قوات منظمة التحرير من بيروت بيوم واحد طرح الرئيس الأمريكي (رونالد ريغان) مبادرة للسلام كخطوة استكمالية، لما لم يتم تنفيذه من اتفاقية كامب ديفيد التي تحدثت عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وكإطار يحقق السلام مقابل الأرض، من خلال السعي نحو رفض استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة حكم ذاتي على الضفة الغربية وقطاع غزة يرتبط بالأردن، وبعدم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

4. الموقف العربي؛ في 7 آب 1981 وأثناء حديث الأمير فهد لوكالة الأنباء السعودية عرض مجموعة من المبادئ كإطار للتسوية السياسية، منها الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وإزالة المستوطنات، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة أو التعويض، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر، وإخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تشرف علها الأمم المتحدة لمدة بضع أشهر، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القد س وضمان السلامة والسيادة لدول المنطقة، على أن يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان التنفيذ. وقد تحولت

---

[1] **موسوعة السياسة، الجزء السادس**، المؤسسة العربية لدراسات والنشر،بيروت،"تحرير ماجد نعمه، ومحمد بشير الكافي، ومحمد عماره وآخرون"، ص189.

مبادرة الأمير فهد إلى مشروع عربي للسلام في مؤتمر قمة الجامعة العربية الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية في تشرين ثانٍ 1982، وأصبحت تعرف لاحقا "بمشروع فاس".

وضمن مبدأ تعزيز منظمة التحرير الفلسطينية للاستراتيجية السياسية، ومبدأ وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، فقد بلورت المنظمة مواقفها من تلك البيانات والمبادرات، استنادا إلى قرب أو بعد تلك المبادرات من سياسة الحلول المرحلية للمنظمة، ففي دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة في دمشق في نيسان 1981 تم الترحيب بمبادرة بريجينيف، وقبلت الدورة السادسة عشرة مشروع فاس، باعتباره الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية، فيما أبقت مشروع ريغان معلقا بين الرفض والقبول، واكتفت بالقول: إنه لا يخدم الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني.

وترى الباحثة أن منظمة التحرير الفلسطينية صاغت قراءاتها السياسية لمشاريع التسوية السياسية بما يتضمن واقع المتغيرات والمستجدات التي رافقت حرب لبنان عام 1982 ونتائجها، وبشكل خاص فقدان المنظمة لقاعدتها الإقليمية، وتركزت سياسة المنظمة على "تحقيق هدفين هما: إدراج مسألة إقامة الدولة الفلسطينية في جدول الأعمال السياسي، وضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين"[1]. وهو ما يبرر اللغة الجديدة لمنظمة التحرير تجاه مشروع ريغن، حيث عبّر ياسر عرفات عن عدم رفضه للمقترحات الأمريكية في مقولة "إننا لا نرفض المقترحات الأمريكية، كما أننا لا ننقضها، لكننا نقوم بدراستها".

وعملت المنظمة أيضا، بدلا من الانتقاد المباشر لمشروع ريغان، على تأمين دعم عربي لمقترح مضاد يلخص الأهداف الدبلوماسية الرئيسية. وبالإشارة إلى ما يمكن أن يقبل من الشروط، جاء مؤتمر القمة العربية الذي عقد في مدينة فاس المغربية عام 1982، بإعلان مبادئ التسوية في الشرق الأوسط من خلال مقترح من ثماني نقاط، أصبحت تعرف لاحقا ب"مشروع فاس" وهي تضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة لعدة شهور يتم خلال الفترة المؤقتة إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

---

[1] الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص767.

كما ذهبت منظمة التحرير في استراتيجيتها الدبلوماسية الجديدة إلى ركيزة جديدة تمثّلت بإحياء الحوار مع الأردن، وإقامة العلاقة الرسمية على قاعدة إقامة الاتحاد الكنفدرالي في المستقبل. (وسيقف البحث في موقع آخر السجال الفلسطيني الفلسطيني داخل إطار المنظمة من تلك الخطوة) وكان وراء توجّه المنظمة للحوار مع الأردن، اعتبارات أهمها: عدم ترك محور العمل السياسي للأردن وحدها، وإفشال مسار الحكم الذاتي الذي ورد في اتفاقية كامب ديفيد، وإبقاء على قناة اتصال مع الضفة الغربية[1]. وقد نظمت الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني في عمان في تشرين ثانٍ عام 1984، وبدأت العلاقة الرسمية بالتوقيع على (اتفاقية شباط 1985) حيث تم الاتفاق على تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام في إطار مؤتمر دولي يرتكز إلى قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات المجلس الأمن، لضمان مشاركة الفلسطينيين في عملية السلام.

ولكن قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني السادسة عشرة أدّت إلى حدوث انشقاقات فلسطينية، وصلت إلى داخل حركة فتح، حيث طالب المنشقون بإلغاء الحلول المرحلية ورفض استقلالية القرار الفلسطيني، ورفض مقررات المجلس الوطني السادس عشر[2] واستمرت القطيعة أثناء الحوار مع الأردن، إلى أن قرر الأردن تجميد العمل بالاتفاق وفي تموز عام 1988،أعلن عن فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان وراء ذلك سببان رئيسيان هما: الأول، رفض قيادة المنظمة الإقرار بقرار 242 دون شروط. والثاني استمرار الخلاف حول طبيعة المؤتمر الدولي حيث استمرار الموقف الأمريكي على كون المؤتمر مظلة لمفاوضات مباشرة وثنائية.

وترى الباحثة أن عملية الاستقطاب التي تعرّضت لها منظمة التحرير الفلسطينية عربيا ودوليا وقفت أمام محطة نضالية جديدة خاضتها الجماهير الفلسطينية، عرفت لاحقا بالانتفاضة الأولى عام 1987. وقد أحدثت الانتفاضة هزّة عنيفة في المنطقة، وعكست تحركات سياسية

---

[1] الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص622

[2] عبد الرحمن، أسعد، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، 1990، ص247.

واسعة كان من أهمها أن قضت الانتفاضة على مهمة وزير الخارجية الأمريكية" شولتز" التي تتجاهل منظمة التحرير، ومكنت المنظمة من اقتحام الميادين السياسية، وبخاصة بعد قرار الأردن فك الارتباط الذي عبر عن إلغاء مقولة أن الأردن يمثل الفلسطينيين بصفته بديلا لمنظمة التحرير.

وجاء إدراك القيادة الفلسطينية للتحدي السياسي الحقيقي الذي واجه المنظمة، وجرى نقاش مكثف لتبعات الخطوة الأردنية بالبحث عن خيارات فلسطينية قامت بدراستها اللجنة السياسية واللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني،وقد عبّر تصريح الأمين العام للجبهة الشعبية جورج حبش "بأنه تم التوصل إلى إجماع على أن تعلن م.ت.ف. قيام الدولة، لتملأ الفراغ الذي خلقه فكّ الارتباط الأردني للضفة الغربية ولاستباق قيام إسرائيل بضمها"[1].

2. 5. 3 إعلان الاستقلال

مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في كانون الأول عام 1987، ومع إدراك وقع التطورات السياسية دوليا وإقليميا، نضجت السياسية الفلسطينية الداخلية بشيء مختلف جذريا، وولج الفكر السياسي مرحلته الجديدة التي تمحورت حول الأهداف السياسية الثلاثة وهي "العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الحرة المستقلة، وعاصمتها القدس " وتمكنت منظمة التحرير من صياغة المبادرة السياسية الفلسطينية، لسدّ الفراغ الطبيعي الذي أحدثه فكّ الارتباط الأردني بالضفة الغربية، ولتحاكي سلطة الشعب الفلسطيني الذي قاد الانتفاضة الشعبية،ولتتخذ من الوجود القانوني للدولة الفلسطينية في أروقة الأمم المتحدة ركيزة أساسية.

لقد صاغ البيان السياسي الختامي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشر التي عقدت في الجزائر عام 1988، أول وثيقة فلسطينية تسند إقامة الدولة الفلسطينية إلى "الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنه واستقلاله، وانطلاقا من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية

[1] الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص870.

التي تجسّدها قرارات الأمم المتحدة منذ العام 1947"[1]، وشهدت الساحة السياسية الفلسطينية الداخلية تركيزا محددا في طبيعة الخطوات التي يجب اتخاذها لثلاث قضايا رئيسية، أولها: تثبيت المسؤولية السياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وثانيها: مسألة الاعتراف بإسرائيل، وثالثها: الموقف من قرار مجلس الأمن رقم 242 باعتباره الأساس المعترف به عربيا ودوليا لعقد مؤتمر دولي.

وقد عبّرت صيغة البيان الختامي عن منعطف جديد شكّل هوية التحول والتغير السياسي، وقد ظهر واضحا في نص البيان "مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة"[2]، ويمكن تلخيص التحول ضمن النقاط الآتية[3]:

1- موافقة منظمة التحرير الفلسطينية بصورة غير مباشرة على قرار تقسيم فلسطين الذي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1947، تحت رقم 181. وقد ظهرت بالنص" ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني بتشريده وحرمانه من حق تقرير المصير إثر قرار الجمعية العمومية 181 لعام 1947 الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية. فإن القرار ما يزال يوفر شروطا للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي في السيادة والاستقلال الوطني".

2- الإعلان عن تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين حيث أشارت الوثيقة إلى أهمية البدء في تشكيل حكومة مؤقتة "حكومة المنفى"، وقد فوضت المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتولي مهمة تشكيلها والإعداد لها.

3- الموافقة الصريحة على قراري مجلس الأمن 242، 338 كأساس مشاركة م.ت.ف في المؤتمر الدولي، لكن بعد ربطها بحق تقرير المصير.وذلك ب" عزم منظمة التحرير على

---

[1] **وثيقة إعلان الاستقلال**، المجلس الوطني الفلسطيني، الصادرة بتاريخ 1988/11/15.

[2] المرجع السابق.

[3] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص370، 373.

الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، وجوهر القضية الفلسطينية، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وآخرها قرارات مجلس الأمن 605،607، 608، وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب الفلسطيني في العودة، وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة"وبالتشديد على" ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعال.

4- الإعلان عن رفض الإرهاب بأنواعه كلها، بعد أن أكّد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

وترى الباحثة أن وثيقة الاستقلال الفلسطيني استندت في توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة على قاعدة الوحدة الجغرافية والسياسية والقانونية الواحدة، وعلى قاعدة شرعية النضال الفلسطيني القائم على إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، وحق تقرير المصير، وأصبحت وثيقة الاستقلال دستوراً فلسطينيا يحدد الخطوات السياسية والنضالية للشعب وطوت صفحة من السجال الفلسطيني الفلسطيني داخل منظمة التحرير الذي دار لسنوات طويلة، ليحدد الخطوة السياسية نحو التعامل مع الحل السلمي للقضية.وبذلك استطاعت وثيقة الاستقلال أن تبلور محددات النضال الفلسطيني في المرحلة القادمة، بالتوجه نحو مواصلة النضال من أجل إجلاء الاحتلال عن الضفة الغربية وقطاع غزة، وترسيخ السيادة والاستقلال بدعوة الشعب الفلسطيني إلى " الالتفاف حول العلم الفلسطيني، والاعتزاز به والدفاع عنه" ونسجت الوثيقة أيضا خيوط الدبلوماسية السياسة الفلسطينية بالإعلان عن مبادرة السلام الفلسطينية.

لكنَّ العمل السياسي الفلسطيني ما بعد إعلان وثيقة الاستقلال كان يحمل تحديات جديدة، ومنها ظهور الحركات الإسلامية التي تعمل خارج إطار منظمة التحرير، بل ورفضت الأسس التي تقوم عليها وثيقة الاستقلال، مما أدخل الساحة السياسية الفلسطينية في دائرة جديدة من السجال الفلسطيني الفلسطيني، وهو ما ستقف عليه الباحثة في الفصل القادم من البحث

الفصل الثالث

موقف التنظيمات الفلسطينية من المشروع الوطني الفلسطيني

3. 1 مقدّمة

توحدت السياسة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية منذ تولي التنظيمات الفلسطينية قيادتها في 1968، وشهدت السياسات الداخلية لفصائل منظمة التحرير إشكاليات عديدة ساهمت في تحديد العلاقات السائدة بين تلك الفصائل المتنافسة، ولعبت دورا مهماً في توجيه العلاقة بين المنظمة بصفتها السياسية والشعب الفلسطيني، وخدمت القضية الفلسطينية من منظور السياسة الدولية.

وبعد حرب تشرين أول عام 1973، والاعتراف العربي بوحدانية التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني، واجهت منظمة التحرير الفلسطينية تحديات رئيسية حصرت في الإجابة على أسئلة ثلاث[1] الأول: مصير الأراضي الفلسطينية المحتلة ومستقبلها؛ والثاني: الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني؛ والثالث: الموقف الفلسطيني من مؤتمر جنيف. وأصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مطالبة بصياغة خطوة سياسية تأخذ بالحسبان البرنامج الثوري الذي صاغه الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968، والبرنامج السياسي الذي أصبح لازمة وضرورة سياسية فلسطينية.

ومع تعدّد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالمنطلقات والاستراتيجيات، وضعت التنظيمات الفلسطينية بصماتها من خلال الصورة الجدلية التي تبحث عن صياغة موحدة تحدّد المشروع الوطني الفلسطيني وآليات تحقيقه ضمن محددات الوحدة الوطنية، وقد عكست الرؤى المتعددة طبيعة الاختلاف والتنافس بين التنظيمات السياسية وقدرتها على التوصل إلى محدّدات التوافق على الأدنى السياسي.

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي، بيروت، 1977، ص3.

ومنذ إقرار البرنامج المرحلي عام 1974، وحتى بلورة أول وثيقة فلسطينية تعلن الاستقلال عام 1988، بلورت مواقف التنظيمات السياسية محددات المشروع الوطني الفلسطيني ضمن حراك سياسي بين جبهة القبول و جبهة الرفض. ومن أهم التنظيمات ذات الحضور السياسي حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي قادت توجهاتها ما سمي بجبهة القبول، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي قادت توجهاتها ما سمّي بجبهة الرفض، وحركات وتنظيمات أخرى كانت ضمن الجبهتين من أبرزهم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي التقت وتوجهات جبهة القبول في فترة من الزمن، والتقت وتوجهات جبهة الرفض في فترات أخرى. وسيلقي القسم الأول من البحث الضوء على مواقف التنظيمات من المشروع الوطني الفلسطيني.

إلا أن التنظيمات السياسية ذات التأثير في الساحة السياسية الفلسطينية لم يعد ليقتصر، على إطار المنظمة فحسب، بل تعدّى مع ظهور الحركات السياسية الإسلامية إطار م.ت.ف، وأصبحت السياسة الفلسطينية داخليا تعجّ بالعديد من الجدليات والمتغيرات المتجددة والمتلاحقة. ومع الحضور السياسي الفاعل الذي حظيت به حركة حماس أقوى الحركات الإسلامية، أصبح المشروع الوطني الفلسطيني يواجه طروحات فكرية جديدة تمتدّ بأصولها إلى مشروع الإخوان المسلمين العالمي.وسيلقي القسم الثاني من الفصل نظرة على فكر الحركات الإسلامية ومحددات التقائها أو ابتعادها عن المشروع الوطني الفلسطيني الذي تبنّته منظمة التحرير: حزب التحرير الإسلامي، وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

3. 2 تنظيمات منظمة التحرير والمشروع الوطني الفلسطيني

انقسمت السياسة الفلسطينية داخل منظمة التحرير إلى قسمين رئيسيين مثلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) الوجه السياسي لمنظمة التحرير، وقادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الوجه السياسي للمعارضة داخل المنظمة. ومثلت الجبهة الديمقراطية حالة الانتقال ما بين الوجهتين.

3. 2. 1 موقف حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

تأسست حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كأول تنظيم وطني فلسطيني مستقل في عام 1957، بعد عام على الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، وركّزت فتح على خصوصيات القضية الفلسطينية من خلال مجلة "فلسطيننا" التي كانت تصدرها، وأهمية بلورة برنامج نضالي يستند إلى رفض الأمر الواقع، وينهي حالة الشتات والاحتلال، ويتيح الفرصة للشعب الفلسطيني لتقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، بالاعتماد على تعبئة الشعب الفلسطيني، وتوجهه نحو الخروج من حالة اللاحرب واللاسلم التي تعيشها الأمة العربية، والدخول في مرحلة التحرر الوطني بأسلوب حرب الشعب؛ من خلال ممارسة العنف الثوري والكفاح المسلح طريقا وحيدا لتحرير فلسطين. [1] ومستندة إلى تحقيق استقلالية الإرادة الفلسطينية عن النظام السياسي العربي، بالدعوة إلى التنظيم والتوحد لولادة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة التي اعتمدت انطلاقتها وانطلاقة حركة فتح في 1965/1/1،

وبعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 وبالرغم من مشاركة فتح بعدد من كوادرها في المجلس الوطني الفلسطيني الأول، إلا أنها اتخذت موقفا حذراً، إذ وجّهت الحركة مذكرة إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني في 1965/5/31، وطالبت إلى جانب تأكيدها على الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين الاستفادة من الأعمال الثورية لتكون منطلقاً أساسياً في تحقيق الوحدة الوطنية، وفي إبراز الشخصية الفلسطينية على المستوى الدولي كون الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في تقرير المصير.[2] وقد واصلت فتح العمل السياسي لإحداث التغيير، ودعت إلى عقد "مؤتمر وطني واسع"، وقد حضر المؤتمر جميع التنظيمات باستثناء الجبهة الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وانعقد المؤتمر من 17-1968/1/20 وخلص المجتمعون إلى تحقيق الأهداف الآتية:[3]

---

[1] علوش، ناجي، **فكر حركة المقاومة 1948-1987 نظرة عامة**، الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، بدون سنة للنشر، ص49.

[2] المرجع السابق، ص52.

[3] المرجع السابق، ص53.

1- ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية.

2- دعم الكفاح المسلح.

3- شمول الثورة وضمان استمرارها.

ودخلت فتح عضوية منظمة التحرير بشكل رسمي عام 1968، وتسلّمت والتنظيمات السياسية الثورية قيادة منظمة التحرير في مرحلة تغير سياسي ولدته انتكاسة حزيران عام 1967، وعزّزته رغبة التنظيمات الثورية من تخليص المنظمة من وصف أنها صنيعة النظام الرسمي العربي، وجعلها منظمة وطنية، تضم أطياف العمل السياسي الفلسطيني من خلال مشاركة التنظيمات جميعا في قيادة المنظمة بعد القرار الذي اتخذته قيادة حركة فتح عام 1968 بعدم احتكارها الحركة الوطنية الفلسطينية، وأصبحت تقود الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال قيادتها منظمة التحرير.

وبعد حرب تشرين الأول عام 1973، أدركت فتح حقيقة المتغيرات والمستجدات التي حملتها المرحلة الجديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وذهبت إلى الإعلان عن رؤيتها الخاصة التي استندت أساسا إلى دراسات قام بها قادة الحركة لأهم إنجازات وثغرات الحركة الوطنية منذ ظهورها بقيادة أمين الحسيني، ووجدت حركة فتح أن الحركة الوطنية، إلى جانب الرؤية الإستراتيجية، كان لديها ثغرة تمثلت بافتقادهم سبيل تحديد ضرورة التنازل التكتيكي [1]. وحين درست فتح المقترحات التي استهدفت حل النزاع سابقا، ووجدت أن الحركة الوطنية كانت تستند في رفضها أيا من المقترحات إلى معيار واحد، هو العدالة وتطلعات الشعب الفلسطيني، وتكرر رفضهم لأخذ الجزء إذا لم يحصلوا على الكل.

3. 2. 1. 1 تطور حركة فتح سياسيا

إن عدم تقيد حركة فتح بصياغة برنامج عقدي مكّنها من أن تكون حركة شعبوية وقومية في آن واحد، حيث الصيغة الوحيدة الواضحة بعد هدف التحرير هي صيغة العنف الثوري

[1] خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، مؤسسة صيام، بدون سنة النشر، ص218.

كطريق يوصل إلى التحرير، وكعنصر مهم في النضال السياسي وفي التعبئة الجماهيرية. [1] فقد استطاع برنامج فتح البسيط أن يزيد من الرصيد الشعبي والسياسي للحركة، الأمر الذي ساهم في تسهيل تحوّل الحركة نحو نهج النضال السياسي بشقيه الاستراتيجي والتكتيكي، بالرغم من المعارضة العنيفة التي واجهتها فتح داخل إطار منظمة التحرير

فمنذ عام 1967، أرشفت محفوظات حركة فتح تقريراً سياسياً[2] قدمه فاروق القدومي، وعرض فيه الاستراتيجية والتكتيك، وما يجب أن تتبناه الحركة بتأييد قيام دويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمرحلة تقود إلى تحقيق إقامة دولة ديمقراطية على كامل تراب فلسطين.وبالرغم من النظرة الواقعية التي تقدّم بها القدومي، إلا أنها واجهت معارضة بنيت ليس على الرفض بل ارتبطت بنقطة مهمة، هي عدم وجود قواعد شعبية تتسع لعرض الوثيقة على كوادر وأطر الحركة.

وبعد عام، أُعلنَ عن الهدف الاستراتيجي في مؤتمر صحفي في 10 تشرين الأول 1968، بان طرحت فتح مشروعاً سياسياً أطلقت عليه مسمى "مشروع السلام في فلسطين" ليدل على مغزى الكفاح المسلح، ويتمّثل في إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود، وهو ما تبنته منظمة التحرير في جلسة المجلس الوطني الفلسطيني الخامس في العام 1969.

وترسخت أهمية إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين بعد عامي 1970-1971، فقد تكشّفت حقيقة غياب الملاذ والقاعدة الآمنة[3]، من قبل أي بلد عربي، التي تحتاجها الثورة الفلسطينية لتنطلق منها بحرب العصابات، وبعد طرح الملك حسين مشروع المملكة المتحدة عام 1972، لتضم ضفتي نهر الأردن وتتكون من إقليمين متحديين، ترسخ مع رفض

---

[1] فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، مرجع سابق، ص382.

[2] خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هويه**، مرجع سابق، ص220.

[3] المرجع السابق، ص222.

المقترح الأردني ضرورة تبني الاستراتيجية غير المباشرة في إدارة الصراع، وبشكل خاص بعد حرب تشرين أول 1973.

وقد ربط خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لجوء حركة فتح إلى تبني الاستراتيجية غير المباشرة بسبب رئيسي مثله غياب التحالفات والاستراتيجيات الدولية لدى الدول الكبرى وهو " خلل فرض تبني الاستراتيجية غير مباشرة التي تعني برمجة النضال بتحديد أهدافه المرحلية، وبالتالي فإننا نقول بإقامة دولة فلسطين على جزء يتحرّر من التراب الفلسطيني كهدف مرحلي ولا يتم القول انه حل مرحلي وليس تسوية مرحلية، لأن التسوية تعني إقفال الملف، والحل يعني إنهاء الخلاف" [1]

ومنذ ذلك الوقت، وحركة فتح تواجه انتقادات وصلت حدّ وصفها بالحركة الاستسلامية من قبل التنظيمات التي شكّلت فيما بعد "جبهة الرفض"، حيث استندت الجبهة في موقفها المعادي إلى رفض إقامة دويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى موقفها الرافض أساسا لإقامة الدولة الديمقراطية المستقلة، وعلى أساس أن الكفاح المسلح لا بدّ أن يكون متواصلا بشكل مطلق حتى يصل غايته[2].

وفي المقابل، استطاعت فتح أن تنجح بترسيخ مبدأ الحوار الديمقراطي كعادة من عادات المقاومة، وترسّخت قناعتها بعدم استخدام السلاح ضد الخصم الداخلي، وطبقت ما تعلمته من الثورات الأخرى التي استخدمت التباينات الأيدولوجية والسياسية في التهام بنيتها تحت مسمّى النقاء الثوري....لتصل إلى حمامات الدم[3].ودعت جميع التنظيمات إلى حوار ديمقراطي لتدارس رؤية موحدة تستطيع أن تواجه تحديات ومتطلبات مرحلة ما بعد حرب تشرين 1973.

---

[1] الحسن، خالد، **السلام في الشرق الأوسط وجهة نظر فلسطينيه، اوارق سياسة"1"**، دار الكرمل – صامد، عمان، 1986، ص73.

[2] خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، مرجع سابق، ص222.

[3] المرجع السابق، ص223.

ومع إقرار القمة العربية في الرباط عام 1974 بتأكيد "حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه 000، وحقه في إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على كل قطعة محررة من الأراضي الفلسطينية" أكدت فتح على ضرورة صياغة برنامج سياسي يناضل الجميع الفلسطيني من أجل أن يتحقق في المرحلة المقبلة ويترجم قرارات القمة العربية، وإلا ستكون م.ت.ف النسخة المشوهة عن حكومة عموم فلسطين التي اكتفت بالإعلان التاريخي عن حقها في كل فلسطين[1].

وترى الباحثة أن حركة فتح تواءمت مع توجهاتها السابقة بالتوجّه نحو تبنّي المرحلية النضالية، وقد انطلقت من هدف الثورة الفلسطينية الاستراتيجي بإقامة الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين التاريخية، وتوجّهت إلى بلورة الهدف المرحلي لترسم خطوط تناضل الحركة من أجل تحقيقها.

وقادت فتح إحدى جبهات سجال الساحة السياسية الفلسطينية الداخلية، الجبهة التي وصفت من قبل الآخرين باتجاه القبول، أو الاتجاه اليميني، وأحيانا الاتجاه الاستسلامي، إلّا أنّ فتح بقيت تسير في خطى متتابعة وضمن توجهاتها للمرحلية النضالية منذ إقرار البرنامج المرحلي. واستمرّت طوال أربعة عشر عاما تبحث في سبل تعزيز النضال المرحلي إلى أن تم الإعلان عن وثيقة الاستقلال عام 1988التي شكلت مشروعاً وطنياً فلسطينياً تجمع عليه فصائل منظمة التحرير.

3. 2. 1. 2 السجال الفلسطيني– الفلسطيني

برز السجال الفلسطيني حول الموضوعات السياسية التي احتاجت تحديد موقف منظمة التحرير الفلسطينية للخروج بقرارات سياسية قد تهيئ السياسية الفلسطينية للحضور الفاعل على أكثر من مستوى. وقد خاضت تنظيمات منظمة التحرير السجال في العديد من الموضوعات

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974**، مرجع سابق، ص4.

التي من أهمها: تحديد موقف المنظمة من التسوية السياسية، وتحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية التي تتحرر في المرحلة المقبلة، ومسألة تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة.

3. 2. 1. 2. 1 موقف فتح من التسوية السياسية

ارتبطت مواقف حركة فتح من نهج التسوية السياسية رفضا أو قبولا بعاملين أساسيين: العامل الأول هو مدى تأثير المتغيرات والمستجدات السياسية عربيا ودوليا على القضية الفلسطينية، وظهرت المواقف تحت عنوان نجاح أو سقوط (الرهان على التسوية)، والعامل الثاني هو مدى قدرة الحركة على الربط بين متطلبات التسوية السياسية من جهة، والنظرة الضمنية للدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها هدفاً ممكن التحقيق ووسيلة للحدّ من أي دور بديل عن منظمة التحرير من جهة ثانية[1].

وترى الباحثة أن محاولات فتح لاختيار المرحلة الجديدة أدخلت الحركة موضع الشك من قبل التنظيمات السياسية الأخرى، ووصل الشكّ إلى داخل الحركة نفسها، ممّا أدى إلى حدوث انشقاق عام 1983.

ويمكن رصد مواقف فتح من التسوية السياسية مدا وجزرا في مداخل متعددة، قصدتها الحركة حسب رؤيتها للحل السياسي:

1- التجهيز الداخلي نحو ولوج نهج الحل السلمي ؛ وامتدت من 1974وحتى 1977 بالإبقاء على انسجام موقف فتح مع برنامج النقاط العشر الذي يطالب بتغيير القرار الدولي 242، مع استبعاد فكرة انعقاد مؤتمر جنيف للتسوية الشاملة؛ نظرا للتحرك الأمريكي نحو تحقيق تسويات مجزّأة تأتي في إطار القضاء على الثورة الفلسطينية، وتحديدا منظمة التحرير الفلسطينية.وذهبت فتح نحو تطوير موقف منظمة التحرير من نهج الحل السلمي من خلال تأييد التحول من إقامة السلطة إلى إقامة الدولة المستقلة عام 1977 كركيزة أساسية.

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص238.

2- سقوط الرهان على الحلّ السلمي؛ فقد برز الإجماع الفلسطيني في إدانة ورفض زيارة الرئيس المصري للقدس، وأصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح بيانا في 1977/11/17 يصف الزيارة بالانعطاف الخطير، مما يعني وضع الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير "في موقف خطير على كافة المستويات"، وبرزت لغة الرفض في كلمة ياسر عرفات أمام مؤتمر القمة العربية المصغر في طرابلس في كانون الأول 1977حين قال: "إذا لم يتمكن هذا الجيل من الأمة العربية من تحرير أرضه، بحكم موازين القوى العربية والدولية، فليس من حق هذا الجيل أن يطعن القضية ويغلق أبواب التحرير أمام الأجيال القادمة"[1]. والتقت فتح والفصائل الأخرى في صياغة "وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية"[2] ذات النقاط الست التي تم توقيعها في طرابلس نهاية عام 1977، في معرض الرد على خطوة الرئيس المصري، ودخلت المنظمة في الجبهة القومية العربية للصمود والتحدي التي أعلن عن قيامها رسميا في الجزائر في شباط 1978.

3- التفات فتح نحو ضرورة الحوار مع الأردن؛ فمنذ 1977 تمايز موقف فتح عن باقي التنظيمات الفلسطينية، والتقت مع منظمة الصاعقة نحو تصحيح العلاقة مع الأردن على قاعدة الحفاظ على دور منظمة التحرير، وحماية المنجزات على الساحة العربية والدولية، وبخاصة بعد موقف الأردن الرافض لكامب ديفيد، وتأكيد الأردن على أن الشعب الفلسطيني الطرف الأصيل في أي حل سلمي شامل. والنظر إلى مساهمة القرار الأردني في توفير أرضية عمل مشترك في المجالات السياسية، والإعلامية، ودعم صمود الشعب الفلسطيني، والسعي إلى تحقيق سلام عادل يحقق العودة وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة دون التطرق إلى المجال المختلف عليه (المجال العسكري). وبقيت فتح على موقف التنسيق والتعاون مع الأردن ما دام النظام الرسمي الأردني ملتزماً برفض كامب ديفيد، ومن باب "ضرورة العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص272.

[2] للاطلاع على **نص الوثيقة** يمكن الرجوع إلى مجلة شؤون فلسطينية الصادرة في طرابلس بتاريخ 1977/12/4.

المسؤولية الكاملة في هذا الصدد"[1] وهو ما صدر في البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في دمشق عام 1981. وبعد خروج م.ت.ف من لبنان ذهبت فتح بالعلاقة مع الأردن إلى توقيع "الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك" كضرورة على المستويين المرحلي والاستراتيجي. وانطلقت محاولات دخولها إلى التسوية السياسية من صيغة الوفد المشترك الذي سيشارك في المؤتمر الدولي، وعلى قاعدة التعامل مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن كلها. وقد وضح خالد الحسن خطوة المنظمة تجاه الحوار مع الأردن، وأوضح أن الهدف من التحرك يأتي ضمن العمل على إنجاح فكرة المؤتمر الدولي، والعمل على اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة م.ت.ف في المؤتمر الدولي على قدم المساواة مع باقي أطراف الصراع باعتبارها ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني، كخطوة أولى على طريق استصدار قرار عربي للبدء في الحركة الدولية[2] وليس من باب فتح آفاق العمل العسكري، كما كان في السابق وقد اعتبرت هذه النقطة منطلقا أساسيا في رفض التنظيمات للحوار مع الأردن، بمن فيهم المنشقون عن حركة فتح نفسها[3].

وبالرغم من آمال كبيرة علقتها فتح على الاتفاق مع الأردن للتغيير في الموقف الأمريكي، لكنّ تجميد العمل بالاتفاق، بعد مرور عام في شباط 1986، أظهر موقف فتح من التسوية السياسية. ففي خطاب الملك حسين حمل الملك منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تجميد العمل بالاتفاق؛ لرفضهم القرار 242، ولرفضهم قضية الفصل بين "استعادة الأراضي المحتلة عام 1967، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني[4].

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص291.

[2] الحسن، خالد، **فلسطينيات"1"**، دار الكر مل – صامد، عمان، 1986، ص57.

[3] المرجع السابق، ص89.

[4] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص351.

4- رهان حركة فتح على تطوير الموقف الأوروبي كمدخل، فمنذ توجّه بعض الدول الأوروبية نحو الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها طرفا معنيا بالحل السياسي، فقد شكلت زيارة ياسر عرفات إلى فينّا في عام 1979، فاتحة لوجود موقف أوروبي يتمايز عن الموقف الأمريكي بدءاً بالاعتراف بمنظمة التحرير، ومرورا بانتقاد السياسة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة في بيان البندقية في 1980/6/13، وتأكيدا على ضرورة مشاركة منظمة التحرير في الحل الشامل للصراع، الأمر الذي يتطلب مبادرة سياسية تنطلق من الحق الفلسطيني والخيار الفلسطيني. وبعد حرب لبنان 1982 وخسارة المنظمة لورقة الكفاح المسلح، ذهبت فتح باتجاه الانفتاح السياسي والدبلوماسي بالموافقة على مشروع فرنسي مصري مشترك تقدم في تموز 1982، إلى مجلس الأمن، يتضمّن دعوة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاعتراف المتبادل، وإجراء المفاوضات بين المنظمة وإسرائيل على قاعدة الإقرار بجميع قرارات الأمم المتحدة، وفي المقابل كانت المبادرة الأمريكية تطرح مشروع ريغان الذي نصّ على حكم ذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة، يرتبط بالأردن ويستند إلى القرار الدولي 242، ورغم عدم قبول المبادرة الأمريكية، فقد عملت فتح جاهدة على إبقاء الباب مفتوحا أمام المشروع بعدم رفضه، والاكتفاء بإصدار بيان لا يرفض المشروع، ويكتفي بكونه لا يلبّي حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة لتجاهله حق تقرير المصير، وحق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير[1].

5- استثمار معطيات الانتفاضة الأولى عام 1987؛ بعد التقاط المعطيات السياسية التي أحدثتها الانتفاضة، انصبت جهودها على بلورة أول وثيقة فلسطينية تصدر عن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، وذهبت فتح نحو الحل السلمي بطرح المبادرة الفلسطينية للسلام في الشرق الأوسط التي تقدم بها رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون أول 1988، عندما دعا إلى التحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام، وقد فسر ما تبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني من قرارات دورته التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 1988 "تعني حق شعبنا بالحرية والاستقلال الوطني، وفقا

[1] الصايغ، يزيد، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص773.

للقرار 181، وحق جميع الأطراف في النزاع بالوجود في سلام وأمن، بما فيها الدولة الفلسطينية وإسرائيل، وجيرانها، وفقا للقرار 242 وبرفض جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الأفراد والمجمعات والدولة"[1].

وترى الباحثة أن النضال السياسي لحركة فتح ركزّ على الخيار السلمي بما يبقي الحركة في إطارها الوطني، فكانت فتح تربط كل خطوة للدخول في نهج الحلول السياسية بهدفها المرحلي المرتبط بمسألة حقّ تقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة كحد أدنى للنضال الفلسطيني. وقد استفادت م.ت.ف من تطور موقف فتح باتجاه تعميق مفهوم الوطنية الفلسطينية، واستقلال القرار الفلسطيني، وبلورة الكيان المستقل من جهة، وباتجاه انبثاق فكر التسوية السلمية بعد أفول حرب التحرير العربية من جهة أخرى[2]. فقد استطاعت فتح أن تراكم وتواكب التغيرات السياسية على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي؛ لتأسس مشروع فلسطين للسلام، وتعرضه على المجتمع الدولي[3].

3. 2. 1. 2. 2 مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة

بعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، استمرّ ضعف مساحة الاهتمام السياسي الفلسطيني بالأراضي المحتلة كوحدة سياسية متجانسة. واقتصر الاهتمام على الصورة الرمزية في إطار دعوات المجلس الوطني الفلسطيني في دورتي تموز 1968، وتموز 1971 على استنكار أي من الدعوات المشبوهة لإنشاء كيان فلسطيني مزيّف، والإقرار بالحاجة إلى الاهتمام بمعالجة سياسة "الجسور المفتوحة" التي استخدمتها إسرائيل في توظيف الفلسطينيين في المؤسسات والدوائر المدنية، وعبرت دورة المجلس الوطني الاستثنائية في 1972 عن إعلان معارضة سياسية لمقترحات الملك حسين بإقامة المملكة المتحدة والانتخابات البلدية.

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص351.

[2] أبراش، إبراهيم، **فلسطين في عالم تغير**، المؤسسة الفلسطينية للارشاد القومي، رام الله، فلسطين، 2003، ص11.

[3] المرجع السابق، ص35.

وجاءت القرارات العملية والمبرمجة في كانون الثاني 1973 لاعتبار الأراضي المحتلة ميداناً أساسياً وبارزاً للنضال الفلسطيني، وشاركت فتح في عضوية "الجبهة الوطنية الفلسطينية" وذهبت إلى المزاوجة بين تعزيز جهدها العسكري بالتنظيم السري، والرهان على إمكانية التسوية السياسية لتعزيز الحضور. وقد عبّر صلاح خلف عن أهمية هذه المزاوجة حين قال "إنه لا يوجد ثورة في العالم إلا ولها برنامج مرحلي، وعليكم أن تمرحلوا نضالكم" [1] وطرحت إنشاء سلطة وطنية مستقلة وضّح ياسر عرفات حينها نهج الثورة لإقامتها: ب "النضال السياسي، والنشاط الدبلوماسي، والنضال المسلح، والعمل في أوساط الجماهير الفلسطينية، والجهود الرامية إلى توسيع دعم قضيتنا من جانب البلدان العربية وإلى تعزيز أواصر الصداقة والتضامن مع كافة القوى الديمقراطية في العالم، ولا سيما الاشتراكية". وبقي فكر فتح على ربط إقامة سلطة وطنية مستقلة بالشروط الثلاث: "لا صلح، ولا اعتراف، ولا تنازل عن الحق التاريخي" الأمر الذي أبقى رؤية الحركة خارج المنهج الشامل.

وبعد إقرار منظمة التحرير البرنامج المرحلي، بدأت خصوصية مستقبل الأراضي المحتلة عام 1967 تدخل على الاستراتيجية الدبلوماسية للمنظمة، وبالتوجه نحو العمل السياسي والاجتماعي في المناطق المحتلة حيث أصبحت محوراً مهماً في سجال التنظيمات الفلسطينية التي تتنافس على القيادة الوطنية.

وتوجَّهت حركة فتح سياسيا نحو خصوصية المناطق المحتلة منطلقة من محددين مهمين: تمثل الأول؛ بالتحدي للسيطرة الاجتماعية الإسرائيلية وللنفوذ الأردني بالمشاركة في العمل السياسي والاجتماعي، وبالدخول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي، مستفيدة من أموال الصمود. والثاني: بتعزيز التنظيم السري كنهج مهم في التعبئة السياسية. ونجحت فتح كما اليسار الفلسطيني في تأسيس أدوات التعبئة الجماهيرية المنظمة داخل الأراضي المحتلة بإنشاء المنظمات المهنية والقطاعية تحدياً لمنع الاحتلال الاسرائلي حرية العمل السياسي. وإلى جانب

[1] الصايغ، يزيد، **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مرجع سابق، ص494.

نجاح التنظيمات السياسية في توسيع القاعدة الجماهيرية والتعبئة السياسية فقد ساهمت ساحة عمل المؤسسات الاجتماعية الجديدة في تعزيز السجال الفلسطيني داخل منظمة التحرير.

وبعد عقد اتفاقية كامب ديفيد، تحوّلت الساحة الداخلية فعليا إلى ساحة أساسية للنضال الفلسطيني، وانسحبت فتح من عضوية الجبهة الوطنية الفلسطينية على قاعدة التخوّف والتشكيك من بروز الجبهة منافسا لمنظمة التحرير. وشكّلَ موقف فتح جدلا واسعا بين التنظيمات الفلسطينية، وتعدّدت وجهات النظر، فربطت الجبهة الشعبية أسباب الخلاف إلى توجّه فتح نحو تعزيز العلاقة مع الأردن، وخلصت الجبهة الديمقراطية إلى رغبة فتح في تعدّد القوى والعناصر الفاعلة في المناطق المحتلة، بينما ربط الشيوعيون بين حالة إضعاف الجبهة الوطنية وتوجه فتح نحو تعزيز التسوية السياسية.وخلصت التنظيمات الفلسطينية برؤية موحّدة لنهج فتح و هي "الهيمنة والتفرّد بالقرار السياسي والتنظيمي لمنظمة التحرير" [1].

3. 2. 1. 2. 3 تشكيل حكومة المنفى

ليس بعيدا عن مسألة التسوية السياسية ورفض فتح مشروع " المملكة العربية المتحدة" الذي اقترحه الملك حسين الذي كان أول من طرح فكرة الحكومة الفلسطينية المؤقتة، ومع دعوة الرئيس المصري عام 1972 لتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة تحفظت فتح وبشكل غير مباشر على المقترح المصري عندما وردت على الدعوة بضرورة "دعم الكيان الفلسطيني" متمثلا بمنظمة التحرير.

ولكنّ السجال الفلسطيني حول تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى بدأ بعد قرارات القمة العربية عام 1974، حيث برزت دعوات تشكيل حكومة في المنفى من داخل الساحة السياسية الفلسطينية، وتحديدا من قبل الشيوعيين والجبهة الديمقراطية.

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص292.

وبقيت فتح متحفظة على الفكرة، ولم تدخل كطرف في السجال الفلسطيني الفلسطيني. واستمرّت على قناعتها بعدم ضرورة إبراز فكرة حكومة المنفى، وعبّر صلاح خلف عام 1977 عن أسباب تحفظ حركة فتح من مسألة تشكيل حكومة المنفى لوجود عقدة حكومة عموم فلسطين، وعدم حاجة م.ت.ف التي تتمتع بشكل منظمة ثورية، وما يشبه الحكومة. ولخص موقف الحركة من تشكيل حكومة المنفى بأنه عمل متسرع، وفتح لا ترفض ولا تقبل، وإنما تعتبره غير مطروح[1].

واستمرّ تحفظ فتح على تشكيل حكومة المنفى إلى أن تم فك الارتباط من قبل الأردن وبرز التحدي السياسي أمام منظمة التحرير من جرّاء الفراغ السياسي لمنطقة الأراضي المحتلة، وقد توجهت حركة فتح وباقي التنظيمات الفلسطينية إلى دراسة فكرة إنشاء حكومة في المنفي بشكل معمق من خلال إحالة المسألة إلى اللجنتين القانونية والسياسية في منظمة التحرير.

وبإقرار منظمة التحرير البرنامج السياسي الذي انبثق عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، فقد خوّل المجلس الوطني المجلس المركزي سلطة تأليف حكومة في المنفى تقوم اللجنة التنفيذية بوظيفة الحكومة إلى أن يتم تأليفها.

وترى الباحثة أن حركة فتح قد التزمت موقفا متحفظا من تشكيل حكومة المنفى، مستفيدة من دعامة أساسية ساهمت في بلورة توجّهات الحركة، وهي الاستفادة مما واجهته حكومة عموم فلسطين، واستمرت بموقفها عبر سنوات طوال بالتركيز على مبدأ وحدانية منظمة التحرير كممثل شرعي للشعب الفلسطيني استطاعت أن تجمع بين محاور العمل السياسي الدبلوماسي ضمن آليات عمل متوافقة تصب في تعزيز توجهاتها السياسية نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وساهم واقع المتغيرات السياسية التي نجمت عن الانتفاضة الأولى 1987، وما لحقها من فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية، بالتوجه نحو الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص264،263.

المستقلة وعاصمتها القدس في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد تحقيق الانسحاب الكامل منهـــا، وتأكيد حق اللاجئين في العودة. وتم الإعلان أيضا عن طرح مشروع السلام الفلســطيني فـــي المجلس الوطني الذي عقد في الجزائر في 1988/11/15.وتأليف حكومة مؤقتة. وبعد الدراســة عبّر عرفات عن نظرة فتح إلى الحكومة وذكر أنها أداة ووسيلة تقتضيها المصــلحة الوطنيــة، ولست غاية بحدِّ ذاتها.

3. 2. 2 موقف الفصائل الفلسطينية الأخرى المنضوية في إطار م.ت.ف

انضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية عبر مسيرتها النضالية إلى جانب حركة فتح، العديد من التنظيمات السياسية التي أجمعت على رفع شعار تحرير فلسطين، وتباينت فـــي الرؤى الاستراتيجية والتكتيكية. وقد لعبت تلك التنظيمات والمنظمات السياســية أدوارا متفاوتــة تجاه محددات السياسة الفلسطينية التي ساهمت في بلورة المشروع الوطني الفلسطيني.

ومن قاعدة الاتفاق على الهدف العام، وبخاصة بعد الإجمــاع علــى نهــج المرحليــة السياسية، والاختلاف والتباين على سياسات وآليات تحقيقه، برزت الجبهــة الشــعبية لتحريــر فلسطين بوصفها ثاني أقوى فصيل داخل منظمة التحرير، وتصدّرت بشكل واضح قيادة جبهــة الرفض التي أنشئت عام1974 بدعم من العراق، في معظم المواقف السياسية المعارضة لسياسة حركة فتح، وظهرت إلى جانبها الجبهة الديمقراطية التي التقت مع الجبهة الشعبية أكثــر ممــا اختلفت معها، فعلى الرغم من تباين الجبهة الديمقراطية؛ بتبنيها المرحلية السياسية فقد التقتا فيما بعد في رفض طروحات حركة فتح للسير في نهج الحلول السلمية.

وترى الباحثة أن رصد مواقف التنظيمات الفلسطينية التي انضمت إلى جبهتي الــرفض والقبول كل واحدة بحاجة إلى بحث آخر يقف على طبيعة مشاركة كل تنظيم في جبهة الرفض. وانطلاقا من أن المواقف والقرارات تبنى على التصورات والأفكار، وجدت الباحثة في الجبهــة الشعبية لتحرير فلسطين نموذجاً قد يحقق هدف الباحثة في الوقوف علــى الســجال الفلســطيني الفلسطيني، ومواطن الالتقاء والاختلاف بين الطرفين. وكان لاختيار الجبهة الشعبية نموذجاً عدة

اعتبارات أهمها: أن الجبهة الشعبية قادت خط المعارضة من خـــلال قيادتهـــا لجبهـــة الـــرفض لسنوات طويلة، وأن الجبهة الشعبية من التنظيمات التي لا تزال حاضرة في الســـاحة السياســـية الفلسطينية، كما ستعرج الباحثة على الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي انضمت إلى جبهة القبول فترة وإلى جبهة الرفض فترة أخرى حيث وجدت الباحثة في أســـباب التقـــاء واخـــتلاف الجبهة الديمقراطية مع جبهتي الرفض والقبول شيئاً من التمايز، قد يكون إضافة توضيحية لهدف البحث.

3. 2. 2. 1 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تأسست الجبهة الشعبية بتاريخ 1967/12/11، وكانت أولى مشاركتها بعضوية منظمـــة التحرير عام 1971، إذ شاركت بعضوية اللجنة التنفيذية بعد إعلان البرنامج السياســـي للجبهـــة الشعبية عن تبني فكرة الحفاظ على جبهة وطنية تكون أداة استراتيجية أساسية وضـــرورية فـــي إنجاز المهام الوطنية، والصيغة التنظيمية من وجهة نظر الجبهة الشعبية تعبّـــر عنهـــا منظمـــة التحرير الفلسطينية على قاعدة برنامج الحدّ الأدنى. [1] ومنذ ذلك الوقت والجبهة الشعبية تلعـــب دورا في الساحة السياسية الفلسطينية، وتحديدا عندما برزت بتصدّرها للمعارضة وقيادتها جبهـــة الرفض.

ولفهم مواقف الجبهة الشعبية لا بد من رصد فكرها الخاص من قضية التحرير، والحـــلّ المرحلي، والتسوية السياسية. فقد رفعت شعار أن حرب التحرير الشعبية ذات أربع مراحل هي "مرحلة التحضير، ومرحلة التثبيت والبناء، ومرحلة بناء الجـــيش الثـــوري، ومرحلـــة حـــرب التحرير الشعبية" [2]، لكنَّ معركة تحرير فلسطين تتجاوز ذلك لأن تعقيداتها العسكرية والسياسية بسبب الشرعية الدولية التي اكتسبها الكيان الصهيوني، تحتاج إلى تعديل ميزان القوى تـــدريجيا، مما يعني تحرير أجزاء تلو أجزاء تقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة.

---

[1] علوش، ناجي، **فكر المقاومة الفلسطينية(1948–1987) نظرة عامة**، مرجع سابق، ص83.

[2] المرجع السابق، ص89.

وترى الباحثة أن الجبهة الشعبية أدركت تعقيدات القضية وخصوصيتها، فحاولت الخروج عن قاعدة مراحل حرب التحرير من خلال القبول بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الجزء المحرّر من الأرض.

لكنَّ إقامة الدولة الفلسطينية حسب طرح الجبهة يجب أن يرتبط بشرطين أساسيين هما[1]: الأول: اقتران طرح إقامة الدولة المستقلة باعتباره خطوة على طريق التحرير الكامل، وليس بديلا. والثاني: ارتباط الهدف المرحلي بسد الطريق على نهج التسوية السياسية. وترى الباحثة أن تمسك الجبهة الشعبية بالشرطين لفترة من الزمن ساهما في إبقائها في خط رفض نهج التسوية السياسية. وفي عام 1973 ورد تفسير على لسان الأمين العام جورج حبش لموقف الجبهة من فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة يقضي بأنَّ الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية يتمثل في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. لذا فالجبهة لن تقبل بدولة تقوم على أساس الاعتراف بإسرائيل، على الرغم من عدم ثقته من إقامة الدولة خطوة واحدة، لكنّ إقامة دولة تطرحها مشاريع التسوية السياسية تختلف عن تحرير الجزء كقاعدة جديدة لمواصلة النضال وصولا إلى تحرير كامل فلسطين[2].

وحول معطيات رفض نهج التسوية السياسية تتابعت التصريحات السياسية من قبل الجبهة الشعبية قبل البرنامج المرحلي وبعده، وجاءت التصريحات قبل البرنامج المرحلي تطالب بربط إقامة الدولة بالكفاح المسلح، على اعتبار أن "عقدة الأرض" لن تكون المقياس الوحيد لمحاكمة الأمور وتحديد المواقف، بل يجب الاعتماد على ظاهرة الكفاح المسلح، فدولة فلسطينية تأتي من التسوية الأمريكية " لن تكون دولة وطنية، ولن تشكل قاعدة لمواصلة النضال"[3] وحسبها أنها دولة تحت رحمة إسرائيل وبلا حقوق اقتصادية، ولا تلبي طموح الشعب الفلسطيني في الشتات. وترى الباحثة أن ربط إقامة الدولة الفلسطينية بالكفاح المسلح بشكل صريح هو ما ميّز موقف الجبهة الشعبية.

---

[1] علوش، ناجي، **فكر المقاومة الفلسطينية(1948-1987) نظرة عامة**، المرجع السابق، ص90.

[2] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص230.

[3] المرجع السابق، ص242.

أما بعد مشاركتها التوقيع على البرنامج المرحلي " برنامج النقاط العشرة" في حزيران 1974، لم يمرّ أكثر من ثلاثة شهور، وقدمت الجبهة الشعبية انسحابها من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وصدر بيان وضّح موقف الجبهة " حتى لا تعتبر مسؤولة عن الانحراف التاريخي الذي تورّطت فيه قيادة المنظمة، وحتى تواصل النضال في صفوف الجماهير لتصحيح الانحراف"[1]، وتم تشكيل "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية، عُرِفت لاحقا بجبهة الرفض. وقد عزت الجبهة الشعبية حينها أن موافقتها على برنامج النقاط العشر، من باب واقع الحلول الوسط التي تلتقي والحدّ الأدنى للوحدة الوطنية.

وكشفت الحرب الأهلية اللبنانية أساس الاختلاف الأيدولوجي بين موقف جبهة القبول وجبهة الرفض، فقد كانت أولوية القضية الفلسطينية عند حركة فتح هو السبب الذي قادها إلى الالتفات نحو العملية السلمية الدبلوماسية، بينما كانت الأولوية عند الجبهة الشعبية وباقي قوى جبهة الرفض تتركز على رؤية اليسار اللبناني بوصفه جزءاً من حركات التحرر الوطني العربي، لكنّ التجربة اللبنانية وضحت أهمية توجّه مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية نحو توحيد قوّتها باتجاه تحقيق إقامة الكيان الفلسطيني، بدلا من تشتيت تلك القوّة وبعثرتها.

وبعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل عام 1978، انحسرت جبهة الرفض وجاء حضور الجبهة الشعبية للمجلس المركزي لمنظمة التحرير بعد انقطاع دام أربعة أعوام،وعكس تبنّي المجلس مقترح تعديل دورة المجلس الوطني في الثالث عشر بشكل جوهري على البرنامج السياسي، لأن الدعوة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة أصبحت غير مشروطة كما في السابق وبموافقة الحضور جميعا. وترى الباحثة أن توافق طرفي المعادلة السياسية على الحلّ المرحلي كقاعدة أساسية شكّل منطلقا أساسيا للاختلاف والتباين بين رؤيتهما لكيفية تحقيق ذلك الحل السلمي.

---

[1] كوبان،هيلينا، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة وتقديم سليمان الفرزلي،هاي لايت للنشر، لندن، 1984، ص230.

3. 2. 2. 2 الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

أعلن التيار اليساري في الجبهة الشعبية، بتاريخ 21-2-1969 بيانا ينهي علاقته مع الجبهة، ويعلن عن تأسيس جسم تنظيمي جديد سمي بالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وانضم أعضاء التنظيم الجديد لقيادة الكفاح المسلح، والى المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية قبل نهاية العام نفسه، وبرزت مواقف الجبهة الديمقراطية بين عام1971-1983، ضمن تحالف ثلاثي ضم حركة فتح والصاعقة (جبهة القبول).

وقد ساهمت الجبهة الديمقراطية في صياغة مفهوم القضية الفلسطينية نظريا، عندما طرحت فكرة قيام دولة ديمقراطية علمانية يتساوى فيها المسلمون، واليهود، والمسيحيون، ولكنّها تمايزت في طرح مفهوم المرحلية النضالية بشكل رسمي عندما طرحت اللجنة المركزية للجبهة، في دورتها الرابعة في آب 1973 التصور الذي فرّق ما بين الحل التاريخي والحلّ المرحلي؛ لأن انتزاع الشعب الفلسطيني " حق تقرير المصير على كامل التراب الوطني الفلسطيني لا يمكن تحقيقه واقعيا، إلا إذا توالت التغيّرات في موازين القوى وألحقت الهزيمة بالأعداء و"إن المهمة المرحلية المباشرة للثوريين وجماهير الشعب في المناطق المحتلة، هي النضال من أجل طرد الاحتلال، وضد مشروع المملكة المتحدة، ومن أجل انتزاع حق الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة في تقرير مصيره بنفسه، بمعزل عن تدخل الاحتلال الإسرائيلي أو الرجعية"[1].

وربطت الجبهة الديمقراطية بين موضوع المرحلية النضالية ومشروع الدولة الفلسطينية من منطلق المقاربة الموضوعية بين موقفين يفسّران الوطنية الفلسطينية؛ موقف اليسار الحقيقي، وموقف التطرّف اللفظي البرجوازي، ففي حين ترفض الجبهة الاعتراف بالوجود الصهيوني على أي جزء من فلسطين، كون المشاريع تفتقر للقوّة الفعلية التي ترغم إسرائيل على التسليم بقرار التقسيم 1947، فقد قدّرت خطورة الموقف الآخر الواقعي ذي الحظ بالنجاح، وهو طرح مشروع المملكة العربية المتحدة، وفي ظلّ رفض التوجّه لأيٍّ من الموقفين رفعت الجبهة

---

[1] حواتمه، نايف، **الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، التقرير النظري والسياسي والتنظيمي** (المؤتمر العام الثاني)، دار ابن خلدون، بيروت، 1981 ص261.

الديمقراطية شعار المرحلية النضالية المستند إلى فكرة "الحلقة الوسيطة الرئيسية" في النضال الوطني التي تحوّلت من حلقة وسيطة رئيسية تطرحها الجبهة عام 1971 لإقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يضم الضفتين، إلى حلقة وسيطة تستند إلى إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام 1967، وضمان حق تقرير المصير والسيادة للشعب الفلسطيني[1].

وبعد حرب 1973 أكدّت الجبهة الديمقراطية أهمية النضال من أجل الاعتراف العملي بالمنظمة ممثلا شرعيا وحيدا، وتحقيق تقرير المصير، وإقامة السلطة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين، يجلو عنه الاحتلال، ولكن دون تقديم تنازلات مبدئية من قبل المنظمة. [2]

فكانت الجبهة من أوائل المبادرين لدعوة الحركة الوطنية الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها، وقيادة الشعب الفلسطيني المحتل عام 1967؛ من خلال إنهاء الاحتلال، وضمان حرية تقرير المصير، وفرض السيادة الوطنية الكاملة باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وجاء التصريح على لسان الأمين العام نايف حواتمه في إحدى محاضراته نهاية عام 1973 عندما ربط بين إقامة سلطة وطنية فلسطينية وانتزاع الوجود الفلسطيني للشعب على أية أرض يتم تحريرها[3].

واستندت الجبهة الديمقراطية على فكرة القاعدة الآمنة لربط الهدف المرحلي بالهدف الاستراتيجي، لأنّ السلطة الوطنية المستقلة هي خطوة على طريق إقامة الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين.

وبخصوص التسوية السياسية رفضت الجبهة أية تسويات تقوم على مبدأي الصلح والاعتراف بإسرائيل؛ لأن الدول العربية من وجهة نظر الجبهة ليست بحاجة إلى الصلح والاعتراف مقابل التسوية السياسية التي تضمن الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967.

---

[1] الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**، مرجع سابق، ص230.

[2] المرجع السابق، ص243

[3] المرجع السابق، ص238.

3. 3 الحركات الإسلامية الفلسطينية خارج إطار منظمة التحرير والمشروع الوطني

نمت في الساحة السياسية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة الحركات الإسلامية ذات الوجهة السياسة المغايرة لسياسة منظمة التحرير. والتقت الحركات الإسلامية الثلاثة؛ حزب التحرير الإسلامي، وحركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) على شعار إقامة الدولة الإسلامية، لكنّ التعاطي مع القضية الفلسطينية شكّل أرضية التباين والاختلاف فيما بينهم. وظهر ذلك جليا في شعارات تلك الحركات، حيث رفع حزب التحرير شعار "العالم الإسلامي هو المقدّمة لتحرير فلسطين"، وذهبت حركة الجهاد الإسلامي إلى شعار "طريق الوصول إلى الدولة الإسلامية من خلال تحرير فلسطين"، بينما رفع الإخوان المسلمون شعارهم "أن مقدمة التحرير ما هو إلا المجتمع الإسلامي".

فكانت حركة الجهاد الإسلامي أول حركة إسلامية واجهت الاحتلال الإسرائيلي، وقد وجهت انتقادها إلى جماعة الإخوان المسلمين؛ لاختيارها طريق الإيمان بغير الجهاد،كما انتقدت منظمة التحرير لاختيارها الجهاد دون الإيمان [1]، وبقيت الحركات الثلاثة محدودة التأثير في الساحة السياسية الفلسطينية إلى أن اندلعت الانتفاضة الشعبية عام 1987.

ورز في بداية الانتفاضة، تأثير الإسلاميين من خلال تنظيمي حركة الجهاد الإسلامي، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، التي أعلنت عن تأسيسها جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، وبعد ذلك استطاعت حركة حماس أن تشكل قوّة إسلامية رئيسية، أصبح لها حضورٌ سياسيٌّ في ساحة العمل السياسي الفلسطيني.

وعليه تجد الباحثة ضرورة إلقاء الضوء على علاقة الحركات الإسلامية الثلاثة بالمشروع الوطني الفلسطيني الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية كرؤية سياسية فلسطينية.

---

(1) Ziad Abu Amr, **Islamic Fundamentalisim in the West Bank and Gaza Bloomington,**1994.p103.

3. 3. 1 موقف حزب التحرير الإسلامي من المشروع الوطني الفلسطيني

تأسس حزب التحرير الإسلامي عام 1953، كتنظيم فلسطيني مستقل في الضفة الغربية على يد الشيخ تقي الدين النبهاني*. وارتكز الحزب منذ نشوئه على الإسلام كمرجعية وحيدة للحزب، ونادى بضرورة إحياء الخلافة الإسلامية. فالعالم من وجهة نظر الحزب ينقسم إلى قسمين هما دار الإسلام، ودار الكفر. ويرتبط وجود دار الإسلام بمجيء خليفة إسلامي يحكم البلاد بالشريعة الإسلامية، ويؤمن الحزب أن إصلاح الفرد لا يأتي إلا من خلال إصلاح المجتمع، وإقامة الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية. ومن منطلق أن الدولة هي صاحبة الإرادة في التغيير، فإن مهمة الحزب تنحصر في تغيير الحكم وتبتعدُ عن الإصلاح الأخلاقي والديني للأفراد والمجتمع، فلم يهتم بإنشاء المؤسسات، بل اقتصرت المهمة على تغيير الحكم كهدف أسمى لدى الحزب[1]، وعليه فهو حزب سياسي يعمل بين الأمة ومعها؛ من أجل إعادة الإسلام إلى الحياة والدولة والمجتمع، من خلال حمل دعوة الإسلام للتغيير عن طريق تغيير الأفكار لتصبح رأيا عاما[2].

وحذر الحزب من التعامل مع أي حزب آخر لا يقوم على الشريعة الإسلامية، باعتبار أن أي تكتل خارج الشريعة الإسلامية ينتمي إلى دار الكفر؛ بصرف النظر عن كونه رأسمالياً أو اشتراكياً أو قومياً أو وطنياً....الخ، فالتعددية الحزبية عند الحزب تقتصر على الأحزاب داخل دار الإسلام، من باب إقامة الأحزاب السياسية التي تحاسب الحكام، لكنَّ حزب التحرير عانى من فتور العلاقة مع الحركات الإسلامية الأخرى.

---

* الشيخ محمد تقي الدين النبهاني ولد في قرية اجزم ي القدس سنة 1909، وقد عمل النبهاني في سلك القضاء وفي سلك التعليم. له العديد من الكتب الإسلامية منها الشخصية الإسلامية، إنقاذ فلسطين، ورسالة العرب. وعرف باهتمامه بالشؤون العامة، وقام سنة 1952 بالإعلان عن إنشاء حزب التحرير الإسلامي في فلسطين منطلقا من استئناف الحياة الإسلامية وقيام الدولة الإسلامية. تنقل بين الأردن وسوريا ولبنان لحمل دعوة الحزب ونشرها. وقد توفي الشيخ عام 1977.

[1] البرغوثي، إياد، **الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 1992، ص26.

[2] العبيدي، عوني جدوع، **حزب التحرير الإسلامي**، دار اللواء للصحافة والنشر، ص22.

والقضية الفلسطينية لدى الحزب لا تتعدى كونها جزءاً من الهم الإسلامي العام الذي يستند على قيام الدولة الإسلامية كأساس، وما دون ذلك من القضايا ستحل ضمن الخلافة الإسلامية[1]. فالموقف النظري من القضية الفلسطينية ينطلق من قاعدة أنها قضية أرض مقدّسة يجب تحريرها من الاحتلال ولكن بواسطة الدولة الإسلامية. فهو لا يؤمن بالمقاومة، ولم يشارك بالانتفاضة، لأن التغيير من وجهة نظر الحزب هو أمر رباني لا يحتاج إلى قبول الحلول الوسطية، ورفض فكرة العملية السلمية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وترى الباحثة أن حزب التحرير لم يتفاعل مع تطورات القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، فهو ما يزال بانتظار إقامة الخلافة الإسلامية لحل جميع قضايا المسلمين ومن ضمنها القضية الفلسطينية، وبقي على موقف الرفض المتتالي، مما انعكس على ضعف حضوره وتأثيره على الساحة السياسية الفلسطينية.

3. 3. 2 موقف حركة الجهاد الإسلامي

تأسست حركة الجهاد الإسلامي في أواخر السبعينات من القرن الماضي من قبل جماعة إسلامية فلسطينية يتزعمها فتحي الشقاقي*، انشقت عن تنظيم الإخوان المسلمين، وقدمت رؤية خاصة مبنية على فكرة الجمع بين الدين والوطن في الساحة الفلسطينية. فكانت أول تنظيم خارج إطار منظمة التحرير يطرح مقاومة الاحتلال كهدف أساسي ويستند إلى كون القضية الفلسطينية قضيته المركزية في تحقق الهدف العام للحركة المتمثل بعودة الخلافة الإسلامية.

---

[1] البرغوثي، إياد، **الاسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990، ص37.

* ولد فتحي الشقاقي في مخيم رفح في قطاع غزة عام 1951، تلقى تعليمه الجامعي في جامعة بير زيت وأكمل تعليمه في مجال الطب في مصر، تأثر بفكر الإخوان المسلمين أثناء وجوده في مصر، لكنه تأثر أيضا، بالثورة الإيرانية وكان من أبرز الفلسطينيين الذين دعا إلى تبنيها كنموذج حيث ألف كتاب بعنوان "الخميني...الحل الإسلامي والبديل"، اعتقل على اثر ذلك في مصر. واعتقل لاحقا في فلسطين عام 1983،1986، ثم أبعد في آب 1988 إلى لبنان أثناء الانتفاضة. تبنى مسؤولية تنفيذ عملية بيت ليد عام 1995 التي اغتيل على أثرها على يد الموساد الإسرائيلي.

فقد بنى الجهاد الإسلامي فكره مستندا إلى ما سبقه من تيارات إسلامية في الساحة الفلسطينية، ومتأثرا بظهور الثورة الإيرانية، ومفهوم الثورة الرافض للاستبداد السياسي والاجتماعي. فالحركة تباينت مع فكر الإخوان المسلمين في اختيار الجهاد طريقا للإيمان، والتقت وفكر حزب التحرير عند فكرة إقامة الخلافة الإسلامية، وبشكل أدق، فقد اعتبر الجهاد الإسلامي حركته جزءاً من خطّ ممتد في التاريخ الإسلامي وفي التراث الإسلامي. وتمايز عن الحركتين في اعتبار القضية الفلسطينية أهم قضية إسلامية في هذه المرحلة التاريخية، وربط بين فاعلية تحرير فلسطين والعودة إلى الإسلام.وقد شكّل تمايز الحركة أرضية انتقادها للفكر الإسلامي التقليدي[1].

أما التقاؤها وانتقادها للتوجّه الوطني للقضية الفلسطينية فقد استند إلى أن التنظيمات الوطنية استثنت الإسلام من برنامجها، واتخذت من الوحدة الوطنية شعارا تستبعد فيه الدين عن القضية.

وقد تصاعدت شعبية الحركة في الثمانينيات، بعد العمليات التي قامت بها الحركة في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي، ولكن بعد اندلاع الانتفاضة تعرض أبناء الحركة للاعتقالات الواسعة التي ضربت البنية التنظيمية للحركة. وفي ظل هذه الأحداث ظهرت حركة حماس في ساحة العمل السياسي الفلسطيني، واستطاعت أن تأخذ واجهة العمل الجهادي المقاوم.

وترى الباحثة أن حركة الجهاد الإسلامي قَدَّمت منذ تأسيسها وحتى الوقت الحاضر رؤية محددة تجاه المشروع الوطني الفلسطيني، فهي تلتقي مع فكرة المقاومة والجهاد، وتتعارض مع فكرة التوجّه السلمي لحل القضية الفلسطينية، إلا أن التأثير المحدود للحركة ارتبط بضعف حضورها الشعبي، وبخاصة بعد التحاق حركة حماس بنهج المقاومة.

---

[1] البرغوثي، إياد، **الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد**، مرجع سابق، ص65.

3. 3. 3 موقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

خلفية النشأة: تعتبر حركة حماس نفسها امتدادا لفكر الإخوان المسلمين، وبالتحديد ما يتعلق برؤية الإخوان المسلمين للقضية الفلسطينية، وطريقة تعاملهم معها وعليه، فإن البحث عن نشأة حركة حماس يتطلّب من الباحث العودة إلى توجّه الإخوان المسلمين فكرا وممارسة.

لقد حصر الإخوان المسلمون موقفهم النظري تجاه فلسطين منذ العام 1948 بجملة من المحددات تضمَّنت: فلسطين أرض إسلامية لا يحق لأحد التفريط بأي جزء منها، وفكرة التفاوض من أجل إقامة الدولة في الضفة وقطاع غزة خيانة للقضية، والاعتراف بإسرائيل هو إقرار باغتصاب أرض إسلامية، والاعتقاد بأن معركة تحرير فلسطين تبدأ بعد الانتهاء من الانبعاث الإسلامي والعودة إلى الإسلام. فالموقف من القضية الفلسطينية عند الإخوان المسلمين يتحدّد ضمن مفاهيم دينية، ويبتعد عن المحددات الوطنية المرتبطة بفلسطين أرضا وشعبا [1].

وأوضح أحمد نوفل أحد الكتاب الإسلاميين تصور الإخوان المسلمين لآليات التعامل مع القضية الفلسطينية في قوله "يجب أن نحدث تغييرا شعبيا عريضا، وإن أوجدنا ذلك، وأنشأنا صفّا إسلاميا، أو أرضا إسلامية (دولة) ننطلق منها للعمل كظهير للمسلمين، تكون المشاركة حينها مجدية، ونستطيع أن نستقدم أفواج المجاهدين من كُلِّ بقاع الأرض...". [2]

وتحاشت جماعة الإخوان المسلمين العمل العسكري في العقدين الأولين على الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ونشطت من خلال دور الإخوان، والجمعيات الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة. واقتصرت توسيع قاعدتها الاجتماعية على تأسيس المدارس الدينية، والمكتبات، ومراكز رعاية الأطفال، والتدريب المهني، وعلى المشاركة الانتخابية في اتحادات الطلبة في الجامعات الفلسطينية.

وبعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتي ساهمت في تنامي الصحوة الدينية في البلدان العربية بعامة والأراضي الفلسطينية بخاصة، تعزز دور جماعة الإخوان المسلمين

---

[1] أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الأسوار، عكا 1989، ص 49.

[2] المرجع السابق، ص 51.

كقوة سياسية، وبخاصة بعد القرار الإسرائيلي بترخيص المجمع الإسلامي رسميا في قطاع غزة. وظلَّت مشاركة الإخوان في الاحتجاجات المدنية ضدّ الاحتلال محدودة، الأمر الذي جعلها تتعرض للانتقاد والتشكيك من قبل قاعدتها التنظيمية، مما حدا بالشيخ أحمد ياسين إلى تأسيس "المجاهدين الفلسطينيين" كذراع عسكري للجماعة.

ونمى صراع داخلي بين قيادات حركة الإخوان المسلمين، فالقيادات الشابة طالبت بالانخراط في الصراع ومقاومة الاحتلال، بسبب تواجدها على المحك داخل المؤسسات والجامعات والسجون مع عناصر وطنية تأثرت بها، في حين ظلَّت القيادات التقليدية تفضِّلُ المحافظة على الموقف التقليدي لحركة الإخوان المسلمين إلى أن جاءت الانتفاضة لتحسم الأمر لصالح القيادات الشابة.وتعلن عن تغيير جذري في تعامل الإخوان المسلمين مع القضية الفلسطينية تمثَّل بالإعلان عن انطلاقة حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

3. 3. 3. 1 نشأة حماس

أعلن يوم الرابع عشر من كانون الأول 1987 عن ولادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وصدر الميثاق التأسيسي في آب 1988، الذي عبَّر عن توجَّه جماعة الإخوان المسلمين الجديد في الساحة الفلسطينية، حيث هدفت الحركة إلى " منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلنا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان"[1] ومن هنا يمكن الحديث عن الهدف العام لحماس الذي يتمثل بإقامة الدولة الإسلامية وتحرير كامل التراب الفلسطيني.

ظل ميثاق حماس مبهما بشأن أهداف النضال ضد إسرائيل ووسائله، فالحركة تسعى لإقامة دولة الإسلام في فلسطين كُلّها، وتعارض فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية التي رفعت شعارها منظمة التحرير الفلسطينية عام 1969. كما ربط ميثاق حماس تحرير فلسطين بالواجب الديني، فأرض فلسطين هي أرض إسلامية، وتحريرها من الاحتلال واجب ديني، باعتبارها

[1] **ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة التاسعة.**

أرض وقف إسلامي، ودعت إلى الجهاد، واختارت حماس لنفسها سلوك طريق معارض للتطورات السياسية التي سلكتها منظمة التحرير وبشكل خاص فكرة الحلّ المرحلي، وبالرغم من عدم توضيح الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة الإسلامية المنشودة،[1] لكنَّها ترى سلوك طريق الحلول السلمية مسألة تتضمن الاعتراف بالكيان اليهودي على أرض فلسطين، وهنا تكمن الخطورة وبخاصة وأن الاعتراف لا يخضع حسب وجهة نظر الحركة لاجتهاد شخص أو منظمة أو دولة، بل إنها مسالة تمسّ الدين وتمس العقيدة فهي من الكبائر والمحرّمات، وسلوك تلك الطريق يعني مؤامرة[2].

ومع توسع القاعدة الجماهيرية للحركة، صدَر عن قيادة حماس بعض المشاريع التي تحدثت عن الحلّ المرحلي، وعن الهدنة كوثائق إضافية للميثاق، وتكون بذلك حركة حماس قد قدَّمت منذ انطلاقها ثلاثة مواقف متزامنة لتحرير فلسطين؛ حلّ تاريخي يتحدث عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وحلّ مرحلي يتحدث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحلّ مرحلي ثابت يرتبط بالهدنة [3].

أما لحل التاريخي الذي تحدد في نص ميثاق الحركة، فقد ربط تحرير فلسطين من البحر إلى النهر باعتبارها أرض وقف إسلامي، وبأن الانتفاضة الشعبية عام 1987 ما هي إلا حلقة من حلقات متتابعة ستؤدي إلى التحرير، وجاءت المشاريع المطروحة من قيادة حماس على الموقفين الآخرين من خلال توضيح آليات وتطبيقات الحلّ المرحلي بجزئية.

وتقدم محمود الزهار عام 1988 بمشروع عرف باسمه لاحقا إلى شمعون بيرس وزير الخارجية الإسرائيلي في حينه، تحت عنوانين للحل هما: الحلّ المعجّل، والحل المؤجّل. وطرح

---

[1] بدون مؤلف، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، الكويت، مكتبة دار البيان، 1989، ص59.

[2] ابن يوسف، أحمد، **الحركة الإسلامية خلفيات النشأة وآفاق المصير**، المركز العلمي للبحوث والدراسات، 1989، ص40.

[3] أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مرجع سابق، ص93.

أحمد ياسين عام 1993 فكرة الهدنة، وأكد عليها رئيس المكتب السياسي لحماس موسى أبو مرزوق عام 1994.

وقد تضمن مشروع الزهار للحلّ المعجّل النقاط الآتية [1]:

1- إعلان إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

2- توضع الأراضي المحتلة في يد الأمم المتحدة.

3- يسمِّي الشعب الفلسطيني ممثليه من الداخل والخارج، بالطريقة التي يرتئيها دون أي حقّ لإسرائيل في الاعتراض على ذلك.

4- تبدأ المباحثات بين الممثلين بشأن النقاط المتعلقة بالحقوق كاملة، في الوقت الذي يوافق عليه الطرفان.

أما بشأن الحل المؤجّل فقد طرح الزهار إخراج طبيعة الصراع من الدوائر الضيقة إلى الدائرة الأوسع، وهي دائرة ربط القضية الفلسطينية بالشعوب المسلمة ربطا عقدياً.

وبالرغم من كون مشروع الزهار للحل المرحلي قد بقي في دائرة طرح إسلامي فضفاض إلاّ أنّ محمد نزال المتحدث الرسمي لحماس أكد عام 1993 في إحدى تصريحاته لجريدة الرأي الأردنية عن استعداد حركة حماس لقبول الحلّ السلمي، مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، ومن دون الاعتراف بدولة إسرائيل [2].

ووجد البعض من أمثال زياد أبو عمرو أن الإخوان المسلمين طرحوا موقفهم الواقعي للحلّ كتكتيك؛ لأنه يتناقض والتصوّر الإسلامي لحسم الصراع مع إسرائيل[3].

---

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1997، ص81،80.

[2] المرجع السابق، ص81.

[3] أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مرجع سابق، ص100.

وترى الباحثة أن موقف حماس المتردّد من الحل المرحلي بقي في سياق ربط إقامة الدولة الفلسطينية بشرط عدم التنازل عن باقي الأجزاء من فلسطين. وهو ما اعتبر رابطاً أساسياً لموقف الحركة الثالث، المتمثّل بالحل المرحلي الثابت (الهدنة).

الحل المرحلي الثابت: الهدنة

قدَّمت حركة حماس مفهومها الخاص للحلّ المرحلي، وهو مفهوم الهدنة، حين قدّم المكتب السياسي للحركة النقاط الآتية [1]:

1- حركة حماس لا ترفض الحلّ المرحلي بل تختلف مع استحقاقات تلك المرحلة.

2- الاستحقاق الرئيس الذي ترفضه هو الاعتراف بالكيان الإسرائيلي ووجوده على الأرض.

3- ربط الحلّ المرحلي بوسيلة الجهاد والمقاومة المسلّحة.

4- قبول المرحلية من خلال المدخل الشرعي الديني، وهو الهدنة التي تختلف واتفاقيات السلام.

5- ربط الخيار الاستراتيجي والمصيري بخيار الشعب عن طريق الاستفتاء الحرّ، سواء من ناحية التسويات السياسية، أو من ناحية اختيار القيادة المنتخبة، وتلتزم حماس إذا ساد هذا الوضع بالخيار الشعبي.

ويبدو أن مفهوم الهدنة لدى حماس قد وَّفر لها نوعاً من التمايز عن معاهدة السلام، حيث ربطت حركة حماس معاهدة السلام بالتفريط بالحقوق والتسليم بذلك، بينما ربطت الهدنة بمفهوم تجميد الوضع الحقوقي لمدة من الزمن تنتظر تغير ميزان القوى، وتهدف إلى تعديل الوضع الحقوقي بعد نهاية المدة.

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة العملية**، مرجع سابق، ص86،87.

وبالرغم من طرح المواقف الثلاث بشكل متزامن منذ انطلاقة الحركة، إلا أنها افتقرت إلى نسق موحد يوضّح علاقة الطروحات الثلاث بعضها ببعض.وعكس ذلك الغياب نفسه على تعامل الحركة مع القضية الفلسطينية. [1]

وترى الباحثة أن المواقف الثلاث التي طرحتها حركة حماس شَّكلت أرضية جديدة أضيفت إلى السجال الفلسطيني الفلسطيني، وأصبح الاختلاف والتباين مادة أساسية في الصراع الداخلي بين الحركتين الرئيسيتين، حيث حملت فتح رؤية منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها السياسي المتمثل بالمشروع الوطني الفلسطيني، بينما حملت حركة حماس رؤية سياسية تتّجه نحو إقامة الإمارة الإسلامية.

3. 3. 3. 2 موضوعات السجال الفلسطيني الفلسطيني:

شَّكل اندلاع الإنتفاضة وتأسيس حركة حماس حدثين مهمين في الساحة السياسية الفلسطينية، ومن منطلق تبنّي حركة حماس فكرة الدولة الإسلامية فقد اعتبرت الفكرة الأرضية الأساسية للتباين والاختلاف التي بنيت عليها مواقف كُلٍّ من منظمة التحرير وفصائلها من جهة، وموقف حركة حماس الرافض للميثاق الوطني الفلسطيني من جهة أخرى، وعلى أساس أن المواقف تبنى على المبادئ والتصورات فقد دخل السجال الفلسطيني الفلسطيني مرحلة جديدة، وأخذت المفاهيم الفكرية للطرفين تعكس نفسها على الحركة الوطنية الفلسطينية ومسيرتها.

وأظهرت حماس منذ نشأتها تفردها السياسي، ورفضت الدخول على النسيج الجامع للقوى السياسية الفلسطينية، فقد رفضت الانضمام إلى القيادة الموحدة للانتفاضة، ورفضت الانضمام إلى منظمة التحرير والعمل من داخلها، ورفضت نهج الحلول السلمية، وشكَّلت تلك المواقف أرضية خصبة للسجال في الساحة السياسية الفلسطينية.

[1] الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة العملية**، مرجع سابق، ص94

وترى الباحثة أن حركة حماس قادت خط المعارضة لفترة طويلة تمكّنت من خلالهـــا أن تعزّز حضورها السياسي، وتنافس القوة الرئيسية " فتح" في الساحة السياسية الفلســـطينية، أمـــا المواقف المتباينة فقد برزت في العناوين السابقة وهي:

3. 3. 3. 2. 1 موقف حماس من القيادة الموحدة للانتفاضة

بدأت حركة حماس التعبير عن موقفها السياسي والأيدولوجي المغاير لمنظمة التحريـــر الفلسطينية في الانتفاضة. إذ رفضت الانضمام إلى القيادة الوطنية الموحدّة التي تقـــود فعاليـــات الانتفاضة بتوجيهات من منظمة التحرير، وشكّلت الإطار الخاص بها، فأصدرت البيانات بشكل مستقل، وربطت بين دخولها القيادة الموحدة للانتفاضة من جهة واستقلالية تلـــك القيـــادة عـــن المنظمة من جهة ثانية، فقد ربط أحمد ياسين شروط التنسيق والتعـــاون مـــع القيـــادة الموحـــدة الانتفاضة بموقف الإخوان المسلمين من التنسيق مع الاتجاه الوطني الذي تمثله منظمة التحرير، واعتبر التزام المنظمة بالمنهج الإسلامي شرطاً أساسياً في التنسيق والتحالف فيما بينهما. [1]

ورفضت حماس موقف منظمة التحرير لاستثمار الانتفاضـــة سياســـيا. فـــإلى جانـــب معارضتها إعلان الاستقلال طرحت شروطها لقيادة مشتركة للانتفاضة، تضمن رفـــض "كافـــة مشاريع التسوية المطروحة مهما كان مصدرها ما دامت تنتقص من ســـيادتنا علـــى فلســـطين الكاملة، حتى لو كان ذلك مرحليا، وتتعهد بمحاربة هـــذه المشـــاريع". إلا أن القيـــادة الموحـــدة للانتفاضة رفضت طرح حماس مما أبقى على إصدار حماس لبياناتها الخاصة بمنأى عن بيانات القيادة الموحدة للانتفاضة، وبقيت المواقف السياسية بين الطرفين غير توفيقية.

وتعرضت حركة حماس للانتقاد من قبل القيادة الموحدة للانتفاضة على أسلوبها المتفرّد بتحديد أيام إضرابات خاصة، واعتبرت القيادة الموحدة الإضرابات خطوة متناقضة مع البرنامج

---

[1] أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مرجع سابق، 3ص95.

الوطني الذي يعبّر عن إرادة الشعب ومحاولة لضرب الانتفاضة. ودعت إلى انضمام حماس للعمل الوطني الموحَّد [1].

لكنَّ حركة حماس أبقت على أسلوبها بالتفرد، وأصبحت طرفاً أساسياً ينازع القيادة الموحّدة على قيادة الشارع الفلسطيني. وقد أكدت قيادات الحركة ذلك التوجه عندما وصفت الانتفاضة بأنها "لم تكن تحركا عفويا ولا جريا وراء الحلول السلمية، ولا تحقيقا لفكرة المؤتمر الدولي ولا تعلقا بالحكم الذاتي ولا شيئا من ذلك، ولكنّه تحرك ضدّ كل ذلك، وتوجّه إلى التحرير وطرد الاحتلال"[2] وعكست بيانات حماس أهداف الحركة مواقفها من عقد المؤتمر الدولي، ورفض فكرة إقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين [3]، وشكلت تلك الأهداف والمواقف المرحلة الأولى لتعامل الحركة مع الانتفاضة، بالتأكيد على إسلامية قضية فلسطين، ورفض الشعب للمخططات الصهيونية التصفوية، وانتقلت حماس إلى مرحلة ثانية "فيها:

1- إن تجاوز الطرح الإسلامي للقضية والطموحات لم يعد ممكناً وسيكلّف من يحاول ذلك ثمنا باهظا.

2- إن زوال الاحتلال أصبح ممكناً ضمن الظروف التي خلّقتها الانتفاضة، ولا داعي لطرح النظريات المهزومة.

3- تأكيد عمق ودقة وصلابة التنظيم الصدامي الذي تعمل من خلاله أجهزة حركة حماس وقواعدها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4- حصول الحركة على التأييد والاحترام أعطتها الأهلية لتكون قائدة ورائدة التحرير الشامل لأراضي الإسراء والمعراج"[4].

---

[1] ابن يوسف، أحمد، **حركة المقاومة الإسلامية خلفيات النشأة وآفاق المصير**، مرجع سابق، ص47.

[2] المرجع السابق، ص46.

[3] أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مرجع سابق، ص93.

[4] ابن يوسف، أحمد، **حركة المقاومة الإسلامية خلفيات النشأة وآفاق المصير**، مرجع سابق، ص47، 48.

وترى الباحثة أن عدم الوصول إلى إصدار ولو بيان واحد يضم حركة حماس ضمن القيادة الموحدة للانتفاضة يدلّل على أن الاختلاف بين الطرفين كان اختلافا جوهريا، ومبنيا على الاختلاف الفكري بين مفهوم العمل الوطني الفلسطيني، ومفهوم العمل الإسلامي، حيث انعكس المفهوم الأول على نهج منظمة التحرير من خلال التقاء جميع فصائلها في قيادة الانتفاضة ضمن قيادة موحدة للانتفاضة، وانعكس المفهوم الثاني على نهج حركة حماس خلال الانتفاضة التي وقفت من خلال تفردّها على منافسة العمل الوطني في ساحة النضال الفلسطيني.ومنذ ذلك الوقت ظهرت بوادر التحول الجديد للخارطة السياسية الفلسطينية.

3. 3. 3. 2. 2 موقف حماس من منظمة التحرير

أظهر ميثاق حركة حماس موقفا ضبابيا حول طبيعة العلاقة التي تربط الحركة بمنظمة التحرير الفلسطينية. فلم يشر الميثاق إلى كون منظمة التحرير الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، بل ركّزت الحركة على أن الإسلام وحده هو العقيدة، وبالرغم من أن الوطنية واجبة، إلا أن الحركة ترفض التجمّع على أساس وطني فقط[1].

وبالرغم من توّجس قيادة منظمة التحرير من طرح الحركة الأيدولوجي المختلف عن طرح المنظمة، فقد عرضت المنظمة على حماس الدخول في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني، وقدَّمت الحركة مذكرة إلى رئيس المجلس الوطني في نيسان 1990 تضمنت شرطين أساسيين لدخول الحركة في إطار المنظمة وهما: أولاً يتم إعادة تشكيل أعضاء المجلس الوطني، إذا ما تعذر الانتخاب، ويكون تمثيلها في المجلس بنسبة 40% الى50% من مجموع الأعضاء، وثاني: أن تتخلي المنظمة عن العملية السياسية. فرفضت المنظمة شروط حماس وأبقت على محاولات جسر الهوّة بينهما قائمة.

وعقد أول اجتماع بين وفد منظمة التحرير ووفد حماس في الخرطوم في أيلول 1991، وتركّز الحوار على مسألة دخول حماس في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني. وكان على

[1] ابن يوسف، أحمد، **حركة المقاومة الإسلامية خلفيات النشأة وآفاق المصير**، مرجع سابق، ص53.

رأس وفد المنظمة الرئيس ياسر عرفات وعلى رأس وفد حماس إبراهيم غوشه الناطق الرسمي باسم الحركة، لكنَّ المحادثات لم تحقق أيّ تغيير يذكر على مواقف الطرفين.

ودخلت العلاقة بين المنظمة وحماس مرحلة جديدة بعد عقد مؤتمر مدريد، حيث تبنّت حماس موقفا واضحا تجاه المنظمة، وهو اعتبار منظمة التحرير إطاراً من أطر العمل الوطني الفلسطيني وليست الكيان الوطني الفلسطيني الذي يمثل كل الشعب الفلسطيني، بل ويقتصر تمثيلها على فئة من الشعب، واشتركت مع فصائل فلسطينية المعارضة في تشكيل صيغة تنسيقية عرفت حينها "بالفصائل العشرة"*.

وزادت الهوة بين المنظمة وحماس بعد توقيع قيادة المنظمة على اتفاق أوسلو، ووصلت إلى حدّ التشكيك في شرعية تمثيل المنظمة. [1] وذهبت حماس إلى تطوير الصيغة التنسيقية للفصائل العشرة لتصبح جبهة وطنية إسلامية تسعى إلى إسقاط اتفاق أوسلو وتعمل على إعادة بناء مؤسسات المنظمة.

3. 3. 3. 2. 3 موقف حماس من العملية السلمية

شكَّل دخول منظمة التحرير الفلسطينية على طريق الحلّ السياسي السلمي تناقضا رئيسيا مع طروحات وفكر الحركات الإسلامية، القائم على أن أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي لا يجوز لأحد التفريط بشبر منها. وانعكست معارضتها لخط الحلول السلمية على جميع مواقف وتصورات الحركة في الساحة الفلسطينية. فقد أصبح شرطا أساسيا لدخول حركة حماس في النسيج السياسي لمنظمة التحرير، وفي القيادة الموحدة للانتفاضة، وساهم في تحالف الحركة مع فصائل تحمل فكراً أيدولوجيًا مغايراً تماما.

وتبنت حماس خطّ معارضة الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية لحلِّ القضية الفلسطينية منذ تأسيسها، وعبرَّت عن موقفها الرافض للحلول السلمية وبشكل صريح في

---

[1] أبو عيد، عبد الله وعماره، محمد، وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، تحرير جواد حمد وإياد البرغوثي "قدم البحث عبد الحفيظ علاوي وهاني سليمان"، مركز دراسات الشرق الأوسط، نابلس، المكتبة الجامعية، 1998، ص207.

المذكرة التعريفية بالحركة في الثاني عشر من كانون الثاني عام 1987، وفي ميثاقها في الثامن عشر من آب 1988، حيث أنها تتعارض وعقيدة الحركة التي تقوم على أن التفريط في أي جزء من فلسطين هو تفريط في جزء من الدين، وأن وطنية الحركة هي جزء من الدين.

وركزت حماس في بياناتها للانتفاضة على رفض الحلول السلمية، واعتبرت صدور وثيقة الاستقلال عن المجلس الوطني الفلسطيني في 1988 تمهيدا لقبول المنظمة مشاريع التسوية السياسية، وأقامت علاقة تنسيقية مع التنظيمات الفلسطينية المعارضة للعملية السلمية، وشكّلوا ما عرف ب"الفصائل العشرة" في تشرين الأول 1991، قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، وأصدرت الفصائل العشرة بياناً يعارض عقد المؤتمر.

وتم تطوير الصيغة التنسيقية لمعارضة الحلول السلمية، بتشكيل "تحالف القوى الفلسطينية" حيث توحدوا في الموقف السياسي المعارض لاتفاق أوسلو ورفضوا نتائج الاتفاق من خلال رفض المشاركة أو التعين في هيئات السلطة الفلسطينية، واعتبروا وثيقة أوسلو خيانة وطنية. لكن غياب الاتفاق على تشكيل صورة تنظيمية تتوافق عليها الفصائل العشرة انعكس على فاعليتها كجبهة معارضة للعملية السلمية،وبقي التنسيق في حده الأدنى بإصدار البيانات المشتركة. ويبدو أن عدم تطوير تلك العلاقة يعود بالأساس إلى ما طرحته حركة حماس من مشروع بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وترى الباحثة أن المواقف والأساليب التي اتّبعتها حركة حماس في رفض الحلول السلمية لم يكن موقفا استراتيجيا من المسألة، وإنّما عبّرت عن موقف الحركة الرافض لولوج منظمة التحرير نهج الحل السلمي وفق رؤيتها للحل، وبخاصة أنَّ الحركة طرحت مشروع الزهار ومشروع الهدنة في الوقت نفسه الذي عارضت فيه العملية السلمية القائمة. (انظر ص109-111).

3. 3. 3. 2. 4 موقف حماس من السلطة الوطنية الفلسطينية

وبعد اتفاق أوسلو وما نجم عنه من إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، دخلت الساحة السياسية على محّددات ومعطيات جديدة فرضت نفسها على العلاقات الفلسطينية الداخلية. وعكست المرحلة الجديدة نفسها أيضا على المعادلة السياسية الفلسطينية، فقد أصبحت السلطة الفلسطينية أحد طرفي المعادلة، وتصدَّرت حماس قيادة الطرف الآخر. وحمل الواقع السياسي الجديد خطاباً سياسياً مبنياً على دعوات الحوار الوطني من كلا الطرفين. وظهرت موضوعات السجال التي تشير إلى تجاوز إسقاط اتفاق أوسلو، وتدلل على تحوّلٍ في موقف المعارضة باتجاه المعارضة الرسمية داخل النظام السياسي الفلسطيني عندما أقرّت حركة حماس التوجّه نحو تجاوز شرعية السلطة السياسية، والإقرار بالتعامل مع السلطة باعتبارها سلطة الأمر الواقع [1].

وبدأت حماس في تثبيت شرعية وجودها السياسي من خلال توسيع قاعدتها الجماهيرية وفق تطلعات سياسية؛ فتبنت برنامج المعارضة على أكثر من جانب، وقامت بإصدار البيانات، وأقامت المهرجانات والندوات، ودعت إلى الإضرابات الشاملة، واتَّخذت من العمليات التفجيرية داخل إسرائيل طريقا لخط المقاومة. وترتَّب على ذلك إحراج السلطة على الصعيد الدولي، مما ساهم في تقويض مصداقية العملية التفاوضية، وتمكّنت حماس من تحقيق مشروعها، فأصبحت الندِّ الفعلي لحركة فتح من خلال تزعّمها معارضة العملية السلمية التي تواجه تعنَّت إسرائيلي ومحاولات لفرض تفسيراتها على الاتفاق.

ودخلت الساحة السياسية الفلسطينية على تعقيدات المعادلة السياسية الداخلية من مدخل أن الخلاف بين السلطة وحماس حسب تخوفات إسماعيل أبو شنب القيادي في حركة حماس يعود إلى أن "المعادلة معقدة... والثوابت تحمل معها عناصر متناقضة: الثابت الأول هو قانون مقاومة الاحتلال، والثابت الثاني الحفاظ على الوحدة الوطنية ومنع الاقتتال الداخلي، ولا يتم

---

[1] الهندي، خالد، **عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية" أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة(2)**"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،نابلس، 1999، ص24.

تطبيق إحداهما إلا على حساب الآخر" [1].وإن فشل اللقاء بين الطرفين على القواسم المشـــتركة هو اختلاف البرامج والرؤى من عملية التسوية، إذ إن السلطة ترى برنامج التسوية قـــد أصـــبح برنامج الوطن، بينما تجد فيه المعارضة تفريطا بالحقوق، ويدور الخلاف بينهما علـــى شـــرعية استخدام وسيلة الكفاح المسلح أو تحييدها.

وشَّكل الحوار الوطني مخرجا سياسيا لكلا الطرفين من أجل تحقيق النفوذ السياسي فـــي الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الانتقالية، فبعد فشل المعارضة الفلسطينية فـــي إفشـــال الاتفاق ووجود السلطة كواقع سياسي جديد، ورغم أدراك حركة حماس أهمية الحوار الـــوطني وتحقيق الوحدة الوطنية كمطلب أساسي للعملية السياسية الجديدة، فقد أبقت على ربط الحوار مع السلطة بالدعوة إلى تراجع السلطة عن المشروع السياسي القائم [2]، مع الاستفادة من اعتبار لغة الحوار هي أساس اعتراف السلطة بحضور حماس كقوة لا يمكن تهميشها.

وتوجهت حماس إلى المعارضة الرسمية كلاميا،فأخذت موقـــف المنتقـــد والمعـــارض للسلطة، وانتقدت غياب الديمقراطية، والفساد، والمحسوبية والتجاوزات الأمنية. وتعدّى الانتقـــاد الكلامي بالتوصل إلى إقامة حزب علني مقرب من الحركة، كاســـتعداد للانتقـــال رســـميا إلـــى المعارضة الرسمية داخل النظام السياسي الفلسطيني. حيث أكدت ورقة باسم حـــزب الخـــلاص الوطني الإسلامي بعنوان " نحو حوار وطني شامل" بتاريخ 1997/2/26، أهمية الحـــوار بـــين القوى السياسية الفاعلة، على اعتبار أنها الوسيلة الوحيدة للتفاهم والتغيير.[3] وبذلك أبرز التحوّل الجديد في ساحة العمل السياسي الداخلي الفلسطيني التيارين الأساسيين (فتح وحماس) بصـــورة الحاكم والمعارضة على التوالي.

فعقدت العديد من الحوارات غير الشاملة التي بقيت في إطار الأمور الحياتية اليوميـــة، لكنَّ الحوار الشامل الأول الذي عقد بين السلطة الفلسطينية وحماس كان في القاهرة في كـــانون

---

[1] الهندي، خالد، **عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهـــة نظـــر إســـلامية" أوراق فـــي الفكـــر والسياســـة الإســـلامية الفلسطينية المعاصرة(2)**"، مرجع سابق، ص32.

[2] المرجع السابق، ص28.

[3] هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مرجع سابق، ص105.

الأول 1995، وعرف لاحقا "بحوار القاهرة". وقد بحث الطرفان في الموضوعات السجالية الآتية: [1]

1- الوحدة الوطنية الفلسطينية وسبل تعزيزها وحمايتها.

2- انتخابات المجلس التشريعي.

3- العلاقة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس.

4- التزامات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

وتوصل المجتمعون تأكيد ترسيخ الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية، وتحريم الاقتتال الفلسطيني الداخلي، وأبلغت حماس موقفها من عدم المشاركة في الانتخابات التشريعية.

وترى الباحثة أن حركة حماس ذهبت بسياساتها نحو الاندماج في الحياة السياسية الفلسطينية ضمن الواقع السياسي الجديد الذي رسمته العملية السلمية المتمثل بإقامة السلطة الفلسطينية، وبما يخدم تطلعات الحركة نحو الحضور السياسي المتميز والمنفرد، وليس ضمن المنظومة السياسية التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك استطاعت أن تزيد من حضورها السياسي، وأن تبقي تطلعاتها لقيادة الساحة السياسية مرتبطا بتغيير جذري للسياسة الفلسطينية.

وشّكلت موافقة حماس لدخول الانتخابات التشريعية مرحلة سياسية جديدة لعلاقة حماس بالسلطة الوطنية الفلسطينية. فقد وافقت الحركة على المشاركة في الانتخابات التشريعية في حوار القاهرة عام 2005، وأصبح يعرف فيما بعد بإعلان القاهرة، والجديد فيه أن حماس قد انضمت ولأول مرة للجنة التي تتشكل من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية يقوم رئيس اللجنة التنفيذية

---

[1] أبو عيد، عبد الله وعماره، محمد وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، مرجع سابق، ص245.

لمنظمة التحرير الفلسطينية بالدعوة إلى عقد اجتماعات اللجنة، وبذلك شكل إعلان القاهرة أساس مرحلة سياسية جديدة لحركة حماس.

وبعد فوز حركة حماس بأغلبه مقاعد المجلس التشريعي، أظهرت حماس مواقف تنسجم مع واقع تحوّل الحركة من منحى معارضة السلطة والنظام السياسي إلى منحى، كونها جزءاً منهما. فقد ركّزت الحركة، في مرحلتها السياسية الجديدة، على تكريس الوجود السياسي في قلب السلطة الفلسطينية، مع محاولتها الاحتفاظ بتمايزها الأيدولوجي والسياسي؛ لتصبح السلطة وبنيتها السياسية رحى للصراع بين برنامجين سياسيين مختلفين.

3. 3. 3. 2. 5 موقف حماس من الانتخابات التشريعية

لعبت الانتخابات دورا أساسيا عوّلت عليه حركة حماس في رصد حضورها في الساحة الفلسطينية، فقد ركزت حماس على نتائج انتخابات الكتل الطلابية في الجامعات، والنقابات، لإدارة معركة ثبات وجودها في فترة الانتفاضة الأولى، واستندت إلى نتائجها في إدارة منافستها مع منظمة التحرير على قاعدة رفض مشاريع التسوية، واستخدمتها في نظرتها لتغيير الواقع السياسي للسلطة الفلسطينية.

وحددت الانتخابات التشريعية التي عقدت عامي 1996، 2006 طبيعة العلاقة التي ربطت حركة حماس بالسلطة الوطنية الفلسطينية. فكان لاختلاف الموقف من رفضها المشاركة في المرة الأولى، وموافقتها في المَّرة الثانية أسباب ودوافع تتعلق بعلاقة حركة حماس بالسلطة الفلسطينية، حيث كان موقف الحركة مرتبطاً بتوفر شروط معينة، ولم يكن مبنياً على الرفض المطلق [1].

وقاطعت حماس الانتخابات الفلسطينية الأولى(الرئاسية والتشريعية) عام 1996؛ لأسباب سياسية، على الرغم من أن الانتخابات شكّلت فرصة أولى لتحديد الحجم الحقيقي للقوى والفصائل في الساحة الفلسطينية، فقد اتخذت حركة حماس موقفها بعد مناقشات مطولة داخل

[1] الجرباوي، على، وآخرون، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994، العدد7، ص33.

الحركة عام 1995، تمحورت النقاشات بين وجهتي نظر تتعلقان بالمشاركة في الانتخابات، ترى الأولى أن ضرورة المشاركة تأتي من منطلق خلق فرصة للمساهمة في صناعة القرار الفلسطيني، وترى الأخرى أن المشاركة تقود الحركة إلى التخلي عن برنامجها النضالي، وأنها لا تريد إضفاء الشرعية على الانتخابات ونتائجها[1].

وعزت حماس أسباب رفض المشاركة في الانتخابات التشريعية عام 1996 إلى كون الانتخابات هي احد إفرازات اتفاقية أوسلو، وتجري تحت سقف الاتفاق، مما يلغي صفة التشريع عن المجلس قبل الانتخابات، ويبقيه محكوماً بلوائح وأوامر جاهزة للتنفيذ فقط، وبذلك فالانتخابات تعطي الشرعية لاتفاق أوسلو. لكنَّ حسابات حماس غير المعلنة تتعلق بحجم التأييد الذي رصدته استطلاعات الرأي[2] حيث سجَّل حجم التأييد لحركة حماس نسبة تتراوح بين 10% و16% على مدى عام قبل الانتخابات التشريعية. وسجَّل الاستطلاع نسبة التأييد لحركة فتح ما بين 43% إلى 53%، مما دفع حماس إلى اتخاذ قرار عدم المشاركة؛ خوفا من المجازفة، ومن أجل إبقاء مطلب الحركة السابق بتمثيل 40%في مؤسسات منظمة التحرير قائما.

لكنَّ تجربة الحركة في الانتخابات المحلية وبخاصة بعد مشاركة حماس في الانتخابات المحلية بناءً على تعديلات قانون الانتخابات المحلية بتغيير النظام الانتخابي من نظام الأكثرية إلى نظام التمثيل النسبي في عام 2005، ساهم كل ذلك في معرفة توجّه الناخب الفلسطيني نحو التغيير والإصلاح. وقد شكَّل فوز حماس في العديد من انتخابات المجالس المحلية دافعا لاتخاذ قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام2006. فقد توصلت الحركة إلى مستوى المنافسة الحقيقية لكبرى التنظيمات الفلسطينية من خلال ما امتلكته من شرعية شعبية أثناء قيادة

---

[1] سليم، جمال ومنصور، جمال، **الإسلاميون والانتخابات**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1995، ص8.

[2] استطلاع الرأي على الموقع الالكتروني htt://www.pcpsr.org/Arabic/survey/po//s/cprspolls/intro/htm/

حركة المعارضة، ممَّا دفع قيادتها إلى اتخاذ قرار المشاركة، والأخذ بمعطيات ومستجدات السياسية كأسباب لاندفاع الحركة نحو المشاركة. و،برز الأسباب هي[1]:

1- اعتقاد حماس أن مرجعية الانتخابات أصبحت تستند إلى إعلان القاهرة (أي ما صدر من قرارات عن مؤتمر الحوار الفلسطيني الذي عقد في القاهرة في 2005).

2- استناد حماس على فشل السلطة في محاربة الفساد، الأمر الذي حدد شعار الحركة لخوض الانتخابات تحت عنوان الإصلاح والتغيير؛ باعتبارها العامل الأول في تحديد اتجاه التصويت لدى الناخب الفلسطيني.

3- إعطاء حماس ترجمة لزيادة نسبة التأييد لها خلال انتفاضة الأقصى التي وصلت إلى 25% حسب استطلاعات الرأي، وحاجة الحركة إلى ترجمتها بعدد من مقاعد المجلس التشريعي.

4- رغبة حماس في الحصول على شرعية دستورية تؤهّلها لاكتساب الشرعية الدولية، وبخاصة في ظل الضغوطات التي تعرَّضت لها الحركات الإسلامية في العالم بعد أحداث أيلول 2001. ووضع الحركة على قائمة المنظمات الإرهابية حسب التصنيف الأمريكي والأوروبي.

إضافة إلى عوامل عديدة منها: فقدان الشعب الفلسطيني الثقة بالعملية السلمية، وغياب الإصلاح، وانتشار الفساد، وتشرذم حركة فتح أمام وحدة حماس، كلُّ هذه أسباب مهمة كان لها تأثير على قرار حماس بالمشاركة في العملية الانتخابية، باعتبارها منعطفاً جديداً لحركة حماس.

وتتوافق الباحثة مع وجهة نظر الباحث علاء لحلوح في دراسته بعنوان "فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج" بأن طريقة التعاطي مع الانتخابات لدى حركة حماس

---

[1] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**، للباحث علاء لحلوح بعنوان "فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2007،ص171،170.

كانت تستند إلى مقاييس تقدم، أو تراجع الحركة على صعيد حضورها الشعبي، ومقدرتها على تغطية الأسباب والدوافع وراء اتخاذها المشاركة أو عدم المشاركة في أي معركة انتخابية.

وأن الانتخابات التشريعية الثانية شكلت منعطفاً كبيراً، نجم عن فوز الحركة بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، ممّا أهَّلها للانتقال إلى سدة الحكم للسلطة الفلسطينية، وانتقلت الحركة من قيادة المعارضة إلى لون جديد وضعتها فيه نتائج الانتخابات، وما ترتّب عليه، من تغير جذري في قيادة السلطة بكل معطياتها والتزاماتها.

3. 4 الخلاصة

يمكن إجمال مواقف ومحدّدات العلاقة التي ربطت التنظيمات الفلسطينية بالمشروع الوطني الفلسطيني من خلال التحليل الآتي:

إن محدّدات العمل السياسي الفلسطيني دخلت منحيين رئيسين، بلورت منظمة التحرير وسياستها المنحى الأول، وبلورت حركة حماس المنحى الثاني. فالمنحى الأول؛ استطاعت منظمة التحرير تشكيل وإدارة وتكوين معالم الحقل السياسي الذي عبَّر عن الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة، على الرغم من المتغيرات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية. [1]

والقضية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير تمحورت حول ثابت واحد وموحّد للتنظيمات جميعها، وهو الأرض. وقد استطاعت التنظيمات الفلسطينية المنضوية تحت مظلَّة منظمة التحرير أن تربط الوطنية الفلسطينية ببرنامج المرحلية السياسية، وضمن علاقة جدلية لتصورات وآليات التواصل مع برنامج منظمة التحرير، تمكَّنت التنظيمات من الإبقاء على مبدأ الوحدة الوطنية الفلسطينية محدَّدا رئيسيا، يجمع بين أطياف العمل السياسي في اتخاذ القرارات المصيرية. ليبقى ميدان الصراع والتنافس في إطار آليات تحقيق البرنامج السياسي.

أما المنحى الثاني فقد اتخذته حركة حماس فيه وجهة أخرى في ساحة العمل السياسي؛ الفلسطيني. فذهبت منذ نشأتها وحتى الآن باتجاه محاولة تكوين رؤية مختلفة لحلّ القضية

[1] هلال، جميل، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مرجع سابق، ص53.

الفلسطينية، ومحاولة ربط الحلّ السياسي للقضية الفلسطينية بالبعد الإسلامي. فالقضية الفلسطينية تمحورت حول ثابتين لدى الحركة، هما: الأرض، والمقدسات، فقد اعتبر ميثاق الحركة أرض فلسطين هي أرض وقف إسلامي، لا يجوز التفريط أو التفاوض على شبر منها.

ومن هذه القاعدة الأساسية بنت حماس عدم الاعتراف بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير، ورفضت العملية السلمية، وشكّلت مشروعها التنافسي مع منظمة التحرير على تلك القاعدة الأساسية. وأصبحت الساحة السياسية الفلسطينية منذ نشأة حركة حماس تعاني من حالة فرز ثنائية بين تيار وطني، وتيار إسلامي، وقد حمل التياران عناصر وتناقضات جذرية اكتسبت صفة الشمولية، وتحوّل التناقض بينهما إلى خلاف أيدولوجي وسياسي واجتماعي [1]. بدأ من فهم كل تيار لمدلول الوطنية الفلسطينية، وانتهاء بشكل الدولة الفلسطينية المرتقبة.

وبدأت حماس معركة الوجود من خلال الممارسة العملية ضمن خطين متوازنين؛ هما: خط المقاومة، وخط التنافس في الميادين المختلفة، لزيادة شعبيتها وحضورها وإيجاد دعم لموقفها السياسي القائم على إقامة الدولة الإسلامية. فقد استخدمت حماس العمليات التفجيرية في داخل إسرائيل لتتمايز في مشروع المقاومة، ورفضت الدخول على قاعدة العمل السياسي الفلسطيني، ورفضت مبدأ العمل تحت مظلة الوحدة الوطنية في أكثر من موضع، منها الانضمام إلى القيادة الموحدة للانتفاضة، والانضمام إلى إطار منظمة التحرير، والدخول على السلطة الوطنية الفلسطينية. وأصبحت القوة الرئيسية في خط المعارضة.

وعلى الرغم من الإبقاء على خط المعارضة السياسية للعملية السلمية ونتائجها، تطوّر موقف الحركة من الناحية العملية باتجاه التعاطي مع الواقع السياسي القائم، وقررت حماس خوض الانتخابات التشريعية ودخلت على مرحلة جديدة من الشراكة السياسية، ولكن فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، تطلب منها الإجابة على محددات وتعقيدات الأسس التي قامت عليها السلطة الفلسطينية.

---

[1] أبو عيد، عبد الله و عماره، محمد، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية(حماس)**، مرجع سابق، ص161.

الفصل الرابع

تداعيات أحداث قطاع غزة على المشروع الوطني الفلسطيني

4. 1 مقدمة

ما أن اتخذت حركة حماس قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وشاركت بالتوقيع على اتفاق القاهرة عام 2005، حتى أصبحت الساحة السياسية الفلسطينية أمام تحديات جديدة تعلّقت بمرجعية السلطة الفلسطينية، وبعلاقة حماس بالسلطة. وما أن فازت حماس في الانتخابات التشريعية حتى بدت تتلاحق التغيرات والتحولات السياسية إلى أن وصلت الأمور إلى خطوة حماس بالسيطرة على قطاع غزة. وأظهر الواقع الفلسطيني الجديد سؤالاً جذرياً وهاماً، يدور حول مدى تأثير ذلك على القضية الفلسطينية بمجملها.

وكان لتحول الصدامات العنيفة إلى سيطرة حركة حماس على السلطة في قطاع غزة تداعيات وتعقيدات أثارت العديد من التساؤلات المستعصية والعميقة حول مستقبل الوضع الفلسطيني، وبالتحديد مدى تأثير خطوة حماس على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة من جراء فصل واقع الضفة الغربية عن واقع قطاع غزة. وأخذت التداعيات بعدا فلسطيني داخلياً، وبعداً فلسطيني خارجياً. فالإشكاليات الداخلية دارت حول مدى تأثير خطوة حماس على كلّ من البنية السياسية للسلطة الفلسطينية، وعلاقة التنظيمات الفلسطينية وقدرتها على صياغة أسس الوحدة الوطنية، وعملية التحول الديمقراطي الفلسطيني، وعلاقة كل ذلك، بمشروع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ومجمل القضية الفلسطينية. أما الإشكالية الخارجية فهي تتعلق بمدى تأثير خطوة حماس على المخطط الإسرائيلي للتعاطي مع الواقع الفلسطيني، سواء فيما يتعلق بالعملية السلمية، أو التعامل الإسرائيلي مع الواقع الجديد في قطاع غزة.

وللوقوف على الإشكاليات التي أثارتها خطوة حماس والمتمثلة في السيطرة على قطاع غزة، قسمت الباحثة الفصل إلى ثلاثة أقسام؛ تبحث في القسم الأول خلفية النشأة للسلطة الفلسطينية، والتحوّلات في البنية السياسية الفلسطينية. وفي القسم الثاني أسباب حماس في السيطرة وما ترتَّب عنها على صعيد واقع الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعاطي المخطط

الإسرائيلي مع الواقع الفلسطيني الجديد، والموقف الدولي من ذلك. وفي القسم الثالث تقف الباحثة على تداعيات الخطوة ضمن الإشكاليات الداخلية الفلسطينية المشار إليها سابقا.

4. 2 السلطة الوطنية الفلسطينية

4. 2. 1 خلفية النشأة

بعد تعطل محادثات السلام في واشنطن التي انطلقت عام 1991 عن مؤتمر مدريد بين الوفود العربية والحكومة الإسرائيلية، حيث كان الوفد الفلسطيني جزءا من الوفد الأردني الفلسطيني المشترك للمفاوضات التي جرت في مدريد ثم انتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية. توصل الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي عقب المحادثات السرية في العاصمة النرويجية(أوسلو) على إعلان مبادئ يعتبر بمثابة "فك اشتباك" يسمح بموجبه إجراء مفاوضات علنية ومباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل. وقد اتفق في المحادثات السرية على الاعتراف المتبادل بين الطرفين كخطوة أولى تسبق الإعلان عن التوصل إلى اتفاق "إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، وفي التاسع من أيلول 1993 بعث رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية "إسحق رابين" تضمّن نصّها "تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام وأمن جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن 242 و338".[1]

وردَّ رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق رابين في خطاب مماثل، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني جاء فيه "إن حكومة إسرائيل قرَّرت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط".[2]

---

[1] اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا، **خطاب الرئيس ياسر عرفات إلى اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل**،1993/9/9، منظمة التحرير الفلسطينية السلطة الوطنية، ترجمة رسمية معتمدة، ص5.

[2] اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا، **خطاب اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل**،1993/9/9، المرجع السابق، ص7.

وتحت رعاية الولايات الأمريكية المتحدة تم التوقيع على إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية في الثالث عشر من أيلول 1993، ونصَّت المادة الأولى للاتفاق على "أن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو، من بين أمور أخرى، إقامة سلطة ذاتية انتقالية، والمجلس المنتخب "المجلس" للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242و338".[1]

وقد صادق المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق "إعلان المبادئ" في دورته المنعقدة في تشرين الأول من العام نفسه، وقرّر "إقامة السلطة الوطنية على كل الأراضي التي ينسحب عنها الاحتلال، ويفوض المجلس اللجنة التنفيذية وفقا لقرار المجلس الوطني تشكيل السلطة من الداخل والخارج، وتكون منظمة التحرير الفلسطينية مرجعيتها، ويرأسها رئيس اللجنة التنفيذية"[2]

كما أَكَّدت الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين على المركز القانوني للسلطة الفلسطينية، وعلاقتها بمنظمة التحرير ومؤسساتها، فقد نصَّت المادة الثانية من الاتفاقية الفلسطينية-الإسرائيلية للمرحلية الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة الموقعة في واشنطن في أيلول 1995،على التزام المنظمة بإجراء انتخابات سياسية عامة لمجلس السلطة "المجلس التشريعي" ولرئيس السلطة كخطوة تمهيدية نحو تحقيق الشرعية للشعب الفلسطيني، ولتوفير الأسس الديمقراطية لإقامة مؤسسات فلسطينية. وبذلك يتَّضح أن الانتخابات وما يسفر عنها هي خطوات تمهيدية ومرحلية تؤكّد على تدرّج السلطات باعتبار منظمة التحرير هي قمة الهرم، وعنها تنبثق السلطة الوطنية[3].

---

[1] اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا **المادة الأولى من** "**إعلان المبادئ**، مرجع سابق، ص12.

[2] قرار المجلس المركزي الفلسطيني المتعلق بإقامة السلطة الفلسطينية، **كتاب القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني(1961-19991)**، المجلس الوطني الفلسطيني، دائرة الدراسات والتوثيق، 1996، ص96.

[3] الخالدي، أحمد مبارك، *علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية إشكالية تدرج السلطات، أم تداول وإحلال*، **السياسة الفلسطينية**، عدد15و16، صيف وخريف 1997، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص49.

وترى الباحثة أن السلطة الوطنية الفلسطينية استمدَّت شرعيتها من شرعية منظمة التحرير، وشرعية الاتفاق الموقع مع الجانب الإسرائيلي لإجراء انتخابات حرّة مباشرة لانتخاب المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة الفلسطينية. وهو ما يتفق ونظرة ممثل الجبهة الديمقراطية السيد جمال زقوت الذي أعتبر منظمة التحرير قد توصَّلت إلى قاعدة مادية عبرّت عنها السلطة الفلسطينية بالتسليم بوحدة جغرافية وسياسية وقانونية واحدة للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة) [1].

وترى الباحثة أيضا أن السلطة الفلسطينية هي حالة حكم ذاتي منفردة، فهو حكم ذاتي في ظل وجود الاحتلال على الأرض، ومرتبط بفترة انتقالية، ولا يتطابق والتعريف الدولي المرتبط بظاهرة تحوّل السياسة الاستعمارية من المركزية إلى اللامركزية في إدارة مستعمراتها، فالحكم الذاتي الفلسطيني صيغة قانونية لفترة انتقالية حددت بخمس سنوات، لكنَّها استمرت حتى الوقت الحاضر، أي أكثر من أربع عشرة سنة. ويرى عبد الرحيم ملوح نائب الأمين العام للجبهة الشعبية أن الصيغة القانونية قد استندت بالأساس على تفسيرين مختلفين للموقّعين عليها؛ فمنظمة التحرير تعتبر اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) جسراً للعبور نحو الدولة، بينما تعتبر الحكومة الإسرائيلية الاتفاق معالجة للوضع القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة.[2] فالسلطة الفلسطينية ما تزال حكماً ذاتياً محدود الصلاحيات، فهي كيان إداري وسياسي لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي، وهي أيضا مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الكيان السياسي والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

4. 2. 2 التحولات في البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية

نمت البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية بتداخل وتشابك عوامل سياسية وأبعاد قانونية، كمنظومة بديلة لغياب دستور الدولة؛ فقد تداخلت الاتفاقيات السياسية بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية التي نشأت بموجبها السلطة الفلسطينية ككيان حكم ذاتي، والتنظيم

---

[1] **زقوت، جمال**، مقابلة شخصية، ممثل الجبهة الديمقراطية، 23-4-2008.

[2] **ملوح،عبد الرحيم**، مقابلة شخصية، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،2008/3/26.

التشريعي في عهد السلطة الذي ساهم بإقرار القانون الأساسي، ليشكّلا معا المرحلة الأولى للبنية السياسية للسلطة. وبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، شهدت البنية السياسية للسلطة الفلسطينية تحولات مهمة، تداخلت فيها عوامل سياسية جديدة، فقد أجريت انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية، وشهدت انفتاحا سياسيا داخليا، من أبرز معالمه، إعلان القاهرة في آذار 2005 التي أسست لقيام توافق وطني، وشكلا معا المرحلة الثانية للبنية السياسية للسلطة الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى دخول البنية السياسية للسلطة على متطلبات وتعقيدات مرحلة سياسية جديدة.

4. 2. 2. 1 المرحلة الأولى

كانت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى عام 1996، خطوة تمهيدية لبناء البنية السياسية للسلطة الفلسطينية وتطويرها، فقد اعتبرت جزءا من العملية السياسية لاتفاق إعلان المبادئ للمرحلة الانتقالية. وفي ظلّ أجواء من التفاؤل الفلسطيني نحو الحلّ السياسي، بدأت ملامح تأسيس نظام سياسي ديمقراطي، يقوم على مبدأ فصل السلطات (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية). وتمكّن المشرّع الفلسطيني من وضع القواعد القانونية والسياسية في القانون السياسي الفلسطيني ليصبح لدى السلطة بعض الأحكام التي تنّظم قواعد الفصل بين السلطات من خلال تحديد الصلاحيات الرئيسية المناطة بكل واحدة من السلطات الثلاث، وتأسيس محددات العلاقة السياسية مع المجتمع الفلسطيني.

وكوّن النظام السياسي للسلطة الفلسطينية نظاما سياسيا مختلطا (رئاسياً وبرلمانياً)، فقد حمل في طياته خصائص النظامين، وتجاهل خصائص كل منهما أحيانا أخرى. وتسبّب ذلك بظهور إشكاليات داخلية في موضوع توزيع السلطة بين السلطات الثلاث، على صيغة عدم وضوح الصلاحيات والاختصاصات، أو غياب آليات وإجراءات تنفيذ الاختصاصات بشفافية ووضوح، أو ضبابية العلاقة فيما بينما. وانعكست الإشكاليات من خلال سيطرة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، الأمر الذي "ساهم في إشاعة مناخ عدم احترام القانون والشعور بغياب المحاسبة مما زاد في عدد الفاسدين، وأشاع انطباعات مبالغ فيها بمدى وجود

الفساد في القطاع العام"[1]. ومن خلال توالي التقارير من قبل السلطة التشريعية التي تطالب بضرورة الإصلاح في بنية السلطة وأهمية العمل ضمن قواعد المحاسبة والشفافية. وبعد تعثر العملية السياسية السلمية، وتحت ضغط دولي، تم ربط إصلاح بنية السلطة بخطة خارطة الطريق[2].

وقد شكّلَ تعديل القانون الأساسي الفلسطيني عام 2003 تحولاً مهمّاً في بنية النظام السياسي باتجاه استحداث منصب رئيس الوزراء، كموقع دستوري يحمل في جوهره محاولة جدية لتطوير أداء السلطة، حيث تم نقل معظم الصلاحيات التنفيذية إلى يد رئيس الوزراء، مما أدى إلى ظهور إشكاليات جديدة ومتعددة، وبخاصة بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة، الوزراء تجسدت في تداخل الصلاحيات والاختصاصات فيما بينها.

فقد برز التداخل في الصلاحيات بخاصة؛ في مجال الأمن من خلال استحداث مجلس الأمن القومي لتوحيد أجهزة الأمن الفلسطينية. وفي مجال الإدارة العامة بما يخص تبعية ديوان الموظفين العام، وسلطة الطيران، والمحافظين وهيئة الرقابة العامة لمؤسسة الرئاسة.

4. 2. 2. 2 المرحلة الثانية

في ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية متشابكة واستثنائية، جرى التغيير السياسي في بنية السلطة على جانبين مهمّين هما: إجراء الانتخابات الرئاسية الثانية في كانون الثاني عام 2005، والجانب الآخر تغيير مواقف القوى السياسية الداخلية من المشاركة في الانتخابات الرئاسية ترشيحا وانتخابا، أو في المشاركة لاحقا في الانتخابات التشريعية في كانون ثانٍ عام 2006.

---

[1] حرب، جهاد وأبو دية، أحمد، **إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني (حالة السلطة القضائية)**،الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، رام الله، 2007، ص3.

[2] الشعيبي، عزمي،"**الإصلاح المأسسة كمتطلب داخلي شعبي**"، **قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وأفاق الانعتاق**" تحرير وسام رفيدي، جامعة بيرزيت، معهد (أبو لغد للدراسات الدولية)، المؤتمر المحلي السنوي، 2004،ص88.

وعلى الرغم من التشابه في الأسس القانونية التي أسست للانتخابات الرئاسية الأولى، والثانية المتمثلة باتفاق إعلان المبادئ وقانون الانتخابات الفلسطيني رقم 13 لسنة 1995 الصادر بمرسوم رئاسي، إلا أنَّ العوامل السياسية بين المرحلتين كانت مختلفة ومتباينة. فقد جرت الانتخابات الرئاسية الثانية تحت تأثير عوامل سياسية مختلفة ومتباينة، وفي ظل ظرف فلسطيني استثنائي، فبعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، ولسدِّ الفراغ الدستوري بشغور منصب الرئيس جرت الانتخابات الرئاسية الثانية في ظلِّ توقف العملية السلمية، والسعي الإسرائيلي لفرض حلول أحادية الجانب، وضغوط دولية وإقليمية شاملة، وتحت ظروف أمنية وسياسية وجغرافية هي الأصعب بالنسبة للفلسطينيين[1]. وبالرغم من الفراغ الدستوري الذي بنيت عليه فكرة إجراء الانتخابات، إلا أنَّ الموافقة الفلسطينية على إجرائها يعتبر قبولا فلسطينيا، وبشكل عملي، "بأن الفترة الانتقالية لم تعد انتقالية، وإنما أصبحت فترة غير محدودة بزمن"[2].

وشهدت البنية السياسية للسلطة انفتاحا سياسيا داخليا تمثَّل في تغيّر مواقف القوى السياسية الداخلية من المشاركة في العملية الانتخابية؛ حيث انتقلت بعض القوى من مقاطعة الانتخابات ومعارضتها إلى المشاركة المباشرة، مثل موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أو غير المباشرة مثل موقف حركة حماس في الانتخابات الرئاسية. وطال التغيير معظم القوى السياسية التي قاطعت الانتخابات العامة الأولى عام 1996 في الانتخابات التشريعية الثانية باستثناء حركة الجهاد الإسلامي. وقد سبق موقف المشاركة جولات حوارية بين كافة القوى السياسية الفلسطينية، نجم عنها اتفاق "إعلان القاهرة" الذي أضاف بعدا سياسيا جديدا، وأسّس قواعد العلاقة بين القوى السياسية الفلسطينية داخل النظام السياسي الفلسطيني، وتضمن إعلان

---

[1] أبو دية، أحمد، "الانتخابات الرئاسية الفلسطينية"، **(الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مرجع سابق، ص78،.

[2] كميل، منصور، *"مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل"* **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ندوة رقم 2، مجلد 18، ع71، صيف 2007،ص35.

القاهرة جملة من الإصلاحات، طالت مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وقد نصَّ الاتفاق على النقاط الخمسة الآتية[1]:

1- التمسّك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، وضمان حقِّ عودة اللاجئين.

2- الموافقة على برنامج للعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف العدوان.

3- اعتبار استمرار الاستيطان وتهويد القدس الشرقية من عوامل التفجير.

4- الاتفاق على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في المجالات كافة، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيد محدّدة، وفقا لقانون انتخابي، يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات باعتماد المناصفة في النظام المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلِّية باعتماد التمثيل النسبي.

5- الاتفاق على تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها وفق أسس يتم التراضي عليها.

وكان الإجماع على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى الفلسطينية لدعم الوحدة الوطنية، وتحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية،واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني، وأن استكمال الحوار في المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

ومن الواضح أن إعلان القاهرة أدخل تعديلات على بعض أحكام القانون الأساسي لإزالة الاختلاف الذي أوجبه إقرار قانون الانتخابات الجديد لعام 2005.فقد "أدخل قانون الانتخابات

[1] نص إعلان القاهرة في آذار 2005.

تعديلات في آلية انتقال السلطة بين الأشخاص وتحديد آجال قانونية محددة لولاية الرئيس والمجلس التشريعي"[1]. وحدد قانون الانتخابات التعديلات في المادة الثانية باشتراط إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية بشكل متلازم، وفي آن معا، وبشكل دوري، لكّن القانون استثنى حالتين لمعالجة الوضع القائم عند صدور القانون حيث تم انتخاب الرئيس محمود عباس في 2005/1/9، واعتبر القانون المدّة الفاصلة بين الانتخابات الرئاسية وأول انتخابات تشريعية هي جزء من مدّة ولاية المجلس التشريعي، حيث نصّت المادة 111 من قانون الانتخابات لعام 2005 على أن "تجري الانتخابات الرئاسية القادمة بحلول نهاية الدورة التشريعية لأول مجلس تشريعي ينتخب بعد نفاذ هذا القانون المعدل ووفقا له"، والمادة الثالثة تنص على أنَّ النظام الانتخابي يقوم على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة وان عدد أعضاء المجلس 132. علما أن الانتخابات التشريعية الأولى أجريت على أساس نظام الدوائر، وكان عدد أعضاء المجلس الأول 88 عضواً.

وأجريت الانتخابات التشريعية في 2006/1/26، وحصلت حركة حماس على أغلبيه مقاعد المجلس التشريعي، وشكّلت الحكومة برئاسة إسماعيل هنيه القيادي في حركة حماس دون أن تفلح في إقناع أيٍّ من الكتل البرلمانية بالمشاركة معها في تشكيل الحكومة، وفي المقابل أصبحت حركة فتح تشكّل المعارضة لأول مرة، وبقيت تتولى رئاسة السلطة، وغدت البنية السياسية للسلطة الفلسطينية تحوي حزبين وبرنامجين مختلفين، أحدهما في رئاسة السلطة والآخر في رئاسة الحكومة ورئاسة السلطة التشريعية.

لكنَّ السلطة وبنيتها السياسية أصبحتا رحى للصراع ما بين النظام السياسي الفلسطيني العلماني عبر القوانين والحركات الاجتماعية والقوى السياسية، وحماس التي ذهبت إلى تجسيد

---

[1] الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**" للكاتب جهاد حرب، قانون الانتخابات الفلسطيني، مرجع سابق، ص31.

حكومة ربانية فيها صفات القدسية الدينية' [1] في الوقت نفسه الذي تتعامل فيه الحركة بتسييس معظم الملفات، لتشكل أسس وقواعد انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني.

وأصبحت البنية السياسية للسلطة بسلطاتها الثلاثة مرتهنة باتجاهات إدارة الصراع السياسي بين قيادتي السلطة (حركة فتح ممثلة بمؤسسة الرئاسة، وحركة حماس ممثلة بالحكومة) سواء باستخدام العنف تارة أو بالاتفاق ضمن وثائق ومستندات جديدة تارة أخرى، أو بالاستناد إلى إشكاليات الفصل بين السلطات الثلاث، وهو فصل يتسم بالمرونة النسبية وليس المطلقة[2] في النظام السياسي الفلسطيني، مما جعل من تداخل الصلاحيات أرضية ملائمة للصراع بين الطرفين.

فقد استندت الشراكة الفلسطينية بين قيادتي السلطة الفلسطينية إلى المبادرة التي قدّمها قيادة التنظيمات الفلسطينية في السجون الإسرائيلية، وعرفت لاحقا ب"وثيقة الوفاق الوطني" التي تضمنت "حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة، هذه السلطة التي شيدها شعبنا بكفاحه وتضحياته ودماء أبنائه وعذاباته، وأن المصلحة الوطنية العليا تقتضي احترام الدستور المؤقت للسلطة والقوانين المعمول بها، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الرئيس المنتخب لإرادة الشعب الفلسطيني، بانتخابات حرة ديمقراطية ونزيهة، واحترام مسؤوليات وصلاحيات الحكومة التي منحها المجلس التشريعي الثقة، وأهمية وضرورة التعاون الخلاق بين الرئاسة والحكومة والعمل المشترك، وعقد الاجتماعات الدورية بينهما لتسوية أية خلافات بالحوار الأخوي استناداً إلى الدستور المؤقت، والمصلحة الوطنية العليا، وضرورة إجراء

---

[1] حجازي، محمد، "الديمقراطية والإسلام السياسي، فلسطين نموذجا"، **مجلة سياسات**، عدد6، رام الله، 2008، ص27.

[2] حرب، جهاد وأبو دية،أحمد، **إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني (السلطة التنفيذية مؤسستا الرئاسة ومجلس الوزراء)**،الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة- أمان والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن، رام الله، 2006، ص4.

إصلاح شامل في مؤسسات السلطة الوطنية وبخاصة الجهاز القضائي، واحترام القضاء بمستوياته كافة وتنفيذ قراراته، وتعزيز وتكريس سيادة القانون" [1].

وتأثرت البنية السياسية للسلطة أيضا بحالات الاقتتال الداخلي، وبخاصة أحداث منتصف حزيران 2007. التي اتسمت باستخدام العنف في إحداث التغيير السياسي.

وترى الباحثة أن التغيير والتحول في البنية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية قد تأثرا بالمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية للتعامل مع السلطة كمرحلة انتقالية، ومن ثم التعامل معهما كواقع سياسي فلسطيني ما زال قائما رغم انتهاء المدة القانونية للمرحلة الانتقالية، فالسلطة الفلسطينية منظومة سياسية تؤثر وتتأثر بواقع السياسة الفلسطينية.

4. 3 خطوة حماس الأسباب والدوافع

ظهر بعد خطوة الانقسام روايتان متناقضتان للأسباب والدوافع التي تقف وراء أحداث حزيران 2007، حيث سردت الرواية الأولى وجهة نظر حركة حماس، وسردت الثانية وجهة نظر السلطة الوطنية الفلسطينية.

4. 3. 1 من وجهة نظر حماس

أصدر المكتب الإعلامي لحركة حماس "الكتاب الأبيض" كوثيقة سياسية مهمة وتوضيحية في رؤية الحركة للأسباب والدوافع التي تقف وراء أحداث حزيران 2007، حيث انطلقت رؤية الحركة من مبدأ أن الأحداث هي عملية حسم عسكري، وأنها عملية اضطرارية لا اختيارية فهي "عملية تصحيح لمسار أمني منحرف، وأن ليس لها أية أبعاد سياسية بالمطلق، فالحركة حريصة كل الحرص على التواصل الجغرافي بين غزة والضفة، وليس واردا في إستراتيجيتها على الإطلاق أن تستقل بغزة لتنشئ كيانا سياسيا منبتا عن كلٍّ فلسطين"[2].

---

[1] **النقطة الخامسة من نص وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني** على الموقع الالكتروني http://www.alquds.com/tdocs.php?id=union.html

[2] المكتب الإعلامي-حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **الكتاب الأبيض"عملية الحسم في قطاع غزة..اضطرارا لا اختيارا"**، تشرين ثاني 2007، ص5.

والحركة تسعى إلى جانب تصحيح الأخطاء إلى العمل الوطني المشترك، " وتأسيس لرؤية جديدة وطنية تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني"[1].

وقد أصدر المكتب الإعلامي لحماس الكتاب الأبيض لهدفين؛ الأول: لعرض "الحقائق..أمام الرأي العم الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي"، والثاني: لتأكيد "موقف الحركة "وهو أنَّ الحوار هو المدخل المناسب لمعالجة الانقسام الذي تعيشه الساحة الفلسطينية،على أن ينطلق من أرضية ما تم بناؤه والاتفاق عليه في جولات الحوار السابقة[2]" وقد تناول الكتاب المحاور السبعة التي تعتبرها حماس أرضية أساسية، وتشكل أبعاد إقدام الحركة على خطوتها وهي: البعد السياسي، والبعد الأمني، والبعد الإعلامي، وعمليات الاستهداف التي لحقت بالمؤسسات التشريعية والجامعات والمؤسسات، وأشكال الفوضى الأمنية المنظمة، وعرقلة برنامج التغيير والإصلاح في الجانب الحكومي والتشريعي، وملاحق تتضمن بيانات وتصريحات وروايات وصوراً.

وترى الباحثة إن حركة حماس قد حصرت الأسباب والدوافع وراء خطوة الحسم بمرحلة ما بعد فوز الحركة بالانتخابات التشريعية، وكونها أصبحت جزءا من النظام السياسي الفلسطيني وليست معارضة خارجه، وقد أسندت الحدث إلى تصورات الحركة، بأنها تعاني من الحصار وتحاك ضدها المؤامرات خارجيا وداخليا؛ لذا ستتناول الباحثة الرؤية السياسية لتحركها نحو خطوة (الحسم العسكري من وجهة نظر حماس) أو (الانقلاب من وجهة نظر جهات السلطة الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية الأخرى).

وانطلقت حركة حماس برؤية سياسية لمرحلة ما بعد فوزها بالانتخابات التشريعية وحتى يوم الرابع عشر من حزيران 2007، من ربط الحصار الدولي بهدف محدد هو حرمان حركة حماس من لعب دور سياسي فاعل في الساحة الفلسطينية، وأن" الفريق المسيطر على الأجهزة الأمنية في غزة،..... هو الذي تكفّل طوال الوقت بعرقلة أعمال الحكومة الفلسطينية العاشرة

---

[1] المكتب الإعلامي–حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **الكتاب الأبيض"عملية الحسم في قطاع غزة..اضطرارا لا اختيارا"**، مرجع سابق، ص6.

[2] المرجع السابق، ص7.

التي شكلتها حركة حماس" [1]. وفندت الحركة رؤيتها السياسية بعناوين متعددة بدأت من الانتخابات التشريعية، وتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة، وحصار الشعب الفلسطيني، والإضرابات المسيسة، واعتقال الوزراء والنواب المحسوبين على قائمة التغيير والإصلاح، وظاهرة الفوضى الأمنية،.....وانتهت عند خطة دايتون، وأن التحركات والمخططات الأمريكية والإسرائيلية ما هي إلا انقلاب ضد خيار الشعب الفلسطيني؛ مما اضطر حماس إلى عملية الحسم[2].

ووجدت حماس في قرار مشاركتها في الانتخابات التشريعية منعطفا تاريخيا يمسّ عموم المشهد السياسي الفلسطيني بالانتقال من احتكار القرار السياسي الفلسطيني منذ عقود من قبل حركة فتح نتيجة غياب المنافس الحقيقي، وصولا إلى أعتاب حياة سياسية فلسطينية جديدة تستند إلى إبراز المقاومة الفلسطينية كخيار وطني.

واختارت حماس تشكيل الحكومة العاشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل مستقل بعد أن فشلت في إيجاد صيغة مشتركة لحكومة وحدة وطنية بينها وبين جميع الفصائل الفلسطينية. وفسّرت ذلك بأن حركة فتح ربطت مشاركتها بتبني شروط الرباعية المتمثلة بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل، والجبهتان الديمقراطية والشعبية طالبتا الحركة بالاعتراف بالشرعية الدولية كمرجعية لأي حل سياسي وبالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا.

وبعد تشكيل الحكومة اختارت التعامل مع الملف الأمني من خلال تشكيل القوة التنفيذية وقد أسندت حماس خطوتها إلى أن الفريق المسيطر على الأجهزة الأمنية في غزة الذي يحظى أعضاؤه برضي أمريكي وإسرائيلي هو الذي يعرقل أعمال الحكومة الفلسطينية العاشرة، ويبقي الملف الأمني عالقا وشائكا.

---

[1] المكتب الإعلامي-حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **الكتاب الأبيض"عملية الحسم في قطاع غزة..اضطرارا لا اختيارا**، مرجع سابق، ص7.

[2] المرجع السابق، ص9.

وبدأ الحصار الدولي على الشعب الفلسطيني بعدّة وسائل، أهمها منع تحويل الأموال للداخل الفلسطيني، الأمر الذي سبب المأزق الداخلي بإضرابات الموظفين، نتيجة توقف صرف الرواتب، الذي وصفته الحركة بالإضراب الانقلابي. ووجدت أن اعتقال الاحتلال الإسرائيلي للنواب والوزراء المحسوبين على قائمة التغيير والإصلاح هو نوع من التضييق على حركة حماس وحصارها. ورأت مشاركة الأجهزة الأمنية في المسيرات الاحتجاجية على موضوع انقطاع الرواتب ازديادا لظاهرة الفوضى الأمنية القائمة أصلا منذ وجود السلطة الفلسطينية.

وبنت حماس رؤيتها السياسية أيضا على فشل المحاولات السياسية لتحريم الاقتتال الفلسطيني الفلسطيني، فقد فشل اتفاق دمشق الذي عقد في 2007/7/20 بين وفد من حماس ووفد من فتح وبموجبه تم الاتفاق على تحريم الاقتتال الداخلي وتعزيز الوحدة الوطنية، وانتكس اتفاق مكة بعد استمرار الحصار الدولي وإبقاء رفع الحصار منوطا باعتراف حكومة الوحدة الوطنية بشروط الرباعية من الاعتراف بإسرائيل والتزامات والاتفاقيات الموقعة.

وربطت حماس خطة الجنرال الأمريكي "كيت دايتون" بهدف حَلِّ معضلة وجود حماس في الحكومة، والضائقة السياسية والإنسانية الفلسطينية.وأن الخطة تستهدف الإبقاء على الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح في مركز الثقل السياسي والمالي والاجتماعي الفلسطيني وتشير إلى ضرب القوة السياسية لحماس. [1] وأن "خطة دايتون هي" محاولة لمقايضة الأمن الإسرائيلي بالانتعاش الاقتصادي، واعتبرت أهم تفاصيل الخطة تكمن في ثلاث نقاط هي [2]:

1- تولي الجانب الفلسطيني وقوات الرئيس وقف الهجمات بالصواريخ، ووقف تهريب الأسلحة والأموال من مصر عبر قطاع غزة، ومنع حفر الأنفاق.

2- رفع الحواجز الأمنية في الضفة الغربية، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

---

[1] المكتب الإعلامي-حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **الكتاب الأبيض"عملية الحسم في قطاع غزة..اضطرارا لا اختيار**، مرجع سابق، ص30.

[2] المرجع السابق، ص29.

3- تأهيل قوات الأمن الفلسطينية.

وترى الباحثة أن الرؤية السياسية لحركة حماس كما تم عرضها في الكتاب الأبيض اعتمدت على مرتكزات رئيسية هي:

1 - اعتمدت مبدأ التشكيك في خطوات الآخرين بصرف النظر عن معطيات كل خطوة وملابساتها، مما جعلها تضع الأحداث جميعا في قالب واحد، هو كيفية التخلص من حركة حماس. وهي التي حصلت على شرعية وجودها عبر صناديق الاقتراع، وتتمتع بنمو قدراتها العسكرية عبر تشكيل (القوة التنفيذية). الأمر الذي رفع سقف تعاطي الحركة مع المشروع السياسي الإسلامي لتدخل به إلى مرحلة التنفيذ على الأرض.

2- حاولت حماس أن تربط التفاعلات السياسية الفلسطينية الداخلية بمحدد وحيد هو السياسة الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط، وتكون بذلك قد قفزت عن محددات واعتبارات أخرى تدخل على تعقيدات القضية الفلسطينية منذ وجودها مثل الوهن الأنظمة العربية والإسلامية وفقدان توازن القوة. وتنم عن نظرة فئوية لا ترتقي وحجم مسؤوليات الحركة، ومعطيات وجودها داخل قيادة السلطة الفلسطينية.

3- انطلقت حركة حماس في رؤيتها السياسية للمخططات الأمريكية والإسرائيلية من زاوية أن تلك الخطط تستهدف حركة حماس، وتضعفها من خلال تقوية حركة فتح، والرئاسة الفلسطينية. وتعتقد الباحثة إن هذه النظرة لا تتفق ومنطلقات المخططات الإسرائيلية وحليفتها الإستراتيجية الولايات المتحدة التي تستهدف مجمل القضية الفلسطينية، والتركيز على إضعاف جميع مصادر القوة الفلسطينية.

وتجاهلت الوثيقة التحديات الحقيقية التي رافقت انتقال الحركة من المعارضة إلى السلطة، وقد لخَّصها الباحث الفلسطيني خالد الحروب حين ركّز على حتمية ذهاب الحركة إلى

إيجاد مخرجٍ تنظيمي ومخرج سياسي؛ كي تستمر في خوض مرحلتها الجديدة المتمثلة بقيادة النظام السياسي الفلسطيني، وليس معارضته. والتحديات هي[1]:

1- تحديات فلسطينية داخلية.

2- تحديات مواجهة الحصار الدولي.

3- التحدي الأكبر هو الخطاب السياسي لحماس في مواجهة شروط اللجنة الرباعية.

والتحديات الثلاثة وضعت حركة حماس على محكّ توحيد الخطاب الفلسطيني ضمن برنامج سياسي وطني موحّد، يجسر الهوة بين الخطاب الوطني الفلسطيني والخطاب الإسلامي الفلسطيني[2]، لكنَّ حماس دأبت تبحث عن وسائل تمكّنها من التفرد بقيادة النظام السياسي الفلسطيني فكان من خياراتها قبل خطوة الانقسام، البحث عن مخرج سياسي للحصار من خلال تجديد فكرة الحلّ من الهدنة طويلة الأمد، إلى صيغة مشروع الهدنة الذي صاغه أحمد يوسف المستشار السياسي لرئيس الوزراء إسماعيل هنيه بالتعاون مع معاهد أبحاث ذات صله لحكومات سويسرا، وبريطانيا، والنرويج[3]. وقد نشرت صحيفة (يديعوت أحرنوت) بتاريخ 2006/12/23 تفاصيل المسوّدة التي تتحدث عن اتفاق هدنة لخمس سنوات.

وترى الباحثة أن دخول حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني عن طريق المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية أوصلت الحركة إلى مأزق سياسي شكَّل مفصلا مهماً، وتطلّب منها تحديد توجهاتها المستقبلية؛ إما بالدخول الفعلي على المعادلة السياسية الفلسطينية القائمة، أو رفض تلك المعادلة السياسية، والبناء على رفض ما هو قائم، من خلال إيجاد وقائع جديدة على الأرض. ويبدو أن حماس سلكت الطريق الأول لمدّة وجيزة عندما توافقت على تشكيل حكومة

---

[1] الحروب، خالد، *"حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية"*، **مجلة سياسات**، مؤسسة الأيام، رام الله- فلسطين، عدد2،ربيع 2007،ص16.

[2] حجازي، محمد، *"الديمقراطية والإسلام السياسي...فلسطين نموذجا"*، **مجلة سياسات**، مرجع سابق، ص35.

[3] الحروب، خالد،" *حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية*"، **مجلة سياسات**، مرجع سابق، ص17.

الوحدة الوطنية، لكنَّها سرعان ما غيّرت من توجهه، فاختارت الطريق الثانية باتجاه اتخاذ خطوة الانقسام، وبعثرة الأوراق السياسية الفلسطينية.

4. 3. 2 من وجهة نظر السلطة الفلسطينية

نشرت السلطة الفلسطينية عبر وسائل الإعلام الفلسطينية وثيقة توضيحية بعنوان "تقرير لجنة التحقيق عن تقصير القوات المسلّحة الفلسطينية في التصدي لانقلاب المليشيات الخارجة عن القانون في غزة"[1]، حيث صدر التقرير عن اللجنة التي كُلّفت من قبل الرئيس محمود عباس للتحقيق، برئاسة الطيب عبد الرحيم،حيث عقدت اللجنة 49 جلسة استماع استغرقت 29 يوما وخلصت إلى مجموعة من التوصيات رفعت في صورة تقرير شامل. وقد لخَّص التقرير محور الصراع بأنه صراع على السلطة التي تضم برنامجين متعارضين، بصرف النظر عن العناوين الأخرى التي حملت محاور الصراع، وأن الصراع له من التداعيات والأهداف البعيدة ما يتجاوزها.

وقد وقف التقرير على حالة الواقع السياسي الداخلي الفلسطيني قبل خطوة حركة حماس؛ حيث كان عمل الرئيس منصباً منذ التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني، حتى اتفاق مكة على تفعيل مبدأ الشراكة بحكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وتشريع القوة التنفيذية التابعة لحماس، وتجاوز اعتداءات وممارسات ميليشياتها العسكرية، من أجل الحفاظ على التوافق الوطني، وتجنب الحرب الأهلية،.

فقد اتفق الرئيس محمود عباس مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، على تفعيل الخطة الأمنية (مضمونها نقاط دايتون)، وغرفة العمليات المشتركة، التي تم التوافق عليها بجهود الفصائل والوفد المصري، وأن تكون بقيادة سعيد فنونة الذي رشحته حماس ورئيس الوزراء، وعلى تشكيل قوة مشتركة من الشرطة، والوقائي، والقوة الخاصة، والقوة التنفيذية، وهذه هي المرة الأولى التي يتم أثناءها إدراج القوة التنفيذية بخطة رسمية للعمل مع الأجهزة الرسمية كقوة

[1] تقرير لجنة تقصي الحقائق، على الموقع الالكتروني http://www.maannews.net/arb/Default.aspx .

شرعية، وأن تسند للأمن الوطني وأن ينسق فنونة مع المجايدة مستشار الرئيس للشؤون العسكرية، وأبو شباك مدير عام الأمن الداخلي خطة الانتشار.

وجاء التقرير على واقع حال قيادة السلطة الفلسطينية الرسمية، ممثلة بالرئيس والحكومة، فهي تعيش حالة الانقسام والازدواجية، والصراع على خلفية الصراع بين فتح وحماس، الذي يجد تعبيرات داخل أطر هذه السلطة وأجهزتها، لكنَّ التقرير ربط الانقسام بأبعاده وانعكاساته على أطراف حكومة الوحدة الوطنية والقوى المشاركة بها، حيث جاء تنفيذ وقبله إقرار عملية التمرد المسلح من حركة حماس، استهدافاً مباشراً أو صريحاً لحركة فتح، ولكنَّه بالنتيجة، تجاوز حركة فتح إلى كافة القوى الأخرى المشاركة لحماس بحكومة الوحدة، على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومجلسها المركزي، الذي أقرَّ إقامة السلطة، وأن تكون المنظمة مرجعيتها.

وقد حصر التقرير مسؤولية ما حدث بنقطتين أساسيتين: الأولى ضبابية الرؤية لدى قيادة السلطة حيال توجه حركة حماس، والثانية غياب المؤسسة القيادية في مواجهة المشروع، والمخطط التدريجي التراكمي لحركة حماس، سعياً لإسقاط السلطة، وما تمثّله وتتضمنه، والاستحواذ عليها.

فقد تأكَّدت مسؤولية المستوى السياسي من خلال مواقعه العليا في الاطلاع والتقييم والتقدير لحقيقة النوايا والمخططات، ونسق سيرها وتراكمها وبأي اتجاه، خاصة وأن علاقات التواصل والشراكة والحوار والتفاوض، لم تنقطع بقنواتها المباشرة، وغير المباشرة بما يحتم ضرورة المكاشفة، وتحديد الرؤيا والهدف، ووضع الاستراتيجيات الناجعة لحماية الشرعية والمشروع الوطني ووحدة جناحي الوطن الواحد. ولعلَّ السياقات المستخلصة تكشف عن مدى انتظام برنامج حماس لقاء اضطراب التقدير وأخطاء التدبير الرسمي المقابل.

وقد أرجع التقرير مسألة الحسم الأخيرة إلى أنها نتيجة طبيعية لما سبقها من مؤشرات تدلل على توجه حركة حماس لإنجاز سلطة موازية كسلطة بديلة على خلفية المشروع البديل.

والمؤشرات هي:

أولاَ: بدأت مع نشوء السلطة الوطنية عام 1994، حيث غابت الرؤيا بشأن مستقبل السلطة عموماً، وكأن الأمر امتداد لتجربة النظام السياسي في إطار م. ت. ف خارج الوطن"[1].

ثانياً: استمرت مع مسيرة تحدي حماس للسلطة، من خلال المس بهيبتها، وسيادتها، ومؤسساتها الأمنية، دون أن تجد جواباً أو حتى تحقيقاً، وقد أعطى التقرير أمثلة على ذلك بدءاً من اغتيال العقيد راجح أبو لحية قائد قوّة حفظ النظام في الشرطة، وكذلك باغتيال اللواء موسى عرفات مستشار الرئيس العسكري.

ثالثاً: تصاعد طابع العنف بعد تشكيل حكومة حماس، حيث برزت موجات المواجهات والاشتباكات المسلحة، منذ أواخر ديسمبر 2006، واستمرت كأحد أبرز أشكال الصراع على السلطة، والذي حكم العلاقة بين فتح وحماس مطلع 2007، فحماس تريد أن تستأصل وتعوّض ما فاتها، وفتح تريد الحفاظ على وجودها الذي تحقق لها طوال 13 عاماً، دون التخلي عن قناعتها بضرورة مشاركة الآخرين لها، لتأخذ العلاقة حتى بعد اتفاق مكة الذي أسس لشراكة وأنهى اقتتالاً، طابعاً عنيفاً متصاعداً، لم يشهده المجتمع الفلسطيني من قبل، وهو يتجاوز الكثير مما كان يعتبر محرماً وخطوطاً حمراء.

رابعاً: الاستهداف الإعلامي والمعنوي والعسكري لمؤسسة الرئاسة. فقد شكلت رئاسة السلطة وحكومتها قطبين متنازعين، فالنزاع كان ينحصر بصورته المعلنة، بالمستويات جميعها دون العسكرية، التي بقيت خفية في معظم الأحيان على الأرض، وفي العلن كان التركيز على دعوات الوحدة، بينما على الأرض تكرر حكومة حماس بأن رئاسة السلطة للجميع، في حين تتصرف كحكومة حمساوية بحتة، وليست حكومة وطنية للجميع، فتركّز كل جهودها وسياساتها على تعزيز مواقع حماس بكافة مكونات السلطة المدنية والعسكرية.

[1] تقرير لجنة تقصي الحقائق، مرجع سابق.

خامساً: توجيه الصراع نحو شخص محمد دحلان كعنوان للتيار الخياني في فتح، والاستفراد به كتكتيك "لتستقوي بجزء من فتح على جزء فيها"[1]. وقد نجحت بذلك على مستوى الإعلام والتعبئة، وثم على مستوى المواجهة المسلحة.

سادساً: استغلال الأزمات العميقة والتركيبة البنيوية والوظيفية التي تعاني منها حركة فتح، لتحيِّد القسم الأكبر من الحركة التي اتخذت موقفاً حيادياً سلبياً.

سابعاً: غياب القيادة القادرة على إنتاج رؤيا لمواجهة تحدي المصير ساهم في انخداع بعض القيادات بأطروحات حماس، ووقعت في مصيدتها، فكانت تنظر إلى المجابهة مع حماس، بمعطيات الصراع الداخلي الفتحاوي وانغماسها فيه، ممّا غيَّب عنها بصيرة رؤية الأحداث والتحوّلات الجارية بمحيطها، وكذلك الأبعاد الحقيقية لمجريات تلك الأحداث التي عكست نفسها على الميدان أثناء الأحداث، بانهيار الأمن الوقائي والمخابرات العامة، وبحالة الاختراق التي كانت موجودة وقائمة قبل الأحداث، لتواكب حالة التردي والانهيار التنظيمي لحركة فتح.

ثامناً: جرت المواجهة وانتهت بغياب قيادة سياسية عن أرض المواجهة مما جعل القادة الميدانيين، يشعرون بأنهم يخوضون هذه المواجهة، بدون غطاء سياسي أو حتى إعلامي أو معنوي، يفسّر طبيعة المواجهة، ويحسم خيارات الموقف والقرار بصورة معلنة، تحدد جبهة الانقلابيين، وتعلن حالة الاستنفار والتعبئة لردعهم، ولحماية النظام السياسي والشرعية والمشروع الوطني.

وكانت نتائج التقرير بأن الحدث إنما يستهدف فتح ورئيس السلطة باعتباره رئيساً لفتح، فقد انسحبت تلك النتائج تلقائياً لتنعكس على أطراف الحكومة الأخرى وتشكيلات منظمة التحرير الفلسطينية، بما لا يعفيها (أي أطراف الحكومة الأخرى وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية) من مسؤولية مواجهة تبعات ما جرى، دون أن تتحمل مسؤولية حدوثه. إلا بصمت بعض أطرافها، التي لعبت دوراً مطوّلاً في أثناء الصراع السياسي عن كثب، مكّنها من الاطلاع، والقدرة على

[1] تقرير لجنة تقصي الحقائق، مرجع سابق.

تقييم الأمور، عبر مسيرة التوسط المتكرّرة لرأب الصدع، ووقف إطلاق النار دائم الإخفاق، بحيادية الطرف الخارجي، وليس الشريك الذي قد يكون جزءاً من الطرف المعتدى عليه، أو المقصّر تجاه حماية المشروع الوطني، أو وحدة الوطن كما نجم عن المواجهة. وبتغليب الولاء العائلي على الولاء والانتماء التنظيمي، فأين مسؤولية القيادات التنظيمية وصولاً إلى اللجنة المركزية القيادة العليا للحركة إزاء هذا الموضوع؟ وبخاصة على أبواب وأثناء المواجهة المحتدمة؟ لقد طرحت المواجهة الموضوع الأهم، الذي يملي على الجميع وبخاصة على المستوى القيادي، أن يرتقي إلى مستوى تحدياته، وهو يتعلق بمفترق الطرق، بشأن بقاء ومستقبل المشروع الوطني الذي بلورته وقادته حركة فتح على امتداد العقود الأربعة الماضية، وقدمت على طريق إنجازه التضحيات.

وخلص التقرير إلى توجهين رئيسين للواقع السياسي المستقبلي وهما:

1- احتمالات تحويل الضفة إلى ساحة عمل لمليشيات حماس، في المرحلة الثانية بعد السيطرة على قطاع غزة.الأمر الذي يتطلب بناء استراتجيا يقوم على فكرة تقويض سلطة حماس بالقطاع، وإفشال تجربتهم لاستعادة وحدة الوطن.

2- محدِّدات العودة إلى الحوار: بالالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي وحيد وببرنامج المنظمة، وتحريم وجود أيِّ سلاح خارج إطار السلاح الشرعي بالإعلان عن حلِّ جميع المليشيات التابعة للفصائل، وإدانة الانقلاب العسكري في قطاع غزة، والالتزام بقرار المجلس المركزي بشأن إجراء انتخابات مبكّرة على أساس قانون انتخابات جديد، يعتمد صيغة التمثيل النسبي الكامل، والالتزام بالشرعية الفلسطينية من قبل الجميع، وبجميع المراسيم والقرارات الإجراءات التي صدرت لحماية النظام السياسي الفلسطيني ودور السلطة، ومنظمة التحرير.

وترى الباحثة أن تقرير لجنة تقصي الحقائق وضع أمام السلطة الأسباب والدوافع التي ساهمت في الوصول إلى خطوة الانقسام من كلا الطرفين، ووقف على التحديات المستقبلية التي

سيواجهها الواقع السياسي الفلسطيني بمجمله. فقد ربط التقرير بين الدوافع السياسية والأسباب الإدارية، وركَّز على لحظة التحوُّل العملية التي بنت عليها حماس رؤيتها الجديدة، وهي مرحلة دخول حماس إلى النظام السياسي، والمشاركة في الانتخابات التشريعية، وبخاصة، أن هذه المشاركة لم تأتِ على أسس واضحة وصريحة حول مسألة الالتزام بمحددات النظام السياسي بالكامل، ممَّا دفع حماس بعد الفوز، أن تدخل على مفهوم فرض الرؤية وليس الالتزام بالنظام السياسي القائم، واعتبر المؤشر العملي على ذلك، تشكيل حماس الحكومة العاشرة وحدها، وتشكيل القوة التنفيذية كبديل لمنظومة القوى الأمنية الفلسطينية.

وترى الباحثة في وجهتي النظر السابقتين للأسباب والدوافع لاستخدام العنف في أحداث التغيير السياسي تعبيرا عن اللحظة العملية للتعبير، عن عمق الصراع بين الطرفين،حيث أن التنافس بينهما قائم على تثبيت الرؤية السياسية وليس تنافساً على المشاركة السياسية. فكلا الطرفين يرى خطوات الآخر انقلابا على شرعية وجوده.

4. 4 واقع النظام السياسي الفلسطيني بعد خطوة حماس

نشأت بيئة سياسية اتّسمت بمتغيرات ومستجدات أحدثت خللاً في النظام السياسي الفلسطيني بعد خطوة حماس بالسيطرة على قطاع غزة، وحينها أعلن الرئيس عن إقالة حكومة الوحدة الوطنية التي كانت قائمة، وأعلن عن حالة الطوارئ، ومن ثم شكَّل حكومة تسيير أعمال، وأصبح الواقع السياسي الجديد يعاني من حالة انقسام بنيوي ومؤسساتي وقانوني فثمة حكومتان، ومجلس تشريعي معَّطل.

4. 4. 1 سيطرة حماس على قطاع غزة

مَّهدَ الانهيار الشامل للأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال أربعة أيام وسيطرة القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام على قطاع غزة الطريق أمام حركة حماس لتعلن أنها أمام حالة انتصار بالقوة العسكرية إلى جانب انتصارها بالأغلبية الشعبية عبر صناديق الاقتراع، وحققت سيطرة كاملة على النظام، وبنت على فكرة الانتصار استمرار استخدام القوة في إخضاع الشعب

الفلسطيني في قطاع غزة، لمنع أي كان من العمل ضدَّ الوضع الجديد، فقامت بالاستيلاء على المقار والأسلحة، ومصادرة الآليات والممتلكات الموجودة في حيازة الموظفين ورجال الأمن، ورفعت راية حركة حماس على المؤسسات الرسمية[1].

وفي الرابع عشر من حزيران أصدر الرئيس مرسوما بإقالة رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية والإعلان عن حالة الطوارئ استنادا لصلاحياته، وفقا للقانون الأساسي، وقد رفضت حركة حماس الالتزام بالمرسوم الرئاسي، وأعلنت عن استمرار السيِّد إسماعيل هنيه على رأس حكومته التي انسحب منها الوزراء غير المنتمين إلى حماس، واعتبرت حماس حكومة تسيير الأعمال التي شكَّلها الرئيس عقب الإقالة ا حكومة غير شرعية، واتهَّمت الرئيس محمود عباس بفقدان الصلاحية؛ نظرا لانحيازه.

استمرت الحكومة المقالة والمكونة من وزراء حركة حماس المقيمين في قطاع غزة فقط، بإدارة شؤون القطاع كسلطة أمر واقع[2]، وقامت بإجراءات إدارية وتدابير أمنية من أجل تعزيز السيطرة الكاملة على جميع مناحي الحياة. فقامت بإنشاء عدد من الوزارات والأجهزة الإدارية الجديدة، ودمجت القوة التنفيذية في جهاز الشرطة الفلسطينية، وشكَّلت مجلساً أعلى للشرطة في القطاع يتولى إدارة أقسام الشرطة، دون الاستناد إلى قانون الخدمة لقوى الأمن الفلسطينية للعام 2005. وتم استحداث نيابة عامة جديدة، وشكلت مجلس عدل أعلى بشكل منفصل عن مجلس القضاء الأعلى للجهاز القضائي الفلسطيني.

4. 4. 2 الإعلان عن حالة الطوارئ وتشكيل حكومة تسيير الأعمال

أصدر الرئيس مرسوما بإعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الوطنية إثر سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في الرابع عشر من حزيران، تبعه مرسومٌ يقضي بتشكيل

---

[1] **التقرير الاستراتيجي لعام 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص44** على الموقع الكتروني http://www.alzaytouna.net/arabic/.

[2] **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر**،الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2007، ص10.

حكومة إنقاذ حيث كلّف السيد سلام فياض برئاسة مجلس الوزراء. وبعد انتهاء حالة الطوارئ أعاد الرئيس تكليف السيد سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، وقد قدَّم كتاباً إلى رئاسة المجلس التشريعي لعرض حكومته لنيل الثقة، واستجابت رئاسة المجلس التشريعي للطلب؛ ودعت لعقد جلسة بهذا الخصوص بتاريخ 2007/7/22، لكنَّ عدم توافر النصاب القانوني حال دون عقد الجلسة، وعليه استمرت حكومة إنفاذ الطوارئ تعمل كحكومة تسيير أعمال. [1] ومن وجهة نظر أخرى للممتحن الداخلي، وحسب ملاحظاته للتعديل على هذه الفقرة، يرى د. رائد نعيرات أن حركة حماس قبلت الإقالة، لكنها اعتبرت نفسها حسب الدستور حكومة تسيير أعمال. [2]

4. 4. 3 تعطيل المجلس التشريعي

انعكست حالة الانقسام على السلطة التشريعية كما السلطة التنفيذية، ورغم بقاء المجلس التشريعي رابطا سياسيا واحدا في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنَّ انعكاس وقع الأحداث والمتغيرات جاءت في صورة تعطيل دور المجلس التشريعي في سن القوانين والتشريعات، وعدم قيامه بدوره الرقابي في الجانبين المالي والإداري. لتصبح السلطة التشريعية أحد فروع الصراع.

فقد بدأ تعطيل الجلسات ضمن الخلاف على الدورة التشريعية وتمديدها، حيث قام النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أحمد بحر بالدعوة لعقد جلسة في 2007/7/4، قاطعتها معظم الكتل النيابية تحت بند انتهاء المدّة القانونية للدورة العادية الأولى. و بتاريخ 2007/7/5 أصدر الرئيس مرسوما رئاسيا يدعو فيه المجلس التشريعي للانعقاد بدورته السنوية الثانية في 2007/7/11، لكنَّ رئاسة المجلس التشريعي رفضت الدعوة، وقاطعت كتلة التغيير والإصلاح (كتلة حماس) الجلسة، ومنذ ذلك الوقت "بدأ الانقسام الحقيقي في المجلس التشريعي، فمجلس غزة، إن صح التعبير، يمارس مهامه في دورة غير عادية، ومجلس الضفة لا يمارس أيَّ مهام

---

[1] **وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية**، التقرير السنوي الثالث عشر، مرجع سابق، ص10.

[2] نعيرات، رائد، **ملاحظات للممتحن خلال مناقشة الأطروحة**، 1-6-2009.

تشريعية كون المجلس لم يفتتح الدورة التشريعية الثانية أصلا"[1]. وتعطلت أعمال المجلس التشريعي كمؤسسة عامة ورسمية عن العمل. وعللت خالده جرار، عضو المجلس التشريعي عن الجبهة الشعبية، حالة التعطيل والشلل الذي أصاب المجلس التشريعي بمعوقين حقيقيين هما: اعتقال أعضاء من المجلس التشريعي من قبل إسرائيل، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية وقد نجم عنه شقاق داخلي حقيقي في الصف الفلسطيني. وإن عودة النشاط للمجلس مرتبطة بإنهاء حالة الانقسام الداخلي [2].

وظهر النشاط التشريعي في ظلِّ حالة الانقسام في قالبين مختلفين: ففي الضفة الغربية؛ أخذ عمل النواب طابع النشاط والجهد الشخصي إلى أن تمَّ وضع آليات عمل مجموعات العمل البرلمانية بتاريخ 2008/6/5 التي جمعت النواب في الضفة الغربية في مجموعات. لكلِّ مجموعة قضاياها الخاصة بها، وبقي عمل أعضاء المجلس التشريعي يقتصر على محاولات تشاوريه مثل نقاش د.سلام فياض، رئيس الوزراء وأعضاء البرلمان للموازنة العامة للسلطة الوطنية للسنة المالية 2009، في مقر المجلس التشريعي في رام الله التي وصفها عزام الأحمد، رئيس كتلة فتح البرلمانية أنها مشاورات لن تحل محل المجلس التشريعي ويعتبرها لقاءات من اجل التشاور وسد فراغ موجود، ولن تكون بصيغة أن تحلّ محلّ انعقاد المجلس، على أمل أن تنتهي حالة الانقسام ويعود المجلس التشريعي للعمل [3].

وفي قطاع غزة ؛ ذهبت كتلة التغيير والإصلاح إلى اعتماد نظام توكيلات النواب الأسرى لتتمكن من عقد جلسات المجلس في قطاع غزة، ونتج عن اجتماعات نواب كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي في قطاع غزة اتخاذ قرارات، أو مناقشة قوانين، أو إصدارها

---

[1] جبارين، سامي " طبيعة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في الفترة ما بين تموز2007- تموز2008"،**تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني(2006-2008)**، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية(مفتاح)، مفتاح، رام الله، 2008،ص53.

[2] وكالة معا الإخبارية، 18-9-2008.

[3] وكالة معا الإخبارية، 15-2-2009.

لتصبح نافذة في قطاع غزة دون الضفة الغربية، ودون المصادقة عليها من رئيس السلطة، الأمر الذي اعتبر أحد صور الانقسام بين شطري الوطن[1].

وترى الباحثة أن السلطة التشريعية فقدت عملها البرلماني منذ بداية الانقسام، وقد استخدمت لرفد الانقسام وتعزيزه، فأصبحت تعيش الانقسام كما السلطة التنفيذية، ولكن دون الإعلان عن تشكيل سلطتين تشريعيتين منفصلتين، مما جعل بعض المحللين السياسيين، ومنهم هاني المصري، الكاتب والمحلّ السياسي الفلسطيني، يعوّل على عودة الحياة إلى أروقة المجلس التشريعي لتكون جسر الترابط والخلاص الفلسطيني من الحالة الراهنة [2]. في حين أن وجهة نظر د.عبد الستار قاسم المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح في سبب ترهّل المجلس التشريعي، يعود إلى أن السلطة لم تنشئ مؤسسات ذات مضمون، وإنما هنالك هياكل مؤسسات، وهي مؤسسات فتحاوية وليست فلسطينية، وهو ما فتح المجال ليأخذ كل فصيل المبادرة لذاته، ومن ضمنها حركة حماس التي ترى في نفسها فصيلاً كبيراً[3].

وترى الباحثة أن البنية السياسية للسلطة الفلسطينية كانت المتضرر المباشر منذ اللحظة الأولى لأحداث قطاع غزة، فقد طال الضرر أساسي البناء السياسي للسلطة الفلسطينية وهما؛ الشرعية، والقانون. فتعطيل المجلس التشريعي يعني افتقار النظام السياسي للسلطة لأحد أركان الشرعية المستقبلية، وقد ساهم في وجود حكومتين منفصلتين، إحداهما قانونية وتفتقد للشرعية (حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية)، وأخرى شرعية وتفتقد للقانون (الحكومة المقالة في قطاع غزة). الأمر الذي شوَّه المشهد السياسي للسلطة الفلسطينية.

---

[1] جبارين، سامي، "طبيعة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في الفترة ما بين تموز2007-تموز2008"، **تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني(2006-2008)**، مرجع سابق، ص50.

[2] وكالة معا الإخبارية، 18-9-2008.

[3] **قاسم، عبد الستار**، مقابلة شخصية، محاضر في جامعة النجاح الوطنية، 2008/4/13.

4. 5 الموقف الإسرائيلي من الواقع الفلسطيني الجديد

أعلنت إسرائيل بعد خطوة الانقسام عن الرفض المطلق لوقوع قطاع غزة تحت السيطرة المباشرة لحماس، لكن سرعان ما ذهبت نحو تعميق وترسيخ الانفصال كاستراتيجية جديدة في التعاطي مع القضية الفلسطينية. وقد بدأت تنفيذ رؤيتها الجديدة على قاعدة التعامل ضمن معيارين مختلفين تماما، وهما: التعامل مع الرئاسة الفلسطينية في رام الله على قاعدة الاعتراف بها، وجاء العنوان الأبرز لذلك بلقاء أنابولس، الذي أكدّ استمرار المفاوضات على أساس حلّ الدولتين، والإعلان عن قطاع غزة "كياناً معاديا" على قاعدة فرض الحصار الخانق، وتطبيق سياسة الاستنزاف، والتلميح، والاستعداد الدائم لقيام عمليات عسكرية شاملة لقطاع غزة[1]. وكانت تلك الاستراتيجية الإسرائيلية نابعة من محاولة استغلال حالة الانقسام الفلسطيني وتوظيفها بما يخدم المصالح والأهداف الإسرائيلية الثابتة، والداعية إلى تفتيت وتجزئة قضية الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، والقائم على أساس دولتين لشعبين، بمحاولة إعادته إلى دائرة الصراع العربي الإسرائيلي السابق ضمن خيارات إسرائيل في حلّ القضية الفلسطينية نحو الضفة الغربية إلى الأردن، وقطاع غزة إلى مصر[2].

والمخطط الإسرائيلي الموجّه نحو تجاوز إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبارها خطراً إسرائيليا، وليست مسألة حديثة، فقد قدَّم معهد (جافي) للدراسات الاستراتيجية عام 1989 دراسة للقيادة الإسرائيلية كان "جوهرها الانسحاب من جانب واحد من قطاع غزة، والسعي إلى إقامة كيان غير معروف، وفي أفضل الحالات توسيعه باتجاه سيناء....لا يهمّ إسرائيل لمن تكون السيطرة على الأرض. أما بشأن الضفة الغربية فقد دعت الدراسة إلى الاحتفاظ بالسيطرة على أجزاء واسعة منها، وترك مسألة السيادة عليها عائمة"[3]. وعندما قدم مركز الأبحاث الإسرائيلي

---

[1] شلحت، أنطوان وقسوم، مفيد وآخرون، **تقرير "مدار" الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي لعام 2007، " العلاقات الخارجية"**، أيمن طلال يوسف وإمطانس شحادة"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار،رام الله، فلسطين،2008،ص32.

[2] المرجع السابق، ص34.

[3] العوض، وليد، خطر الانقسام على المشروع الفلسطيني، **مجلة سياسات**، ع6، 2008، معهد السياسات العامة، ص71.

(ريئوت) عام 2005، ورقة عمل حددت الخيارات السياسية الإسرائيلية للتعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بولوج إما منهج حل الصراع من خلال التوصل إلى اتفاق سلام وإنهاء الصراع، أو منهج إدارة الصراع مع تحقيق هدف سياسي لإسرائيل بإنهاء المسؤولية، أو منهج إدارة الصراع دون تحقيق أي هدف سياسي. وجميع المؤشرات تدل على أن القيادة السياسية الإسرائيلية ذهبت باتجاه المنهج الثاني القائم على ثلاثة خيارات سياسية هي[1]:

1- تأسيس دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

2- تنفيذ خطة الانطواء مع إعلاء الوضع السياسي للسلطة الفلسطينية إلى مستوى "دولة".

3- إقامة نظام وصاية دولي في المناطق الفلسطينية.

وقد جاءت دعوة دينس روس المنسق الأمريكي السابق لعملية السلام في إحدى مقالاته لتصبّ في الاتجاه نفسه، وأصبحت تلك التوجهات خطة تنفّذ على الأرض، حيث نفذ رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون خطة فك الارتباط بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، ووقعت إسرائيل لأول مرة اتفاق معبر رفح مع السلطة، بدلا من منظمة التحرير الفلسطينية في 2006[2].

وترى الباحثة أن توقيع اتفاق معبر رفح مع السلطة بشكل مباشر، محاولة لإضعاف التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد خطوة حماس، أصبح الانقسام فرصة إسرائيل للتهرّب من استحقاقات إقامة الدولة، و مكمن الخطر فيه، يأتي من الاستثمار الإسرائيلي للحالة القائمة كنقطة ارتكاز لتخطّي استقلالية القرار الفلسطيني المستقل. عام 2005 [3]. فقد جاءت دعوة مؤتمر هرتسليا لعام 2008

---

[1] أبو دقه، محمد، "التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة... واقع وتحديات"، **مجلة سياسات**، عدد6، 2008، ص50،51.

[2] المرجع السابق، ص52.

[3] الخطيب، غسان، "أزمة راهنة أم استنفاذ دور تاريخي"،، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع76، خريف 2008ص45.

بضرورة تشديد الحصار على قطاع غزة ودفع الأمور للانفجار باتجاه سيناء، وصولا لتوسيع مساحة القطاع باتجاه الأراضي المصرية.

وكتب غيورا ايلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي دراسة في أيلول 2008، وقدَّمها إلى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وقال فيها: "إن الظروف الراهنة تفتح المجال أمام إعادة التفكير في حلّ الدولتين، وتخلق مناخا باتجاه احد الخيارين: الأول العودة إلى الخيار الأردني الذي يتلخّص بتكريس ضم المستوطنات في الضفة لإسرائيل، ووضع الأجزاء المتبقية من الضفة الفلسطينية تحت السيطرة الأردنية، أمَّا الخيار الثاني فيتمثل بالذهاب للحلِّ الإقليمي عبر تقديم أراضٍ من الدول المجاورة، المقصود هنا مصر؛ لتوسيع قطاع غزة إلى ثلاثة أضعاف"[1].

ومن أبرز الأسباب والدوافع التي تجعل إسرائيل تعزِّز دائرة الانفصال[2]:

1- قناعة إسرائيل بعدم إمكانية سيطرة السلطة الفلسطينية مجددا على قطاع غزة، وقناعتها أن سيطرة حماس مطلقة.

2- خطوة الانفصال تساهم في تصدّع نسيج المجتمع الفلسطيني، وتعمّق أزمة الثقة بين القوى السياسية،ما ينهي حلم بناء الدولة الفلسطينية تحت وطأة ثقافة سفك الدم الفلسطيني بأيدي فلسطينية.

3- النظرة الإسرائيلية بأن غزة استوعبت أكبر نسبة من اللاجئين الفلسطينيين، فثلاثة أرباع القطاع من اللاجئين، ممّا يساهم في تعزيز اعتقاد إسرائيل لحل قضية اللاجئين ضمن الرؤية الإسرائيلية الأمريكية التي تسعى إلى التوصل إلى اتفاقية سلام مع السلطة الفلسطينية مقابل إرجاء قضية اللاجئين أو حلها دون ممارسة حق العودة.

---

[1] العوض، وليد، "خطر الانقسام على المشروع الفلسطيني"، مرجع سابق، ص72.

[2] شلحت، أنطوان،و قسوم، مفيد وآخرون، **لفادى النحاس "المشهد الأمني والعسكري"، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي لعام 2007**،، " مرجع سابق، ص103.

4- تعويل إسرائيل على المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الجديد" والقائم أساسا على فكرة " الفوضى البناءة" لوضع خرائط جديدة للشرق الأوسط قائمة على تجزئة المنطقة العربية، مثل العراق ولبنان وفلسطين، إلى دويلات وكنتونات وفق مصالحها. الأمر الذي يخدم إسرائيل باتجاه رسم صورتين متناقضتين للتعامل الدولي مع القضية الفلسطينية، حيث العزل، والحصار الاقتصادي للقطاع، مقابل استئناف المساعدات المالية للضفة. ويأتي ضمن التوجّه الإسرائيلي بتحول الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حول إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باتجاه محاولة إجهاض الحقوق الوطنية الفلسطينية، وباتجاه العداء لحركة حماس على اعتبار أنها حركة إرهابية.

وترى الباحثة أن خطورة الانقسام تكمن في إعطاء إسرائيل مبرراً لاستخدام إمكانياتها وقدراتها على التحكم في مسألة تكريس الفصل السياسي، والفصل الاقتصادي، والفصل الجغرافي، وبما يسمح للمخطِّط الإسرائيلي بتنفيذ مشروعه القديم الجديد، وهو فصل الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفتيتها من أجل دثر فكرة الدولة الفلسطينية المستقلّة، والقفز عن حلٍّ قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا، ودفع الشعب الفلسطيني للاقتتال الداخلي لاستنزاف قدراته وإمكانياته.

4. 6 الموقف الدولي والإقليمي من الواقع الفلسطيني الجديد

انحسرت مواقف معظم اللاعبين ذوي العلاقة في خط اللاشرعية لخطوة حماس وشجبها، وشرعية قرارات الرئيس الفلسطيني وتأييدها. فقد ترافق الموقف الدولي مباشرة بتقديم المساعدات إلى حكومة الطوارئ، والإعلان عن الدفع بعملية مفاوضات فلسطينية إسرائيليه، وعزل حماس بقطع الاتصالات مع قطاع غزة إلى الحدِّ الذي لا يوصل إلى كارثة إنسانية، وتمَّ تعيين رئيس وزراء بريطانيا السابق طوني بلير، كممثل خاص للجنة الرباعية. وتوافق الموقف العربي مع نفس التوجه، حيث أكيد وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الطارئ في الخامس عشر من حزيران على "ضرورة احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس، واحترام المؤسسات المنتخبة بما في ذلك المجلس التشريعي الذي تتمتع فيه حركة

حماس بالأغلبية" و "تشكيل لجنة لتقصّي حقائق ما جرى من أحداث في قطاع غـزة، ومتابعـة ودعم الجهود التي تقوم بها مصر والسعودية للعودة إلى الحوار".[1] ويبدو أن المواقف جميعـا نبعت من بعدين هما: كيف وصلت الأمور إلى هذه المرحلة؟ وهل ما يجـري بـين الفصـائل الفلسطينية سيؤدي إلى إنهاء مبدأ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة؟

4. 6. 1 موقف الولايات المتحدة الأمريكية

استند موقف الولايات المتحدة للواقع الفلسطيني الجديد، على أنه فرصة لخلـط الأوراق بين فتح وحماس، فقد اعتبر الانقسام "لحظة وضوح" ما بين تصور الحـركتين، ففـي خطـاب الرئيس بوش في 2007/7/16، فنَّد الواقع الفلسطيني الجديد في رؤيتين: رؤية حماس التي رآها العالم في غزة، وانتهاجها كمسلك فلسطيني يعني استمرار الفوضى والمعاناة، وتقضـي علـى احتمالية قيام دولة فلسطينية، ورؤية أخرى هي رؤية الرئيس عباس، ورئيس الوزراء فيـاض.. إنها رؤية دولة مسالمة اسمها فلسطين، تكون وطنا للشعب الفلسطيني[2]. فالولايات المتحدة تؤيِّدُ الإصلاحات، وتقدِّم المساعدات من خلال رفع القيود المالية والمقاطعـة الدبلوماسـية للسـلطة الفلسطينية، وتعزيز المساعدات الاقتصادية والإنسانية، وتحويل المساعدات لأجهزة الأمن التابعة للسلطة.

وتحدَّث عن المشاركة في رسم آفاق سياسيه للدولة الفلسطينية، بحيث تكون أقـل مـن مفاوضات حول تسوية لحلّ نهائي، ولكنّه يتضمن مناقشات " حول كيف سيكون شـكل الدولـة الفلسطينية، وكيف تكون علاقتها مع إسرائيل ودول الجوار، إنها وسيلة لإعطاء تجسـيد لفكـرة الدولة. [3] وقد ارتبطت رؤية بوش لحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ ذلك الوقت بمشروع الدولة الفلسطينية، على الرغم من تنامي سياسات الولايات المتحدة باتجاه التنسيق مع إسـرائيل

---

[1] معضلة الانقسام الفلسطيني.. وحدود الغضب العربي!على الوقع الالكتروني
www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&sid=9743186&cKey

[2] مـــــا بعـــــد غـــــزة، علـــــى الموقـــــع الالكترونـــــي
. http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4975&l=6

[3] المرجع السابق.

"بشأن إعادة مسار المفاوضات، والقصد هنا، أهمية وجود عملية تفاوض فقط دون أن يكون هناك مقدمات لعملية تسووية أو سلمية حقيقية"[1]

كما يوضح عملاً ميدانياً قامت به مجموعة الأزمات الدولية في قطاع غزة، فإن الحركة الإسلامية اقتربت من تحقيق احتكار فعال لاستخدام القوة وللنشاط السياسي المعلن. فقد أعادت تشكيل النظم القانونية والتشريعية، وأصبحت تتمتع بحرية أكبر في إعادة تشكيل المجتمع من خلال إدارة قطاعات الصحة، والتعليم، والشئون الدينية[2]

وترى الباحثة أن الواقع السياسي الفلسطيني بعد الانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة قد فتح المجال لتجاوز الالتزامات والاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير، والاتجاه نحو دراسة الحالة الفلسطينية التي تتمثّل بالانقسام للبناء عليها، ضمن ما يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وحليفتها الاستراتيجية إسرائيل في المنطقة.

4. 6. 2 موقف الاتحاد الأوروبي

بلور الاتحاد الأوروبي موقفاً محدّداً للتعامل مع الواقع الفلسطيني الجديد في الثامن عشر من حزيران 2007، ففي الوقت الذي شجب ما حصل، فقد أعلن عن تأييد الرئيس محمود عباس في خطواته الإصلاحية، فيما أعلن وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي استئناف العلاقات العادية مع السلطة الفلسطينية الحالية، و استمرار المساعدات إلى غزة من باب "أنه لا يجب أن يتَّخذ أي شيء من شأنه تعميق الخلافات بين غزة والضفة الغربية"[3] ولكنَّ الموقف الأبرز للاتحاد الأوروبي في ظل الواقع الفلسطيني الجديد تمثّلَ في مغادرة فريق المراقبة الأوروبي لمعبر رفح بعد الأحداث مباشرة.

---

[1] شلحت، أنطوان،و قسوم، مفيد وآخرون، "العلاقات الخارجية"، **تقرير "مدار" الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي لعام 2007**، " مرجع سابق، ص43.

[2] الحكم في فلسطين 1: غزة تحت سيطرة حماس، على الموقع الالكتروني http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5525&l=6

[3] ما بعد غزة، مرجع سابق.

أما فيما بعد، فقد ظهر تباين في مواقف الدول الغربية اتجاه العلاقة مع حركة حماس حيث كشفت صحيفة لوفيغادو الفرنسية عن قيام محادثات سرية بين قيادات من حركة حماس في قطاع غزة مع دبلوماسي فرنسي متقاعد. وهو ما اكدت عليه حركة حماس بمحاورتها لباحثين فرنسيين استطلعوا رأيها حول المسائل السياسية التي يمكن بحثها معها[1].

4. 6. 3 الموقف العربي

اتَّخذ الموقف العربي الرسمي منحى إدانة الأحداث، و الدعوة للحوار الوطني الفلسطيني لرأب الصدع بالعودة عن حالة الانقسام. فالموقف الرسمي الأول صدر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في 16 حزيران أدان "الأعمال الإجرامية التي ارتكبت مؤخراً في غزة، وطالبوا بعودة الأوضاع في قطاع غزة إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة".وأعلن عن تشكيل لجنة لتقصّي الحقائق، واتسم موقف الأنظمة العربية بنوع من الحيرة ممّا شكَّل نقطة حرِجة في تعاملهم مع القضية الفلسطينية، عبَّــرت عنها كلمات الغضب التي وردت على لسان كُــلٍّ من وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، وأمين الجامعة العربية عمرو موسى، وكذلك بيان وزراء الخارجية العرب الصادر عن دورة الاجتماع الــ 130، الذي عقد في القاهرة [2].

أما مواقف الأنظمة العربية فقد اتَّسمت بداية بالميل إلى الحيادية، وعدم التدّخل، ولكل نظام أسبابه الخاصة، فمثلا بدا الموقف السعودي،متأثرا بفشل اتفاق مكة، ومتّخذا الحياد حيث لم تتدخل الحكومة السعودية، ورفضت إحياء المبادرة السابقة (اتفاق مكة)، في حين تأثّر الموقف المصري بمدى نتائج التدخّل على مسيرة المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية (مؤتمر أنا بولس) [3]. ومع استمرار الحالة الفلسطينية توالت المبادرات العربية،ففي آذار 2008، أعلنت اليمن عن مبادرة المصالحة التي تضمنت إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها في غزة، والعودة

---

[3] فضائية العربية، برنامج السلطة الرابعة، 21-5-2008.

[2] معضلة الانقسام الفلسطيني.. وحدود الغضب العربي! مرجع سابق.

[3] تصدع الصف الفلسطيني، مرجع سابق

إلى استئناف الحوار الوطني، وتشكيل حكومة وحدة وطنيه، وإنشاء لجنه عربيه تشكّلها جامعة الدول العربية.

واتّجهت مصر إلى اتخاذ زمام الأمور باستضافة الحوار الوطني الفلسطيني.خاصة وأن مصر وجدت في الانقسام الفلسطيني تحوّل يحمل في طياته دلالات أمنية وسياسية إقليمية، فسيطرة حماس على قطاع غزة تمثّل مرحلة جديدة لتوسّع النفوذ الإيراني في المنطقة، ولترسخ موقع طهران في قلب الشرق الأوسط والعالم العربي، حيث التحدي الأكبر لسيطرة حماس على قطاع غزة يمثّله التغير الهيكلي الذي أدخله على الخريطة السياسية للشرق الأوسط. فالصراع السياسي الفلسطيني الداخلي ولأول مرة يأخذ بعدا إقليميا كونه مصحوباً بانقسامات إقليمية، لكلٍّ منها مشروع للدولة [1].

4. 7 تداعيات الانقسام على القضية الفلسطينية

شكّلت تحديات الواقع الفلسطيني عبر مراحل وجود القضية الفلسطينية الشريان الحيّ الذي أضاف للفكر السياسي الفلسطيني محددات الرؤى، وتطلعات السياسية المستقبلية، وساهمت في بلورة البرنامج السياسي الفلسطيني. لكنَّ خطوة حماس في قطاع غزة كحركة تغيير سياسي، أوجدت واقعا سياسيا فلسطيني، يتّسم بحالة من الضبابية السياسية، ويشكّل علامات استفهام كبيرة حول مستقبل السياسة الفلسطينية في ظلِّ غياب الوحدة الوطنية، كتحدٍّ داخلي، وتعاطي المخططات الإسرائيلية مع الواقع الفلسطيني الجديد كتحدٍّ خارجي، ليشكّلا معا تحديات تقف حائلاً أمام تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

فأحداث قطاع غزة نقطة تحوّل نوعي في تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني، قد تقارن بعمق التحوّل الذي أحدثته نكبة فلسطين عام 1948، حيث ضياع الوطن بسبب النكبة يوازي ضياع وحدة الشعب ولفترة ليست قصيرة، فالانقسام توّج مرحلة نوعية على صعيد العلاقات المتناقضة ما بين مشروع منظمة التحرير الفلسطينية ذي الطابع العلماني والمشروع الإسلامي،

---

[1] عبد الجواد، جمال، *مصر بعد غزة الحمساوية:تهديد داخلي محدود وتحديات إقليمية أكثر جدية*، جريدة الغد الاردنية4-2-20 على الموقع الالكتروني http://www.alghad.jo/?news=183253 .

واعتبر منتصف حزيران 2007، لحظة التصادم بين البرنامجين على اعتبار أنَّ التصادم دموي، مما عكس ضيق مساحة التوافق بينهما[1].ويتفق عبد الله الإفرنجي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مع هذا التوجّه ويعتقد أنَّ الشعب الفلسطيني حاليا يعيش نكبة جديدة لا تقلّ خطورة عن نكبة 1948، على اعتبار أن حركة حماس تشكّل الطليعة للإخوان المسلمين في فلسطين فقد انتقلت بذلك من كونها تنظيماً فلسطينياً إلى تنظيم إقليمي، يحمل مشروع الإسلام السياسيّ الذي يتضارب مع المشروع الوطني الفلسطيني، ومن هنا كانت حتمية التصادم بين المشروعين[2].

وليس بعيدا عن الطرح السابق، يجدُ عبد الرحيم ملوح أنّ الانقسام الحالي في الساحة الفلسطينية يعيد الأمر إلى ما قبل 1948، حيث حالة الشرذمة تطال وحدة الشعب بأكمله، وتضع الكيانية الفلسطينية في وضع خطير؛ فوحدة السلطة تعني وحدة السياسية، والانقسام في السلطة يعني جعل القضية الفلسطينية برمتها ورقة بيد الأطراف الخارجية، لتخرج من سياق مقتضيات المصلحة الوطنية، لتدخل ضمن استحقاقات الأجندات السياسية المتعدّدة الإقليمية والدولية" [3]. ويؤكد محمد عصيدة أحد المسئولين في حركة الجهاد الإسلامي أنَّ ما حدث في قطاع غزة هو قرار تقسيم آخر لفلسطين سيدفع ثمنه كل الفلسطينيين[4].

هناك العديد من المؤشّرات التي تدلّ على خطورة الانقسام في الساحة الفلسطينية:

الأول: حدة التناقض في المشروعين، حيث أصبحت القضية الفلسطينية إزاء تصوّرين يفرضان دائرتين مختلفتين على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، والعربية، والإقليمية، والدولية، والتصوّران هما: الأول: التعاطي مع القضية الفلسطينية سلميا، والثاني: التعاطي عبر الجهاد والمقاومة [5]

---

[1] **الزبيدي، باسم،** مقابلة شخصيه، محاضر في جامعة بيرزيت، 24-4-2008.

[2] الإفرنجي، عبد الله، مقابلة شخصيه، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، 24-4-2008.

[3] النميري، جميل 19-2-2008*فرص نجاح الحوار الفلسطيني*" ،**وكالة معا الإخبارية**،.

[4] عصيده، محمد، مقابلة شخصية، مسؤول في الجهاد الإسلامي، بتاريخ 1-4-2009.

[5] الزبيدي، باسم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

والثاني: يتعلق بالتمثيل الفلسطيني كون استمرار الانقسام، بالتلازم مع رفض حركة حماس الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، يشير إلى تقسيم التمثيل بين الوطن المقسّم والشتات، مما يقوّض وحدة التمثيل الفلسطيني في الوطن والشتات الذي ما زالت منظمة التحرير الإطار الوطني الجامع الوحيد للفلسطينيين، لتصبح السلطة الفلسطينية هي عنوان التمثيل الفلسطيني، مما يساهم في شطب حقوق اللاجئين من خلال شطب من يمثلهم وهي (م.ت.ف) [1].

والثالث: فلأول مرة يؤدي الشرخ السياسي إلى انقسام جغرافي يساهم في خدمة المشروع الإسرائيلي الذي يقوم أساسا على تفتيت الكيانية الفلسطينية[2].حيث أصبح الفلسطينيون اليوم "مبعثرين ومتشتتين على ما يريدون، فقد تاهوا جميعا في تفاصيل سلطة أسيرة، سخَّف معناها الاحتلال، وغطسوا في صراعات داخلية مخلخلة"[3].

الرابع؛ أضرّ الوضع الفلسطيني المنقسم بصورة المشروع الوطني الفلسطيني وبصورة المقاومة الفلسطينية عند العرب والمسلمين وعند الأمم الأخرى. [4]

ويزيد الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة من القطيعة بين أبناء الشعب الفلسطيني ويؤسس لفتنة داخلية، فهو يؤسس لقيام حالتين ما زال كل منهما بدون سيادة، ولا يصلح لتأسيس دولة، ولا يستطيع أي منهما حمل استحقاقات المشروع الوطني، الأمر الذي، يستدعى زيادة تأثير التدخلات الخارجي في القضية الوطنية، سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأميركية والأوروبيين، أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة أو المسماة دول الاعتدال، تدخلات خارجية مرتبطة بمشاريع سياسية تتجاوز المشروع الوطني بل على

---

[1] أبو دقه، محمد،" *التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة..واقع وتحديات*" **مجلة سياسات**، عدد6، مصدر سبق ذكره، ص43.

[2] ملوح، عبد الرحيم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[3] الزبيدي، باسم في مقالة "*هل يمكن لخريف انابوليس أن يصنع ربيع الفلسطينيين*"،**وكالة معا الاخبارية**، 2007-10-30

[4] مشعل، أحمد والحسن، بلال وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2007**، تحرير محسن محمد صالح، مركز الزيتونة.

حسابه[1] وبخاصة أن الصراع بين الحالتين أصبح يدخل في باب تحقيق الشرعية الوطنية والإقليمية بعيدا عن مبدأ ترسيخ الوحدة الوطنية[2].

ويرى ملوح أن وجهة النظر الفلسطينية على مرّ العقود كانت تربط المشاريع المطروحة فلسطينيا بعمق تعاملها مع النظرة الإسرائيلية وعمق مشروعهم، لكنّ حركة حماس قد وضعت نفسها في مطب سياسي حينما اختارت تشكيل الحكومة السياسية، وعندما فصلت قطاع غزة لتكرس نظامها السياسي المبني على فكر الإسلام السياسي، لتكون بذلك قد دفعت باتجاه خدمة المشروع الإسرائيلي الذي يعمل على قاعدة تفتيت الكيانية الفلسطينية[3] ويعمل أيضا على استغلال الانقسام أولا؛ بالادعاء أن القيادة الفلسطينية ليست قادرة على الحكم وهي قيادة ضعيفة لا تستطيع أن تقود العملية السلمية،وثانيا؛ بفرض الحصار على قطاع غزة. [4] وبذلك يتجمد الوضع الفلسطيني ولا تفتح أمامه آفاق سياسية في المستقبل المنظور، ويطال التعطيل والتجميد حتى المواضيع الجزئية الحياتية كإدخال المواد التموينية إلى غزة، وفتح معبر رفح، والالتزام بالتهدئة بمعنى أن إسرائيل تستغل حالة الانقسام، من أجل تعطيل أيٍّ من الاتفاقيات الجزئية الحياتية تحت ذريعة عدم وجود دور للسلطة في غزة.

ويعتبر استغلال إسرائيل لحالة الانقسام الفلسطيني ضمن مخططها أكثر تداعيات الانقسام الفلسطيني خطورة [5]. ويؤيّد خالد البطش القيادي في حركة الجهاد الإسلامي ذلك حين يرى الصراع الداخلي الفلسطيني يصب في خانة الاحتلال، ولا يقدم شيئا للقضية الفلسطينية، بل جعلها تتراجع إلى مسافات طويلة إلى الخلف، وبخاصة أن الصراع القائم يتجلّى في صورة صراع على السلطة: صراع بشأن استمرار السلطة أو إنهائها؛ صراع بشأن إنهاء حماس أو

---

[1] أبراش، إبراهيم،"أزمة نخبه وإدارة أمه"، **جريدة الأيام**، 2009/2/25.

[2] .تصدع الصف الفلسطيني، على الموقع الالكتروني http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5838&l=6، .

[3] ملوح، عبد الرحيم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[4] عميره، حنا، مقابلة شخصية، حزب الشعب، 2-4-2008.

[5] المرجع السابق.

إبقائها، وبشأن إنهاء فتح أو إبقائها[1].ويؤكد د. عبد الستار قاسم على أن تداعيات خطوة حماس خطيرة جدا، لأن أي خطوة يقدم عليها فصيل فلسطيني، وتؤدي إلى الانقسام يجب التراجع عنها، لأنَّ الأضرار الناجمة عن الانقسام أكثر بكثير من أيّ منافع قد يجنيها أي فصيل.

وتتفق الباحثة مع وجهات النظر التي ترى في الانقسام نكبة جديدة للشعب الفلسطيني، فالنكبة الأولى عام 48 قسّمت الأرض، وشتتت الشعب، في حين أنّ النكبة الثانية قسّمت الأرض والشعب والسلطة، وشتتت المشهد السياسي الفلسطيني من جديد، وجعلت من الصراع الداخلي الفلسطيني مسرحا يحجب الرؤية عن الصراع الحقيقي مع الاحتلال، بل ويساهم في تعزيز الرؤية الإسرائيلية بدلا من مقاومتها، ويساهم في تشتيت القرار الفلسطيني المستقلّ ليخرج القضية الفلسطينية من جديد من إطارها الوطني المستقل، لتدخل في أطر أُخَر، تؤثر في معادلة السياسة الفلسطينية الداخلية ضمن أجنداتها وأولوياتها، وتبعدها عن القرار الوطني المستقلّ.

4. 8 تداعيات الانقسام على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

لقد أحدث فكر حركة حماس إحدى أطراف الحالة السياسية الفلسطينية، علامة استفهام كبيرة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة التي حظيت بحالة إجماع نضالي فلسطيني منذ تبنت م.ت.ف البرنامج المرحلي في بداية السبعينات. وظهر مع الواقع الجديد سؤال يتعلق بإمكانية تحقيق إقامة الدولة الفلسطينية، وبخاصة أن الانقسام قد فتح الباب أمام إحياء الخيار الأردني للضفة الغربية وفتح الباب أمام الخيار الإسلامي في قطاع غزة، ممّا يشير إلى ضياع الهوية الوطنية الفلسطينية[2].

فالسؤال حسب وجهة نظر حنا عميره يسلّط الضّوء على الخلاف السياسي بين حركة حماس من جهة ومنظمة التحرير من جهة ثانية، وبالتالي، فهو لا يعتقد أن حماس معنية بموضوع إقامة الدولة الفلسطينية على قطاع غزة والضفة الغربية، وذلك وفق حديثها أن فلسطين

---

[1] "حوار مفتوح حول *تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني*"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،عدد69، خريف 2007، ص130.

[2] حجازي، محمد، "*الديمقراطية والإسلام السياسي: فلسطين نموذجا*"، **مجلة سياسات**، مرجع سابق، ص 38.

وقف إسلامي، وبالتالي الحدود الجغرافية للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير هو أصلا مختلف مع الحدود الجغرافية لبرنامج حماس، وبذلك، فالوحدة الجغرافية بين الضفة وقطاع غزة ليست أهم من فلسطين التاريخية. وعليه فإن وحدة الضفة وغزة تحتل بعدا استراتيجيا لمنظمة التحرير وبرنامجها، لكنَّ وحدة الهدف ليست هدفا لحركة حماس، وإنما هي وحدة هدف في إطار منظمة التحرير، وبالتالي خطوة حماس لا تتعارض مع برنامجها إذ اعتبرت أن القطاع هو بؤرة الانطلاق للتحرير الشامل.

وأكد د. رائد نعيرات المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، في مقابلة خاصة أجرتها الباحثة معه، على نفس التوجّه من خلال إلقائه الضوء على أساس الخلافات الفلسطينية القائمة بين التنظيمات، وحصرها بنقطتين، هما الدولة، والدولة المضادة، وطبيعة الدولة والثمن، وهنا يكمن الاختلاف ما بين حماس وفتح، فحماس ترفض الاعتراف بإسرائيل، وفتح تعتبره تحصيلاً حاصلاً. وبما أن فكرة الدولة لدى حماس لم تتبلور بعد، فموضوع الدولة ليس في رزنامة الحركة، وهو ما ميّزها عن باقي التنظيمات الفلسطينية التي اشترطت على نفسها التحرير، في حين أن حركة حماس ربطت اسمها وبرنامجها بالمقاومة منذ انطلاقتها[1]. ومن هنا يعتقد نعيرات أن مقياس عمق خطوة حماس يتجه نحو بوصلة حركة حماس التي أشارت إلى موضوع الحفاظ على المقاومة، وتطورّ موقفها بعد أن سيطرت على السلطة التنفيذية والتشريعية، فطرحت الموضوع باتجاه الحفاظ على الأمن القومي، وبخاصة أنها ترى أن التعامل مع "خطة دايتون" يهدد الأمن القومي. وبذلك فالمفهوم الجديد للدولة الفلسطينية من الخارج (الموقف الإسرائيلي والأمريكي) قد يختلف عمّا طمحت إليه منظمة التحرير، ويدخل في مفهوم آخر ينطلق من نقطة أساسية هي "كي لا تتحول إلى كيان إرهابي" بحكم أن حماس حركة إرهابية من وجهة نظرهم، والملامح الجديدة للدولة أنها خاضعة لإسرائيل وتتّبع الغرب اقتصاديا لتدخل في نطاق ما سمي في المنطقة بدول الاعتدال، في مقابل دول التطرف وتكون الساحة الفلسطينية نقطة الالتقاء بين التيارين لتصبح محددات معالم الساحة الفلسطينية على ضوء المعطيات الجديدة ضمن التحالفات الإقليمية والعالمية، بدلا من المحددات الفلسطينية ممّا يشوّه

[1] نعيرات، رائد، مقابلة شخصية، المحاضر في جامعة النجاح الوطنية، 2008/4/1.

فكرة الدولة والكيان الفلسطيني المناضل من أجله. دولة على المقاس الإسرائيلي الأمريكي تدخل في باب المكافأة بدلا من الاستحقاق أو دولة على مقاس حزب الله وإيران[1].

لقد هيّأ الانقسام الفلسطيني بين الضفة وقطاع غزة الأرض الخصبة للمبرّر الإسرائيلي بالتنصل من الاتفاقيات والالتزامات، تحت شعار عدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض معه بحكم وجود رأسيين سياسيين مختلفين، يمثّلان السياسة الفلسطينية ولا يستطيعان تحديد رؤية السياسة الفلسطينية (الدولة الفلسطينية) التي أصبحت في خطر حقيقي، نتيجة المنحى الخطير من عزل الضفة الغربية عن قطاع غزة،والمثال الحيّ على ذلك فكرة التهدئة المقترحة التي تعني عزل الشعب، والفصل الحقيقي بين الضفة وغزة.

ويشكل غياب التواصل الجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلّة معضلة أساسية تواجه الشعب الفلسطيني وقيادته، وبخاصة أن انفصال الضفة الغربية عن قطاع غزة جغرافيا كان وما يزال هدفاً واضحاً للسياسة الإسرائيلية، وبخاصة بعد أن تحول الهدف الإسرائيلي إلى الإعلان عن محدّدات المصالح الإسرائيلية حول قطاع غزة، وداخل الضفة الغربية؛ باعتبار الفصل مصلحة أمنية من الدرجة الأولى.

وقد اختلفت وجهات النظر حول تأثير الانقسام على وحدة الجغرافيا بين الضفة الغربية وقطاع غزة من باب أن الضفة والقطاع أصلا في حالة فصل جغرافي. فمن وجهات النظر التي وجدت أن التأثير السلبي سيلحق بالوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية دون الوحدة الجغرافية التي هي أصلا غير موجودة كما ذكر ذلك د.عبد الستار قاسم، في حين ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك، حيث أن الانقسام أصلا قائمٌ على أسس سياسية وبنيوية وجغرافية، وتستند على عامل الزمن في تثبيت حالة الانقسام في الداخل الفلسطيني، والخطورة تكمن بتداخل كل ذلك مع العامل الإسرائيلي الذي يسعى إلى الانقسام من خلال ربط الفصل الجغرافي بالأهداف الإسرائيلية، وقدرة إسرائيل على استثمار الانقسام الفلسطيني في تعزيز الانقسام الجغرافي، وجعل قطاع غزة كيانا منفصلا عن باقي الأجزاء الفلسطينية، استكمالا لعملية فكّ الارتباط عن قطاع غزة عام

[1] الزبيدي، باسم، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

2005، ممّا يعزّز من احتمالات وجود سيناريوهات مختلفة تجاه قيام كيانات منفصلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فالانقسام الفلسطيني ساهم في تعميق الفصل الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بصورة أدت إلى الإعلان عن قطاع غزة كياناً معادياً، واستطاعت إسرائيل عزل القطاع، وخلق حالة غريبة، تمثّلت بفصل الصراع إلى قسمين الصراع الرئيسي في الضفة الغربية والمواجهة العسكرية في القطاع[1]. وقد ساهم بروز فكرة الكيان المنفصل في قطاع غزة بأيدي فلسطينية في تسيير الأمور، باتجاه ما تريده إسرائيل، وهو إفراغ شعار الدولة الفلسطينية المستقلة من مضمونه استنادا إلى أن جزءاً من الكيان غير خاضع لإطار المشروع الفلسطيني.

وترى الباحثة أن الانقسام الفلسطيني يقف عائقاً أمام حلّ الصراع على أساس إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة باعتبار الانفصال بين الضفة الغربية وقطاع غزة سياسيا وجغرافيا الحدّ الفاصل ما بين رؤية منظمة التحرير، ورؤية حركة حماس لحلّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالانقسام حركة تغيير عميقة التأثير على السياسة الفلسطينية المستقبلية.

4. 9 تداعيات الانقسام على البنية السياسية للسلطة الفلسطينية وعلى عملية التحول الديمقراطي

انعكست التداعيات الأولى لخطوة حماس بمظاهر الانقسام في البنية السياسية الفلسطينية، وظهرت بوجود حكومتين منفصلتين، تحاول كلّ منهما نزع الشرعية عن الأخرى، وفي ظلّ تعطيل المجلس التشريعي الذي لم يملك الحدّ الأدنى من النصاب للانعقاد، أصبح الواقع السياسي والقانوني في قطاع غزة مختلفاً عن الواقع السياسي والقانوني في الضفة الغربية، فقد استندت شرعية النظام السياسي في قطاع غزة إلى الشرعية التي اعترفت بها حركة حماس وحدها، بينما أرجع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس شرعية النظام السياسي للسلطة الفلسطينية بتفعيل دور المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية أعلى من السلطة، وكبديل لغياب

[1] عميره، حنا، مقابلة شخصيه، مرجع سابق.

المجلس التشريعي.الأمر الذي خلق حالة اضطراب، وعدم استقرار في البيئة السياسية، وأثّر سلبا على عملية التحول الديمقراطي،[1] بدءاً من اختلاف الطرفين بمسمّى الحدث الذي أوصل الواقع السياسي الفلسطيني لحالة الانقسام ووصولا إلى ما وصلت إليه البنيـــة السياســـية مـــن انقســـام وتشرذم وتعطيل.

وطالت المتغيرات النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته، فالسلطات الـــثلاث تـــأثرت بحالة الانقسام مما خلق واقعاً بنيوياً وقانونياً منفصل بين الضفة الغربية وقطاع غـــزة. فانقســـام السلطة التنفيذية طال السياسات الأمنية والإدارية والمالية والتشريعية، وزعزع وحـــدة الســـلطة القضائية ووحدة السلطة التشريعية، وخلق واقعا سياسيا استثنائيا لا مثيل له في أي نظام سياسي، ولا توجد سوابق تاريخية مماثلة أو مشابهة تصلح للقياس أو استخدامها كإطار مرجعي لتصـــبح البنية السياسية أمام بعدٍ دستوري معقدٍ.

فقطاع غزة أصبح تحت حكم حركة حماس بالكامل، وقد استخدمت الوســـائل المتاحـــة أمام الحركة لإثبات الذات سواء باستخدام العنف في السيطرة أو باستخدام القرارات والتشريعات الخاصة بنواب الحركة في المجلس التشريعي في غزة، وأصبحت الضفة الغربية تعـــيش تحـــت شعار خطر الانقلاب، وبالتالي تعزّز الدور الأمني فيها ممّا عكس نفسه على غيـــاب الحريّـــات والديمقراطية في جناحي الوطن الواحد "الأمر الذي وضع المجتمع الفلسطيني لأول مـــرة منـــذ نشوء السلطة على حدود النظام البوليسي، وتراجع أولويات حماية الحقوق والواجبات"[2] تحـــت وقع أن السلطة الفلسطينية وحركة حماس تفتقران لصيغة التحادث بينهما وتغيب عنهما معادلـــة عملية الحكم التي تساهم بتجسيد عملية التحول الديمقراطي.

وقد شكل الحدث منعطفاً خطيراً في الصراع الفلســـطيني الـــداخلي، تواصـــلت معـــه انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني.[3] ممّا أثار الشكوك والمخاوف لعـــدد كبيـــر مـــن القـــوى

---

[1] **الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثالث عشر**،2007، ص29.

[2] المرجع السابق، ص5.

[3] المرجع السابق، ص10.

الفلسطينية تجاه مصداقية حركة حماس في احترام الخيار الديمقراطي، وتداول السلطة السلمي على إثر لجوئها للعنف.[1] فاستخدام العنف في عملية إحداث التغيير، هو خارج عن إطار عملية التحوّل الديمقراطي الفلسطيني، ودلالة مصطلح الحسم العسكري الذي تطلقه حركة حماس على الحدث حسب وجهة نظر السيد عمر الغول تصبّ أيضا في عمل لا ديمقراطي، على اعتبار أن حركة حماس جاءت بطريقة ديمقراطية على المؤسسة الشرعية، فهي قامت بالانقلاب على الشرعية الفلسطينية ويدعم وجهة نظره مستندا إلى تعاطي أعضاء المجلس التشريعي مع طلب د.سلام فيّاض بعد انتهاء ثلاثين يوما على تكليفه بحكومة تصريف الأعمال، لكنَّ الذي حال دون انعقاد الجلسة هو رفض قيادة حماس[2]. فالقضية الرئيسية المتعلقة بانقلاب حماس في قطاع غزة عدم تكريس الظاهرة كسابقة فلسطينية تستخدم القوة العسكرية من أجل الحسم السياسي، بل يجب أن تحلّ الخلافات بالوسائل السياسية المرتبطة بالديمقراطية كالحوار وغيره[3].

وفي المقابل، وجد بعضهم، ومنهم د. نعيرات، أن ما قامت به حماس قد يؤثر إيجابيا في مجال البنية الديمقراطية المؤسسية ودمقرطة السياسة، وبالذات إذا حدث اتفاق بين فتح وحماس، خاصة وأن السلطة تعاني من مشكلتين يشكّلان ورماً سرطانياً داخل النظام السياسي للسلطة، هما المشكلة الأمنية بتعدد الأجهزة فيها، ومشكلة المشاركة السياسية وتمثيلية المؤسسات الفلسطينية. ويجد نعيرات أن حماس قد حلّت المشكلة الأولى في قطاع غزة بالتضاربية والازدواجية، حيث حوّلت الأمن إلى جهازين هما: الشرطة، والأمن الداخلي والخارجي، ففي حال تم الاتفاق سيكون من السهولة دخول عناصر حماس ضمن نظام التقاسم على المؤسسة الأمنية، أما المشكلة الثانية فهي مشكلة مزمنة حيث نجم عن الانقسام مؤسسات باتت بلا حماس في الضفة الغربية ومؤسسات باتت تعاني من إشكالية الشرعية والولاء والغالبية من حماس في قطاع غزة. ويجد

---

[1] مشعل، احمد والحسن، بلال وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعام2007**، مرجع سابق.

[2] الغول، عمر، مقابلة شخصية، 23-4-2008.

[3] عميره، حنا، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

نعيرات أنه بالرغم من كون الحلّ قائم على التقاسم بين فتح وحماس إلّا أنه يؤثر إيجابيا إذا تم استغلاله بالطريقة السليمة[1].

وترى الباحثة إن الخلاف الحقيقي بين الطرفين هو خلاف سياسي، ساهم في خلق خلافات على مستوى السياسات. فالخلاف بعمقه هو خلاف بين رؤية سياسية قائمة على الأرض وتمثّل مشروعا وطنيا فلسطينيا، وبين رؤية جديدة تحملها قوة إسلامية تحمل رؤية منافسة للأولى وتحاول أن تحلّ محلّها. فالانقسام في البنية السياسية للسلطة هو انعكاس لاختلاف السياسة بين الرؤيتين. لكنَّ تداعيات الانقسام المباشرة على صعيد البنية السياسية للسلطة تعكس نفسها على صعيد تعطيل تطور البنية السياسية خلال فترة الانقسام، وظهور أزمات معقّدة تلقي بظلالها على أيّ حلول مستقبلية لحالة الانقسام، فهي بحاجة إلى استشارات قانونية تقف على تعقيدات فترة تغييب الدستور، وتغييب عملية التحوّل الديمقراطي التي تأثّرت بغياب مبدأ الحوار عن حلّ القضايا السياسية المختلف عليها داخل البنية السياسية للسلطة، والاستعاضة عنها باستخدام أسلوب العنف.

4. 10 استشراف المستقبل

أدخلت سيطرة حماس على قطاع غزة القضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني في مرحلة جديدة لم تتضح معالمها. فبعثرة الأوراق السياسية الفلسطينية تحت وقع حركة التغيير السياسي العنيف، أوجد واقعا سياسيا فلسطينيا وضع حركة حماس في مأزق بخصوص إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، وبخصوص علاقة حماس بباقي فصائل العمل الوطني الفلسطيني، وأصبحت حماس أمام سؤال كبير يتعلق بالهدف الذي تسعى حماس إلى تحقيقه من وراء التغيير السياسي الجديد، خاصة وأن الانقسام السياسي والجغرافي تسبّب في خلق تحديات عديدة، أهمها نجاح نسبي للاحتلال الإسرائيلي وأطراف أخرى في إدخال القضية الفلسطينية والمشروع الوطني في متاهات جديدة، أبرز عناوينها اختزال فلسطين أرضاً وشعباً في قطاع غزة، والصراع حولها، وتشويه البنية السياسية للسلطة وعملية التحوّل الديمقراطي.

---

[1] نعيرات، رائد، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

وكشفت حركة التغيير العنيفة النقاب عن اختلاف وتباين كبيرين داخل السياسة الفلسطينية باتجاه فرض الرؤى على الأرض، من خلال زيادة أوراق القوّة للفصائل على حساب الوحدة الوطنية، كأهم ورقة فلسطينية لمواجهة الاحتلال. وكي تتحقق الوحدة الوطنية لا بد من الاعتراف بوجود اختلافات بين الطرفين، نابع ليس فقط من تباين في العقائد والأيديولوجيات والرؤى، بل أيضا، من تصادم للمصالح. فبدون هذا الاعتراف تبقى المُصالحات، إن تحققت، هشّة تقوم على طبطبةٍ أساسها إخفاء، وليس الاعتراف، بدوافع أساسية كامنة للخلافات القائمة، كأن تدّعي الأطراف أنها زاهدة في الحكم بينما يتمحور جلّ صراعها على الاستئثار به.

أما المتطلب الأساسي الثاني لتحقيق الوحدة الوطنية فهو توصّل جميع الأطراف إلى قناعة بحيلولة إمكانية تحقيق كل منهم لكامل رؤيته ومطالبه. فالوحدة لا يمكن أن تقوم على الإلغاء أو الإقصاء، وإنما على الشراكة والائتلاف. لذلك يجب أن تتوافر لدى الجميع، إن هم فعلاً أرادوا تحقيق الوحدة، الرؤية الحقيقية، والإرادة السياسية الإيجابية الناضجة لتحقيق الشراكة القائمة على ضرورة التوصل إلى مقاربة خلاّقة، تُمكّن من تقليص الخلافات، وتعظيم الاتفاقات، وذلك للتوّصل إلى عقد ائتلاف. وباختصار، لا يمكن أن تتحقّق الوحدة دون الخوض الجدّي في عملية تفكيك المواقف المتباينة، وإعادة تجميع عناصرها في تركيبة جديدة متوائمة ومقبولة، بالحّد الأدنى على الأقل، من الجميع. بالتالي، لا يمكن للوحدة أن تتحقق دون التوصل إلى انسجام الحِّد الأدنى بين الأجندات الفئوية المختلفة والمتصارعة، والخروج باستراتيجية وطنية مرحلية موحَّدة، قد تشكِّلُ وثيقة الوفاق الوطني أرضية الانطلاق لإدارة المصالح المختلف بشأنها، لحين تحقيق الغايات والأهداف المتَّفق عليها من قبل الجميع.

فالقضية الفلسطينية والمشروع الوطني الفلسطيني بعد حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة أمام مخاض حقيقيّ على صعيد المحاور الأساسية الآتية:

المحور الأول: ويتعلق بمشكلة الأصالة التي تعبِّر عن تحديد الهوية الفلسطينية من خلال النظر إلى الآخر"الاحتلال الإسرائيلي" والنظر إلى الذات "الكل الفلسطيني". فالانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة كشف النقاب عن وجود ازدواجية للهوية الوطنية الفلسطينية؛ من

خلال وجود رؤيتين سياسيتين مختلفتين لحلِّ القضية الفلسطينية، كقضية تحرّر وطني، فانعكاس الانقسام يعني تشرذم وتشتيت الهوية الفلسطينية على صعيد تعريف الوطنية، فحماس امتداد لحركة الإخوان المسلمين، وتحمل مشروع إقامة الدولة الإسلامية في فلسطين، بينما منظمة التحرير تحمل البرنامج السياسي الذي يعبّر عن رؤية وطنية فلسطينية قائمة على وثيقة الاستقلال التي عبّرت عن التوجّه السياسي لمستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة. والأخطر هو انسجام فكرة الانفصال مع المخطّط الإسرائيلي الذي ما زال يقطع ويتحكم بالأرض وحركة الشعب سويا.

والمحور الثاني: ويعبر عن مشكلة الاستمرارية التي تعني علاقة الفلسطينيين بماضي قضيتهم وحاضرها ومستقبلها. وقد عكست حركة التغيير السياسي باستخدام العنف الداخلي وخيار سيطرة على جزء من الوطن، والاستفراد به والاستمرار في نهج الانفصال ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة تغاضي حركة حماس عن النتائج والسيناريوهات المحتملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فحركة التغيير في الساحة السياسية الفلسطينية لا تأتي خارج إطار كونها خيارا له مخاطر واستحقاقات لا بد من الاحتراس منها، فالأحداث عبَّرت عن لحظة تصادم بين مشروعين سياسيين في لحظة ضيق مساحة التوافق بينهما على أرض الواقع، لكنّ انعكاس ذلك يتجاوز الفصيليين، ويدخل في شرذمة الكيانية الفلسطينية، مما يشوّه المشهد السياسي الفلسطيني، ويدخله في مرحلة ضبابية.

المحور الثالث؛ ويتعلق بمشكلة أدوات التعبير التي تعبر عن المرحلة الحالية وعلاقتها بمفهوم الشخصية الوطنية الفلسطينية، وارتباطها بالمشروع الوطني بالأساس، إضافة إلى تعقيدات المعادلات السياسية الإقليمية والدولية. فسيطرة حركة حماس في حزيران 2007 على قطاع غزة حركة سياسية عنيفة تنطبق عليها مواصفات الانقلاب السياسي، حيث طال الانقسام جميع مناحي الحياة، وأدى إلى استخدام السلطات الثلاث، كأداة للصراع السياسيّ. مما أوجد حالتين سياسيتين مختلفتين، كلٌّ واحدة تُطَبق على جزء من الأرض الفلسطينية في تجاوز صريح للوحدة الجغرافية والسياسية التي يستند إليها المشروع الوطني الفلسطيني.

والخطورة تكمن في إحلال العنف لإحداث التغيير السياسي بين الأطراف الفلسطينية بدلا من الحوار. حيث أصبحت الضفة الغربية تعيش تحت وقع احتمال الانقلاب، وقطاع غزة يخضع لسلطة الأمر الواقع الذي فرضته حركة حماس.

والمحور الرابع: يحدد ضمن مشكلة المنهج الفكري العام الذي يحدّد منحى القضية الفلسطينية، فقد عبَّر الانقسام في الساحة الفلسطينية عن عمق الأزمة القائمة غير المنفصلة عن التاريخ الطويل الذي يربط بين حركة فتح وحركة حماس، فهي علاقة قائمة على المنافسة القوية على المستويات السياسية والاجتماعية والنقابية كافة، فلم تنشأ علاقة طبيعية بينهما، وبالتالي لم تنشأ علاقة قائمة على التعاون من أجل إيجاد أرضية للرؤية السياسية المشتركة ليبقى الالتقاء بينهما مقتصرا على حل المشكلات بترحيل الأزمات.

فحلّ الأزمة يكمن في صوغ علاقة فتح وحماس، والخروج من التنافس اللامشروع الذي يدخل المجتمع الفلسطيني في أزمات متواصلة[1] من خلال قراءة الواقع قراءة سليمة من قبل الطرفين، للخروج برؤية تحليلية معمّقة توحّد السياسة الفلسطينية الداخلية نحو صياغة استراتيجية وطنية شاملة، تنهي حالة التضارب في الخطوات السياسية، ووسائل النضال من أجل إنهاء الاحتلال، وتفوّت الفرصة أمام استغلال الاحتلال للتباين والاختلاف الفلسطيني الداخلي. لأن الطريق إلى الإدراك والوعي السياسي الفلسطيني بالمخاطر يأتي متلازماً وولوج طريق الحوار البناء في الوصول إلى إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي وتغليب شعار الوحدة الوطنية.

وإلاّ إن الهوية الوطنية الفلسطينية التي نمت وتطورت في مسوغات ودوافع ومقاييس سياسية داخل منظمة التحرير لن تخرج إلى النور، وبخاصة أن الإنقسام الفلسطيني أدخل القضية الفلسطينية برمّتها في منعطف جديد، يصدق عليه وصف المفكر الإسلامي مالك بن نبي لأفضلية حال المُحتلين عند الاحتلال، وهي عندما يصبحوا في وضع يشبه "كائن مركب، وبتعبير أدق،

---

[1] "حوار مع خالد مشعل يشرح فيه *موقف حماس من القضايا الراهنة*" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، خريف 2008،عدد76، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص130.

مركب أفراد هم أساسا متصلين عضويا كما التوائم السيامية التي تولد ملتصقة بعضو من أعضائها، قد يكون الجهاز الهضمي الذي يقوم على التضامن الهضمي لكل ما يدخل حنجرة الأفراد المركبين ليدخل في عملية هضم مشتركة للأفكار المختلفة شريطة أن لا يؤدي الاختلاف إلى عطل في عملية الهضم نفسها، والخلاف يكون بفصل الجهاز الهضمي عن مركب الأفراد الذين حملوا فكرة مشوشة"[1].

[1] بن نبي، مالك، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، دار الفكر،دمشق، ط3، 1988،ص25.

استنتاجات والتوصيات

- دخلت البنية السياسية للسلطة الفلسطينية بعد فوز حركة حماس بأغلبية المجلس التشـــريعي على مفهوم الازدواجية السياسية، مما عزز الإشكاليات القانونية والشرعية. ففي العودة إلى القانون الأساسي والتعامل مع مواده بشكل متكامل، مخرج رئيسي للخروج من الازدواجيـــة السياسية، وتوحيد الرؤية السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- هددّت أحداث حزيران 2007 المتمثلة بسيطرة حركة حماس علـــى قطـــاع غـــزة فكـــرة المشروع الوطني الفلسطيني. وللحفاظ على المشروع الوطني، يتطلب مـــن الجميـــع تقيـــيم العمل الوطني الفلسطيني للمرحلة الحالية على قاعدة الوحدة الوطنية التـــي ســـتنهي حالـــة الانقسام، وتؤسس للشراكة السياسية لجميع الأطراف الفلسطينية الفاعلة.

- أدى الانقسام السياسي والجغرافي إلى تراجع السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد شرعية البناء المؤسساتي وقانونيتة. وللحد من ذلك لا بد من إنهاء حالة الانقسام وبدء العمل علـــى قاعدة وحدة السلطة الفلسطينية.

- توافق موضوع الانقسام مع الرؤية الإسرائيلية القائمة على فصل الضفة الغربية عن قطـــاع غزة. حيث استطاعت إسرائيل توظيف الانقسام لصالحها من خلال استثماره كنقطة ارتكاز لتخطي التمثيل الفلسطيني. ففي التوجه نحو تعزيز الوحدة الوطنية، وإنهاء حالـــة الانقســـام الحل من أجل مواجهة الاحتلال ومخططاته.

- أدى اختلاف الواقع السياسي والقانوني في قطاع غزة عن الضفة الغربية إلى تهديد التمثيـــل الفلسطيني الجامع للكل الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية، ويساهم في إبـــراز السلطة كعنوان بديل للتمثيل الفلسطيني، مما يساهم في تجاوز حقوق اللاجئين.

- شكّل الاقتتال الداخلي تهديدا لمبدأ الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث عبَّر عـــن ســـابقة فـــي العلاقات الداخلية الفلسطينية.

- كشفت أحداث غزة بشكل عملي عن رؤية منافسة لرؤيـــة منظمـــة التحريـــر الفلســـطينية والمتمثلة في الشروع لإقامة هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل.

- تراجعت مكانة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي والعربي.

- عزّزت الأحداث من حالة التدخلات العربية والإقليمية فـــي الشـــأن الفلســـطيني الـــداخلي والعلاقات بين التنظيمات الفلسطينية. فلا ب من الحفاظ على استقلالية القـــرار الفلســـطيني للحد من التأثير الخارجي على القضية الفلسطينية.

- عملت الأحداث على تراجع عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني.

- أربك الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة عمل سلطات النظام السياسي الثلاث. وللحـــد من مخاطر ذلك لا بد من الوقوف على منجزات السلطات الثلاث والبناء عليهـــا بمعالجـــة الإشكاليات القائمة على أساس العودة إلى وحدة السلطة في شقي الوطن.

- يمكن تصنيف الأحداث على أنها انقلاب سياسي على السلطة الوطنية الفلسطينية تجـــاوزت التفاهمات والاتفاقيات الداخلية التي سبقت الأحداث. فعلى حركة حماس الوقوف على الحدث من زاوية تأثيره على مجمل القضية الفلسطينية. والعودة عن حالة الانقسام.

- استغلَّت إسرائيل الأحداث في استباحة الضفة الغربية من خلال تكثيف الاستيطان واستكمال بناء الجدار. إن الاتفاق الوطني هو أفضل الحلول جميعا، وهو خيار صعب جدا ولكن يمكن تحقيقه إذا أبدت الأطراف المختلفة مرونة وتنازلا لصالح القضية والشعب، من خلال الاتفاق على الشراكة الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المعاجم

بودون ر.– بورّيكو ف.، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**. ترجمة سليم حداد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986.

عبد الرحمن، أسعد، **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، 1990.

غنيم، سميح، **موسوعة مصطلحات العلوم الاجتماعية والسياسية في الفكر العربي**، لبنان ناشرون، بيروت، 2000.

موسوعة السياسة، الجزء السادس، المؤسسة العربية لدراسات والنشر،بيروت،تحرير ماجد نعمه، ومحمد بشير الكافي، ومحمد عماره وآخرون.

الموسوعة الفلسطينية، دمشق، مجلد رقم 4، الدار العربية للموسوعات، 1978.

ثانياً: الكتب

أبراش، إبراهيم، **فلسطين في عالم تغير**، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، رام الله، فلسطين، 2003.

إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

ابن يوسف، أحمد، **الحركة الإسلامية خلفيات النشأة وآفاق المصير**، المركز العلمي للبحوث والدراسات، 1989.

أبو عمرو، زياد، **الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الأسوار، عكا 1989.

أبو عيد، عبد الله وعماره، محمد، وآخرون، **دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، تحرير جواد حمد وإياد البرغوثي "قدم البحث عبد الحفيظ علاوي وهاني سليمان"، مركز دراسات الشرق الأوسط، نابلس، المكتبة الجامعية، 1998.

اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا **خطاب اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل**،1993/9/9، منظمة التحرير الفلسطينية السلطة الوطنية، ترجمة رسمية معتمدة.

اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا، **المادة الأولى من "إعلان المبادئ" في اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا**، منظمة التحرير الفلسطينية السلطة الوطنية، ترجمة رسمية معتمدة.

اتفاق قطاع غزة ومنطقة أريحا، **خطاب الرئيس ياسر عرفات إلى اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل**، 1993/9/9، منظمة التحرير الفلسطينية السلطة الوطنية، ترجمة رسمية معتمدة.

بدون مؤلف، **القضية الفلسطينية بين ميثاقين، الميثاق الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، الكويت، مكتبة دار البيان، 1989.

بدوي، عبد الرحمن، **مناهج البحث العلمي**، القاهرة، دار النهضة، 1963.

البرغوثي، إياد، **الاسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، 1990.

البرغوثي، إياد، **الحركة الإسلامية الفلسطينية والنظام العالمي الجديد**، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، القدس، 1992.

البرغوثي، إياد، **الدين والدولة في فلسطين**، مركز دراسات وحقوق الإنسان،رام الله، 2007.

بن نبي، مالك، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، دار الفكر،دمشق، ط3، 1988.

بوقربه، عبد المجيد، **نحن والدولة مقاربات في الوعي السياسي العربي**، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2005.

تركي، مصطفى أحمد، "**السلوك الديمقراطي**"، عالم الفكر، المجلد الثاني والعشرون، العدد الثاني، الكويت، 1993.

ثابت، أحمد، **التعددية السياسية (دراسة)**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

ثابت، عادل. **النظم السياسية: دراسة للنظم الرئيسية المعاصرة ونظم الحكم في بعض البلدان العربية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

الجابري، محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 2004.

جبارين، سامي " **طبيعة عمل المجلس التشريعي الفلسطيني في الفترة ما بين تموز2007- تموز2008**"،**تقرير أداء المجلس التشريعي الفلسطيني(2006-2008)**، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية(مفتاح)، مفتاح، رام الله، 2008.

الجرباوي، على، وآخرون، **أي نوع من السلطة المحلية نريد**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1994.

الجرف، طعيمه، **نظرية الدولة والمبادئ العامة للأنظمة السياسية ونظام الحكم**، القاهرة، دار النهضة العربية،1978.

الحاج، إبراهيم، **الواقعية السياسية**، درا الفكر اللبناني، 1992.

حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 117، 1987.

الحروب، خالد، **حماس الفكر والممارسة السياسية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1997.

الحسن، خالد، **السلام في الشرق الأوسط وجهة نظر فلسطينيه، اوارق سياسة"1"**، دار الكر مل – صامد، عمان، 1986.

الحسن، خالد، **فلسطينيات"1"**، دار الكر مل – صامد، عمان، 1986.

الحسن، خالد، **قراءات نقدية لثلاث مبادرات،أوراق سياسية–3–**، عمان دار الكرمل صامد عمان، ط2، 1986.

الحصري، ساطع، **أبحاث مختارة في القومية العربية**، مركز دراسات العلوم العربية، بيروت ط2، 1990.

حواتمه، نايف، الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، **التقرير النظري والسياسي والتنظيمي(المؤتمر العام الثاني)**، دار ابن خلدون، بيروت، 1981.

حوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية** 1964– 1974، بدون مكان للنشر،1980.

الخطيب، نعمان أحمد. **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999.

خلف، صلاح، **فلسطيني بلا هوية**، مؤسسة صيام، بدون سنة للنشر.

ذوقان، عبيدات وعدس، عبد الرحمن وكايد، عبد الحق، **مناهج البحث العلمي مفهومه أدواته أساليبه**، عمان، دار مجدلاوي، 1982.

زرقوته، صلاح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1993.

زريق، قسطنتين، **معنى النكبة مجددا**، دار العلم للملايين، بيروت، 1967.

السباتين، نجاح يوسف، **مفاهيم النهضة الإسلامية**، عمان، دار الإسراء، 2004.

سليم، جمال ومنصور، جمال، **الإسلاميون والانتخابات**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1995.

شاش، طاهر، **مفاوضات التسوية النهاية والدولية الفلسطينية" الآمال والتحديات"**، القاهرة، دار الرق، 1999.

شترايز، جوزيف، **الأصول الوسطية للدولة الحديثة**، ترجمة محمد عيتاني، دار التنوير، بيروت، 1982.

الشريف، ماهر، **البحث عن كيان "دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993"**مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، 1995.

الشعيبي، عزمي،"**الإصلاح المأسسة كمتطلب داخلي شعبي**"، **قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وأفاق الانعتاق**" تحرير وسام رفيدي، جامعة بير زيت، معهد (أبو لغد للدراسات الدولية)، المؤتمر المحلي السنوي، 2004.

الشقاقي، خليل وحرب، جهاد، **الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي)**، للباحث علاء لحلوح بعنوان "فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج"، ، وللباحث جهاد حرب، "**قانون الانتخابات الفلسطيني**""، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2007.

الشقيري،أحمد، **من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء العرب**، دار العودة، بيروت، 1971.

شلحت، أنطوان وقسوم، مفيد وآخرون، **تقرير "مدار" الاستراتيجي 2008 المشهد الإسرائيلي لعام 2007**، " **العلاقات الخارجية**"، أيمن طلال يوسف وإمطانس شحادة"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار،رام الله، فلسطين، 2008.

الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1964–1974**، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكالة أبو عرفة، القدس، 1980.

الصايغ، يزيد، **الحركة الوطنية، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة لدراسات الفلسطينية**، بيروت، 2003.

ظاهر، أحمد، **أبجديات علم السياسية**، دار الكندي، إربد، 1994.

العبيدي، عوني جدوع، **حزب التحرير الإسلامي**، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1993.

عطيات، أحمد، **الطريق**، ط2، بيروت، دار البيارق، 1996.

علوش، ناجي، **فكر حركة المقاومة 1948–1987 نظرة عامة**، الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، بدون سنة للنشر.

على، جمال سلامه، **أصول العلوم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

غيل، بيتر ــ بونتون، جيفري، **مقدمة في علم السياسة**، ترجمة محمد مصالحه، عمان، منشورات الجامعة الأردنية، 1991.

فرسون، سميح، **فلسطين والفلسطينيون**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

الكبيسي، باسل، **حركة القوميين العرب**، بيروت، 1985.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الكتاب السنوي، بيروت، 1977.

كتاب القرارات القانونية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني(1961–1991)، قرار المجلس المركزي الفلسطيني المتعلق بإقامة السلطة الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني، دائرة الدراسات والتوثيق، 1996.

كوبان، هيلينا، **المنظمة تحت المجهر**، ترجمة وتقديم سليمان الفرزلي،هاي لايت للنشر، لنـــدن، 1984.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، ط3، 1990.

محفوظ، مهدي، **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحـــديث**، بيـــروت، المؤسســـة الجامعيـــة للدراسات، 1994.

مشعل، أحمد والحسن، بلال وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلســـطيني لعـــام2007**، تحريـــر محسن محمد صالح، مركز الزيتونة.

معتوق، فريدريك، **جذور الحرب الأهلية**، دار الطليعة، بيروت،1994.

المكتب الإعلامي–حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، **الكتاب الأبيض"عملية الحسم فـــي قطـــاع غزة..اضطرارا لا اختيارا"**، تشرين ثاني 2007.

المكي، سالم، **التعددية السياسية في تونس: فكر وممارسة**، تونس، الوكالة التونسية للاتصـــال الخارجي، شركة "أوربيس" للطباعة والنشر، أكتوبر 1993.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، المادة التاسعة.

نصر، محمد عبد المعز، **في النظريات والنظم السياسة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.

نوفل، ممدوح، **نشوء ونطور إشكالية العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير**، عدد16،15، صيف وخريف1997، نابلس:مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

النيرب، محمد محمود، **أي حكم ذاتي.. والى أين**، غزه، 1993

هلال، علي الدين، "**نحو معايير محددة الاتجاه**"، في المؤلف الجماعي: (إبراهيم)، سعد الدين وآخرون: **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

الهندي، خالد، **عملية البناء الوطني الفلسطيني وجهة نظر إسلامية" أوراق في الفكر والسياسة الإسلامية الفلسطينية المعاصرة(2)**"، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،نابلس، 1999.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الثالث عشر،2007.

وثيقة إعلان الاستقلال، المجلس الوطني الفلسطيني، الصادرة بتاريخ 1988/11/15.

وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر،الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2007.

ثالثاً: المجلات

أبو دقه، محمد، *"التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة... واقع وتحديات"*، **مجلة سياسات**، عدد6، 2008.

حجازي، محمد، *"الديمقراطية والإسلام السياسي، فلسطين نموذجا"*، **مجلة سياسات**، عدد6، رام الله، 2008.

حرب، جهاد وأبو دية،أحمد، *إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني (حالة السلطة القضائية)*،الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- **أمان والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن**، رام الله، 2007.

حرب،جهاد وأبو دية،أحمد، *إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني (السلطة التنفيذية مؤسستا الرئاسة ومجلس الوزراء)*،الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- **أمان والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن**، رام الله، 2006.

الحروب، خالد ""*حماس في الحكم: جدل الديني والسياسي والصراع على الشرعية الفلسطينية*"، **مجلة سياسات**، مؤسسة الأيام، رام الله– فلسطين، عدد2، ربيع 2007.

حوار مع خالد مشعل يشرح فيه موقف حماس من القضايا الراهنة" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، خريف 2008،عدد76، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،

حوار مفتوح حول *تأثير الانقسام على المشروع الوطني الفلسطيني*"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد69، خريف 2007.

الخالدي، أحمد مبارك، *"علاقة منظمة التحرير بالسلطة الوطنية إشكالية تدرج السلطات، أم تداول وإحلال"*، **السياسة الفلسطينية**، عدد15و16، صيف وخريف 1997، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،.

الخطيب، غسان، *أزمة راهنة أم استنفاذ دور تاريخي"*، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،ع76، خريف 2008.

العوض، وليد، *خطر الانقسام على المشروع الفلسطيني*، **مجلة سياسات**، ع6، 2008، معهد السياسات العامة.

كميل، منصور، "*مصير المشروع الوطني الفلسطيني في ظل الانقسام الثنائي المستفحل*" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، ندوة رقم 2، مجلد 18، ع71، صيف 2007.

رابعاً: التقارير

أبراش، إبراهيم،"أزمة نخبه وإدارة أمه"، جريدة الأيام، 2009/2/25.

الزبيدي، باسم: *هل يمكن لخريف انابوليس أن يصنع ربيع الفلسطينيين*. وكالة معا. 30-10-2007

شبكة معاً الإخبارية المستقلة. 09 / 11 / 2008.

فضائية العربية، برنامج السلطة الرابعة، 21-5-2008.

نص إعلان القاهرة في آذار 2005.

النميري، جميل: *فرص نجاح الحوار الفلسطيني*. وكالة معا الإخبارية.19-2-2008.

خامسا: المقابلات الشخصية

باسم الزبيدي، محاضر في جامعة بيرزيت، 24-4-2008.

جمال زقوت، ممثل الجبهة الديمقراطية، 23-4-2008.

عبد الرحيم ملوح، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،2008/3/26.

عبد الستار قاسم، محاضر في جامعة النجاح الوطنية، 2008/4/13.

عبد الله الإفرنجي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، 24-4-2008.

عمر الغول، 23-4-2008.

محمد عصيدة، مسؤول في حركة الجهاد الإسلامي، 2009/4/1

سادساً: الانترنت

بوبوش، محمد، "مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي" 23-1-2008،من موقع الخيمة العربية، http://akhbar.kayma.com/modules.php

التقرير الاستراتيجي لعام 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، على الموقع الكتروني http://www.alzaytouna.net/arabic/.

تصدع الصف الفلسطيني.http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5838&l=6

تقريـــــر لجنـــــة تقصـــــي الحقـــــائق مـــــن الموقـــــع الالكترونـــــي
http://www.maannews.net/arb/Default.aspx،

عبد الجواد، جمال: مصر بعد غزة الحمساوية:تهديد داخلي محدود وتحديات إقليمية أكثر جدية.
جريدة الغد الاردنية4-2-20 http://www.alghad.jo/?news=183253

الحكـــم فـــي فلســـطين 1: غـــزة تحـــت ســـيطرة حمـــاس.مـــن الموقـــع الالكترونـــي
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=5525&l=6

مـــــــا بعـــــــد غـــــــزة. مـــــــن الموقـــــــع الالكترونـــــــي
http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=4975&l=6

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الموقـع الالكترونـي، قـرارات المجلـس الـوطني الفلســـــــــــطيني فـــــــــــي الـــــــــــدورة التاســـــــــــعة
www.pnic.gov.ps/Arabic/Palestine/semester9.html23/3/2007

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، قرارات المجلس الوطني، الدورة الرابعة عشرة،من الموقع الالكترونـــي
www.pnic.gov.ps/Arabic/Palestine/semester14.html23/3/2007

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، نشأة وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ، مـن الموقـع الالكتروني.www.pnlc.gov.ps/arabic/gover/plo-1.html

معضـــلة الانقســـام الفلســـطيني.. وحـــدود الغضـــب العربـــي!مـــن الوقـــع الالكترونـــي
www.swissinfo.ch/ara/arabic_international/detail.html?siteSect=141&
sid=9743186&cKey

النقطة الخامسة من نـص وثيقـة الوفـاق الـوطني الفلسـطيني مـن الموقـع الالكترونـي
http://www.alquds.com/tdocs.php?id=union.html

htt://www.pcpsr.org/Arabic/survey/po//s/cprspolls/intro/htm/

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

The Events of June 2007 in the Gaza Strip and Their Strategic and Tactical Effects on the Palestinian National Program

By
Kifah Harab Muhammad Odeh

Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-najah National University, Nablus-Palestine
2009

The Events of June 2007 in the Gaza Strip and Their Strategic and Tactical Effects on the Palestinian National Program

By
Kifah Harab Muhammad Odeh

Supervisor
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This study of the June 2007 events in the Gaza Strip and their impact on the Palestinian national scheme was an attempt to analyse and understand the political determinates and developments which has surrounded the Palestinian National Program since its approval in the Declaration of Independence in 1988. This study also dwelt on the state of the violent political change which the Islamic Resistance Movement (Hamas) carried out in the Gaza Strip in terms of the repercussions of the state of division between the West Bank and the Gaza Strip on the structure of the Palestinian Authority(PA)'s political system and the future of the Palestinian cause.

To these ends, the researcher depended on a comparison based on description and analysis of internal and external political developments which contributed to the formation of the present Palestinian policy under the umbrella of the presence of the PA in the West Bank and the Gaza Strip, given the fact that it is a political defacto. The researcher moved on to analyze the consequences of the political change in the wake of Hamas's engagement / participation in the Palestinian political system through the use of internal fighting.

In tacking this subject, the research significantly depended on review of related literatures, historical evidence, developments on the

ground as well as analysis of the consequences of the state of new political change on enabling the Palestinian people to confront the Israeli occupation and realization of the Palestinian national scheme.

Coupled with political analysis, the researcher provided a survey of the creation of the Palestinian entity, development of the concept of Palestinian nationalism in the course of the Palestinian national struggle, the hows of protecting its existence through fostering the Palestinian people's right to self-determination and establishment of an independent state.

In this study, the researcher endeavored to answer one major question: what has been the impact of Hamas's control of the of the Gaza Strip on the geographical and political unity of the West Bank and the Gaza Strip? In addition, the researcher raised other questions pertinent to the effect of that step on the unity of the Palestinian goal: establishment of an independent Palestinian state as well as the consequences of the division on the Palestinian cause, political structure of the PA, the process of the democratic transformation or change and the social effects pertinent to the relationship between and among the Palestinian organizations.

The research, in this study, provided a deep analysis to answer the questions raised in the four chapters.

Chapter one provided a theoretical framework and a number of relevant concepts, pertinent to the subject of the study, such as political change, notion of the state and the term of autonomy. Chapter two dwelt on the evolution of the Palestinian political entity and its link to the concept of

Palestinian nationalism and the development of the Palestinian national scheme, the curves it has taken and the challenges it has faced. Chapter three was devoted to the positions of the Palestinian organizations toward the Palestinians national scheme. It specifically highlighted the positions of the Palestine Liberation Organization's factions as well as those of the Islamic movements which are until now outside the umbrella of the PLO. Chapter four dealt with the political development of the PA's political system since its establishment through the changes in its political structure in the context of Hamas's participation in the political system of this authority. The chapter highlighted the reasons and the motives behind the events of July 2007, consequences of the state of division on the Palestinian cause, the establishment of an independent Palestinian state, the transformation of the PA and the process of democratic transformation.

In the light of the findings of the study, the researcher arrived at a number of conclusions and recommendations.

* The PA's political structure, after Hamas's sweeping victory in the Palestinian Legislative Council elections has elapsed into double into standard politics, reinforcing legal compromising formulas which unify the political determinents and legal powers of the limited autonomy of the PA. The geopolitical division, resulting from the political coup and upheaval in the Gaza Strip, has significantly weakened the PA's legal and institutional building legitimacy. The PA has found itself in front of two difficult modles of executive authority coupled with a total paralysis of the legislative authority. Therefore, the return to the national dialogue is a necessity and a top priority to end the state of division. Equally important,

an appropriate mechanism has to be created in order to hold presidential and legistative elections to bring unity to the PA's political system through the establishment of one authority in both the West Bank and the Gaza Strip.

Hamas's control of the Gaza Strip, in the wake of June 2007 events, has threatened the notion of the Palestinian national scheme. These events have revealed the presence of a competitive political vision which has managed to impose itself as a defacto authority, thus causing confusion of the principle of the Palestinian national unity as well as fragmentation and dispersal of the Palestinian national identity. To check on the risks of division on the Palestinian national scheme, there is a pressning necessity for national reconciliation and consensus based on common ground: creation of appropriate mechanisms that guarantee partnership and pluralism as a foundation for the realization of a strong Palestinian national unity.

* The political division has crossed with the existing Israeli vision of separating the West Bank from the Gaza Strip. Israeli has managed to exploit this division for its own interests through its investment as a launching pad for sidestepping the Palestinian representation. Therefore, the Palestinian parties have to speed up the restoration of cohesion and unity to the Palestinian national camp according to the NCD as a major political covenant. This perhaps will form as a political outlet for all the Palestinian parties to build on and to end the state of division and reinforce the independent Palestinian representation.